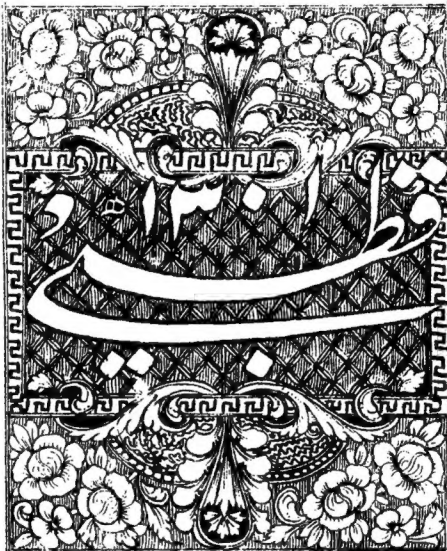


أَفْضَلُكُمْ إِلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ



طَبْعُ الْمَطْبَعِ لِلْكَتِّ وَالْمِغْرَةِ إِلَى النُّشْكِ كَثِيرًا

بان لعلم في هذا العصر فلا خست ناره وولت لادله انصاره الا انهم كلما اوجبوا طوا
 وتيسر لغيره اذ واجتوا وشوقوا لغيره من سعا فيه بما افترجوا وايضا لهم
 غاية ما التسو فوجت كتاب النظر في مقامه مسالكها وبحثت مفارقات البيان
 مسالك ولا يها وترجها شرا كما كشف لاصيد من عن جوه وزند فاند ها ولا لا في
 قواعد ها وضمت اليها من الامجاء الشريفة والفتك اللطيفة ما خلعت الكنت عنه
 ولا بد منه بعبارة رقيقة تسابق معانيها لادها في فقرات شامخة تجيب استماعها لادها
 وبسببته تجوز القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية ومختار
 به على حجة من خصه الله تعالى بالنفس القدسية والرياسة الانسية وحمله
 بحيث يصعد بتصاعده رتبة مراتب الدنيا والدين يتطاول دون سرجات دولته
 رتجال الملوك والسلاطون هو المحذور لا يطرح مستورا عاظمه في العالم صا ليل
 والقام ساق الغايات في نصب رايات السعادات البائنة في اشاعة العدل والاحسان
 بانصاف النوايات باطوره ديوان الوزارة عيان الامانة اللازم من غيرة الغرائز
 السعادة لادنية الغايم من جهة العليا عوام الغاية السريفة مفيد قواعد
 الملة الرابضة موسمين الدولة السلطانية العالي عتاك الجلال رايات اقباله
 التالى ساق الاقبال ايات جلاله على الله على العلمين بلحاظ افضله العلمين شرف
 الحق في الدولة والدين رشيد اسلام ومن شدا المسلمين امير احمد شيعي الله
 من عنده شوقا لانه شرف دين الشيعية ان لا صا باهت ادب
 نسبت والحمد حمد الشفق منه سمع لازل اعلام العدل في ايام
 دولته عالية قيمة العلم من آثار توبه عا ليه

فاجب

في هذا العصر لا خست ناره وولت لادله انصاره الا انهم كلما اوجبوا طوا
 وتيسر لغيره اذ واجتوا وشوقوا لغيره من سعا فيه بما افترجوا وايضا لهم
 غاية ما التسو فوجت كتاب النظر في مقامه مسالكها وبحثت مفارقات البيان
 مسالك ولا يها وترجها شرا كما كشف لاصيد من عن جوه وزند فاند ها ولا لا في
 قواعد ها وضمت اليها من الامجاء الشريفة والفتك اللطيفة ما خلعت الكنت عنه
 ولا بد منه بعبارة رقيقة تسابق معانيها لادها في فقرات شامخة تجيب استماعها لادها
 وبسببته تجوز القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية ومختار
 به على حجة من خصه الله تعالى بالنفس القدسية والرياسة الانسية وحمله
 بحيث يصعد بتصاعده رتبة مراتب الدنيا والدين يتطاول دون سرجات دولته
 رتجال الملوك والسلاطون هو المحذور لا يطرح مستورا عاظمه في العالم صا ليل
 والقام ساق الغايات في نصب رايات السعادات البائنة في اشاعة العدل والاحسان
 بانصاف النوايات باطوره ديوان الوزارة عيان الامانة اللازم من غيرة الغرائز
 السعادة لادنية الغايم من جهة العليا عوام الغاية السريفة مفيد قواعد
 الملة الرابضة موسمين الدولة السلطانية العالي عتاك الجلال رايات اقباله
 التالى ساق الاقبال ايات جلاله على الله على العلمين بلحاظ افضله العلمين شرف
 الحق في الدولة والدين رشيد اسلام ومن شدا المسلمين امير احمد شيعي الله
 من عنده شوقا لانه شرف دين الشيعية ان لا صا باهت ادب
 نسبت والحمد حمد الشفق منه سمع لازل اعلام العدل في ايام
 دولته عالية قيمة العلم من آثار توبه عا ليه

الحق تعالى إلى جناب الذي والقاضي وأعلم بتأبعة الطيع والعاني هو المولى نصير
الجميع انعطو العالم الفاضل بقبول المنعم المحسن المنبسط المناقب المعافى ثم
والذي برأى الأساس والمسلمين في دولة الكابر ولا مثايل ملك العدل ولا ناضا قطب
ملك المحاسن بن المولى العدل العظيم **الفضل الأعظم** دستور الانفاق آصف الزمان ملك
فرع الشرف والبر صاعد ان الملك بيا المحي والدين وهو يد علماء الاسلام
والمسلمين قسطنطين والسلاطين محمد ادم الله ظلالهما وضاعف جلالهما ان
مع من اتم سنة فاني بالعبادة والابدية والكلمات السرميدية والخص بالفضل
بجودة والفضل الحميد بن تركا بن المنطق جامع لقواعد حاشا لاصوله وهو نظم
لبادته التي مقتضى الشكر منه وشرعت في ثبته وصككته مسترمان
لا احل بشي يعتد به من القواعد والضوابط مع زيادات شريفة وتلك لطيفين
عندي غير ان لم ادر من انقلق بل التي الصريح الذي لا ياتي به الباطل من بين يديه
ولام خاتمة وسعته **الرسالة الشمسية** في القواعد المنطقية ورتبة
على مقدمته من مقاليات وخاتمة مع جماعيل الزيفوس من اصب اعقل وصوكلا
على جوده المفيض لخير العلم انه من دفع ومعين اما المقدمه فحقها عجبات
كلا في نهاية المنطق وبيان الحاجة اليه **اقول** لرسالة مرتبة عن مقدمته
مقالا في خاتمة اما المقدمه ففي نهاية المنطق وبيان الحاجة اليه وهو مشتمل على المقالات
فناون فاولها في المقدمات **الثانية** في القضايا واحكامها والثالثة في القياس **اما الخاتمة**
ففي مراد الاقضية وفيها العلوم فانها على ما يجب ان يعلم المنطق **اما في** مقدمه **السرور**
في علمه ولا كان كالأول وهو مقدمه وان كان الثاني فاما ان يكون البحث فيه عن المقدمات
في علمه ولا كان كالأول وهو مقدمه وان كان الثاني فاما ان يكون البحث فيه عن المقدمات

تصور فقط وهو حصول صورة الشيء في العقل وتصوّر معه حكم وهو استناد إلى الخواجايا
 أو سلبا ويقال للمجموع تصديق **قول** العلم اما تصوّر فقط او تصوّر حكم معه يقال له التصوّر
 الساذج كصورة الانسان من غير حكم عليه ينبغي او اثبات واما تصوّر معه حكم ويقال للمجموع تصديق
 كاذم فتصور الانسان حكما عليه بأنه كاتب او ليس بكاتب اما التصوّر فهو حصول صورة الشيء في العقل
 وليس معنى تصوّر الانسان إلا ان ترسم صورة منه في العقل بما يتوارى من غير علم العقل
 كما ثبت صورة في المرأة إلا ان المرأة ثبتت فيه الامثلة المحسوسات والنفس في تنظيمها مثل
 المحسوسات المحسوسات فتصوره وهو حصول صورة الشيء في العقل استنادا إلى مطلق التصوّر والتصور
 لا لما ذكر التصوّر فقط فقد ذكر امهات التصوّر المطلق لان المقيد اذا كان من كورا
 كان المطلق من كورا بالضرورة وثانيهما التصوّر فقط أي الذي هو التصوّر الساذج فذلك
 اما ان يعود إلى مطلق التصوّر وإلى التصوّر فقط لا جاز ان يعود إلى التصوّر فقط بعد حصول
 صورة الشيء في العقل على التصوّر الذي معه حكم فلو كان يعرفا للتصوّر فقط لم يكن مانعا لحدوث غيره
 فحينئذ يعود التصوّر إلى مطلق التصوّر دون التصوّر فقط فيكون حصول صورة الشيء
 في العقل يعرفا له وانما عرف مطلق التصوّر دون التصوّر فقط من ان المقام يقتضي تعريفه بها
 على ان التصوّر كما يطلق فيها هو المشهور على ما يقابل التصديق أي التصوّر الساذج كما
 يطلق على ما يوافق العلم وبعيد التصديق وهو مطلق التصوّر اما الحكم فهو استناد الحكم إلى الخواجايا
 أو سلبا ولا يوجب بايقاع النسبة والسلب بانواعها اذا قلنا الانسان كاتب وليس يكتب
 فقد استند الكاتب إلى الاشياء او تعنا نسبة ثبوت الكتابة اليه وهو يوجب او ضمانا
 ثبوت الكتابة عنده وهو السلب بانواعها كذا الا ان الحكم هو العلم بالثبوت كقولنا
 الإنسان فمع وقوع تلك النسبة اولا وقوعها فادراك الانسان هو تصور الحكم

لأنه لو كان كذلك لكان تصور الحكم هو تصور الشيء في العقل وتصوّر معه حكم وهو استناد إلى الخواجايا
 أو سلبا ويقال للمجموع تصديق **قول** العلم اما تصوّر فقط او تصوّر حكم معه يقال له التصوّر
 الساذج كصورة الانسان من غير حكم عليه ينبغي او اثبات واما تصوّر معه حكم ويقال للمجموع تصديق
 كاذم فتصور الانسان حكما عليه بأنه كاتب او ليس بكاتب اما التصوّر فهو حصول صورة الشيء في العقل
 وليس معنى تصوّر الانسان إلا ان ترسم صورة منه في العقل بما يتوارى من غير علم العقل
 كما ثبت صورة في المرأة إلا ان المرأة ثبتت فيه الامثلة المحسوسات والنفس في تنظيمها مثل
 المحسوسات المحسوسات فتصوره وهو حصول صورة الشيء في العقل استنادا إلى مطلق التصوّر والتصور
 لا لما ذكر التصوّر فقط فقد ذكر امهات التصوّر المطلق لان المقيد اذا كان من كورا
 كان المطلق من كورا بالضرورة وثانيهما التصوّر فقط أي الذي هو التصوّر الساذج فذلك
 اما ان يعود إلى مطلق التصوّر وإلى التصوّر فقط لا جاز ان يعود إلى التصوّر فقط بعد حصول
 صورة الشيء في العقل على التصوّر الذي معه حكم فلو كان يعرفا للتصوّر فقط لم يكن مانعا لحدوث غيره
 فحينئذ يعود التصوّر إلى مطلق التصوّر دون التصوّر فقط فيكون حصول صورة الشيء
 في العقل يعرفا له وانما عرف مطلق التصوّر دون التصوّر فقط من ان المقام يقتضي تعريفه بها
 على ان التصوّر كما يطلق فيها هو المشهور على ما يقابل التصديق أي التصوّر الساذج كما
 يطلق على ما يوافق العلم وبعيد التصديق وهو مطلق التصوّر اما الحكم فهو استناد الحكم إلى الخواجايا
 أو سلبا ولا يوجب بايقاع النسبة والسلب بانواعها اذا قلنا الانسان كاتب وليس يكتب
 فقد استند الكاتب إلى الاشياء او تعنا نسبة ثبوت الكتابة اليه وهو يوجب او ضمانا
 ثبوت الكتابة عنده وهو السلب بانواعها كذا الا ان الحكم هو العلم بالثبوت كقولنا
 الإنسان فمع وقوع تلك النسبة اولا وقوعها فادراك الانسان هو تصور الحكم

على قول المفسر في قوله تعالى
 يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله قد خلق
 لكم في انفسكم اذاناً فاستمعوا لها
 وانصتوا لها فانها هي التي تسمع
 ما في قلوبكم وما في صدوركم
 وانها هي التي تسمع ما في
 قلوبكم وما في صدوركم
 وانها هي التي تسمع ما في
 قلوبكم وما في صدوركم

المتناهية دفعة واحدة فانه لو كان لاكتساب بطريق التسلسل الموصول
 العلم بطريق حصول امور غير متناهية دفعة واحدة فان الامر الغير المتناهية هذا الموصول
 المطلوب للمعد ليس من لوازمه ان يتحقق في الوجود دفعة واحدة بل يكون السابق معد الوجود
 اللاحق وان غلبه بانه يتوقف على استحضارها في ازمته غير متناهية فسلم ولكن لانه
 لم يكن استحضارها لا من غير المتناهية في الازمنة الغير المتناهية ثم ولا يستحيل ذلك لان
 النفس دفعة واحدة كما كانت قد عتمة تكون موجودة في ازمته غير متناهية فبان ان يحصل
 علم غير متناهية في الازمنة الغير المتناهية بتقوى هذا الدليل على حق النفس قد
 برهن عليه في حق الحكمة **قال** بل البعض من كل منهما يدعي البعض الآخر نظراً لخصائصه
 بالفكر وهو ترتيب مود معلومة للتأدي الى مجموع ذلك الترتيب ليس بصواباً اما المتأخرة
 بعض العقلاء وبعضاً في مقتضى افكارهم بل الانسان الواحد يتألف نفسه في وقتين
 فتستل الحاجة الى قانون يفيد معرفة طرق اكتساب النظرات من النظر وبالاحاطة
 بالصحيح والفاقد من الفكر لانه في هذا هو المنطق ودراسة هذه القوانين تعظم ما عانها
 الذين من تحتها في الفكر **اقول** لا اعلم ما ان يكون جميع التصورات والتصورات يقابل بعضها
 يكون جميع المقصورات والتصورات يقابلها او يكون بعض المقصورات والتصورات يقابل بعضها والبعض
 الاخر منهما نظراً الى الاشياء مخدرة فيها والمبطل انفساً لا ذلك تغير القسم الثالث وهو
 ان يكون البعض من كل منهما يقابل بعضها البعض الاخر نظراً الى حصوله بطريق الفكر
 من البدن لا من علم لزوم امر اخر تعلم وجود المعلوم حصل له من الصلوات السابقين لها
 العلم بالمتأخرة العلم بوجود المعلوم العلم بوجود المعلوم بالضرورة فلو لم يكن تحصيل النظر
 بطريق الفكر يحصل العلم الثالث من العلمين السابقين له يحصل بطريق الفكر والفكر والفكر

بما هو متعارف في قوله تعالى
 يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله قد خلق
 لكم في انفسكم اذاناً فاستمعوا لها
 وانصتوا لها فانها هي التي تسمع
 ما في قلوبكم وما في صدوركم
 وانها هي التي تسمع ما في
 قلوبكم وما في صدوركم
 وانها هي التي تسمع ما في
 قلوبكم وما في صدوركم

فان قيل في قوله تعالى
 يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله قد خلق
 لكم في انفسكم اذاناً فاستمعوا لها
 وانصتوا لها فانها هي التي تسمع
 ما في قلوبكم وما في صدوركم
 وانها هي التي تسمع ما في
 قلوبكم وما في صدوركم
 وانها هي التي تسمع ما في
 قلوبكم وما في صدوركم

الحمد لله الذي جعلنا من عباده الصالحين

[illegible]

ومجيت انما يتوقف عليها الموصول الى الصور لكن فيها كلفة تجر ذاتية في قضية وجنسا وفهلا
 وعرضا وخاصة ومجيت انما يتوقف عليها الموصول الى التصديق لما توافقا قويا كونهما
 قضية وعكس قضية ونقيض قضية واما توافقا بعيدا لكونها موضوعا ومجيت انما
 قد سمعت ان العلم لا يتوقف عند العقل الامعد العلم مجردا عما كان موضع المنطق اخضر
 مطلق الموضوع والعلم بالخاص بسبب العلم بالعام يجب ولا ينفصل مطلق الموضوع العلم بمحصل
 موضوع علم المنطق فهو متوقف على كل علم ما يجتهد في ذلك العلم على عوارض الذاتية بل ان العلم
 الطبعي فانه يجتهد فيه عن احواله من حيث الصحة والحرر وكالكلمة لعم الخوف فانه يجر اجابا
 من حيث الاعراض والبناء والعوارض الذاتية هي التي تلحق الشيء لما هوها كان تارة كالتحليل الا ان
 لذات الانسان وتلحق الشيء على غيره كالحركة كالمادة الا لا حقيقة الانسان بواسطة هذا
 بواسطة امر خارج عنه مساو لكالصحة العارض للانسان بواسطة التحليل والتفصيل هذا
 ان العوارض ليست لان ما يجر الشيء امان ان يكون عروضا له لانه لا يجوز ان يكون خارجا عنه
 والامر خارجا عن العارض اما مساو له او اعم منه واخص منه او غير له فانه لا ينفصل الا بالعرض
 العارض لذات العارض والعارض مجرد والعارض المساوي للشيء امر ذاتي لا شئنا كما
 ذات العارض هو اما العارض للذات فقط واما العارض للعرض فانه مجردا عن الذات والمستند
 ما هو في الذات مستند الى الذات المجردة واما العارض للعرض المساوي فانه المساوي
 يكون مستند الى ذات العارض مستند الى المساوي والمستند الى المستند
 الى الشيء مستند الى ذلك الشيء فيكون العارض ايضا مستند الى الذات والذات لا لا حقيقة
 وهي العارض لا خارجا عن العلم بل هو كالحركة الا لا حقيقة الا لا حقيقة لا حقيقة لا حقيقة
 والعارض الخارج الاخر كالصحة العارض للجوهر بواسطة انه انسان وهو اخص من الجوهر

فيكون العلم بالخاص بسبب العلم بالعام يجب ولا ينفصل مطلق الموضوع العلم بمحصل
 موضوع علم المنطق فهو متوقف على كل علم ما يجتهد في ذلك العلم على عوارض الذاتية بل ان العلم
 الطبعي فانه يجتهد فيه عن احواله من حيث الصحة والحرر وكالكلمة لعم الخوف فانه يجر اجابا
 من حيث الاعراض والبناء والعوارض الذاتية هي التي تلحق الشيء لما هوها كان تارة كالتحليل الا ان
 لذات الانسان وتلحق الشيء على غيره كالحركة كالمادة الا لا حقيقة الانسان بواسطة هذا
 بواسطة امر خارج عنه مساو لكالصحة العارض للانسان بواسطة التحليل والتفصيل هذا
 ان العوارض ليست لان ما يجر الشيء امان ان يكون عروضا له لانه لا يجوز ان يكون خارجا عنه
 والامر خارجا عن العارض اما مساو له او اعم منه واخص منه او غير له فانه لا ينفصل الا بالعرض
 العارض لذات العارض والعارض مجرد والعارض المساوي للشيء امر ذاتي لا شئنا كما
 ذات العارض هو اما العارض للذات فقط واما العارض للعرض فانه مجردا عن الذات والمستند
 ما هو في الذات مستند الى الذات المجردة واما العارض للعرض المساوي فانه المساوي
 يكون مستند الى ذات العارض مستند الى المساوي والمستند الى المستند
 الى الشيء مستند الى ذلك الشيء فيكون العارض ايضا مستند الى الذات والذات لا لا حقيقة
 وهي العارض لا خارجا عن العلم بل هو كالحركة الا لا حقيقة الا لا حقيقة لا حقيقة لا حقيقة
 والعارض الخارج الاخر كالصحة العارض للجوهر بواسطة انه انسان وهو اخص من الجوهر

فيكون العلم بالخاص بسبب العلم بالعام يجب ولا ينفصل مطلق الموضوع العلم بمحصل
 موضوع علم المنطق فهو متوقف على كل علم ما يجتهد في ذلك العلم على عوارض الذاتية بل ان العلم
 الطبعي فانه يجتهد فيه عن احواله من حيث الصحة والحرر وكالكلمة لعم الخوف فانه يجر اجابا
 من حيث الاعراض والبناء والعوارض الذاتية هي التي تلحق الشيء لما هوها كان تارة كالتحليل الا ان
 لذات الانسان وتلحق الشيء على غيره كالحركة كالمادة الا لا حقيقة الانسان بواسطة هذا
 بواسطة امر خارج عنه مساو لكالصحة العارض للانسان بواسطة التحليل والتفصيل هذا
 ان العوارض ليست لان ما يجر الشيء امان ان يكون عروضا له لانه لا يجوز ان يكون خارجا عنه
 والامر خارجا عن العارض اما مساو له او اعم منه واخص منه او غير له فانه لا ينفصل الا بالعرض
 العارض لذات العارض والعارض مجرد والعارض المساوي للشيء امر ذاتي لا شئنا كما
 ذات العارض هو اما العارض للذات فقط واما العارض للعرض فانه مجردا عن الذات والمستند
 ما هو في الذات مستند الى الذات المجردة واما العارض للعرض المساوي فانه المساوي
 يكون مستند الى ذات العارض مستند الى المساوي والمستند الى المستند
 الى الشيء مستند الى ذلك الشيء فيكون العارض ايضا مستند الى الذات والذات لا لا حقيقة
 وهي العارض لا خارجا عن العلم بل هو كالحركة الا لا حقيقة الا لا حقيقة لا حقيقة لا حقيقة
 والعارض الخارج الاخر كالصحة العارض للجوهر بواسطة انه انسان وهو اخص من الجوهر

والعارض سبباً بين كل امر من العارضة للمادة بسبب في مملكة لا يتصلح اضار فيه لا
فيها من الغاية بالقياس الى ذلك من العلوم لا يبحث فيها الا عن الاثر في الدنيا موضوعها ما في الدنيا
من ارضه التي تتصلح لها جميع الماشاة الى الاعراض الذاتية وقائمة للحد مقام الحد واما ما في
ففي الموضوع المنطق المعلوماتية والتقديرية لان المنطق يبحث عن اعمها الذاتية
وما يبحث في العلم عن اعمها الذاتية فهو موضوع ذلك العلم فيكون المعلوماتية والتقديرية
موضوع المنطق واما قلنا ان المنطق يبحث عن اعمها الذاتية للمعلوماتية والتقديرية لا في موضوع
من حيث انها تصل الى محمول تصور او مجهول تصديق كما يبحث عن الجنس كالمجربان للفصل كلفنا
وهما معلومان تصورياً ^{ففي} حيث انهما كيف يركبان ليوصل المجموع الى محمول تصور كالاتساق او كالتضاد
القضايا المتضمنة كفن لنا العالم متغير وكل متغير محلث وهما معلومان تصديقين مرجحان انهما
يؤلفان فيصير المجموع فيما ساء موصل الى محمول تصديق كقولنا العالم حادث وكل ذلك يبحث
من حيث انها يتوقف عليها الموصل الى التصديق كالمعلوماتية الكلية وجشية ودائرية
وجنساً وفصلاً وخاصة وجميعاً انما يتوقف عليها الموصل الى التصديق اما توقفاً مباشراً
بواسطة ككون المعلوماتية تصفية وعكس تصفية وانقبض تصفية وامتاً وتفاعيل الى
بواسطة ككونها موضوعاً ومحركات فان الموصل الى التصديق يتوقف على القضايا با بالان والتركيب
منها والقضايا موفرة على الموضوعات والمحركات فيكون الموصل الى التصديق موفراً على القضايا
بالذات على الموضوعات والمحركات بواسطة توقف القضايا عليها وبها حجة المنطق يبحث
عن احوال المعلوماتية والتقديرية التي هي ما تنسب اليها في الموضوعات والاحوال التي
عليها الاتصال هذه الاحوال عارضة للمعلوماتية والتقديرية لا ذاتها فلو بحثت عن
الاعراض الذاتية لها قال قد حوت العامة بان يسمى الموصل الى التصديق لا عارداً والموصل

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

الى التصديق ^{بقا} فحجة ويحتمل ان لا دل على الثاني فضعف التقدم للتقدم على التصديق طبقا على كل تصديق
 كالبين فيه من تصور الحكم عليه اما بذاته او باحوضه فادق عليه المحكوم به كذلك الحكم لا يحتاج الحكم
 من جعل احد هذه الامور ^{اقول} قد عرفت ان الغرض من المطلق استحصا البحوث الجمل اما
 تصور ^ع وتصديق فظن المنطق اما في الموصلة لا التصور اما في الموصلة لا التصديق وقد جرت
 العادة او علة المنطقيين بان يسمى الموصلة الى التصور ^ع شارحا اما كونه قولا فلا فانه
 في الاعلى كبر القول بواذنه واما كونه شارحا فلشرحه وايضا حاه ما هي الاشياء
 والموصلة الى التصديق ^ع لان من تمسك به استدل لا على مطلوبه عليه ^ع الحكم من
 حجج ^ع انما اغلبه يحياي يستحق تقديره ^ع حياي الاول الى الموصلة الى التصور على حياي الثاني الى الموصلة
 الى التصديق ^ع بحسب الوضوح لان الموصلة الى التصور ^ع التصور ^ع الموصلة الى التصديق ^ع التصديق ^ع التصور
 مقدم على التصديق ^ع طبقا على تقدم عليه ^ع متعالي يوافق الوضع الطبيعي انما قلنا التصور مقدم
 التصديق ^ع طبقا لان التقدم ^ع الطبيعي هو ان يكون التقدم ^ع بحسب ^ع له التاخر لا يكون تاما في التصور
 كذلك بالنسبة الى التصديق ^ع اما انه ليس على ذلك ^ع والامر من حصول التصور حصول التصديق ^ع ضرورة
 وجوب جرد العلول عند جود العلة واما انه يحتاج اليه التصديق ^ع فلان كل تصديق ^ع كالبين فيه
 كلف تطورت تصور الحكم عليه اما بذاته او باحوضه فحتاج عليه تصور الحكم به كذلك تصور الحكم
 للعلم الاول باشتناع الحكم من جعل احد هذه التصورات ^ع هذا الكلام قد رتب على ما في البين من
 ان استدلال التصديق ^ع تصور الحكم عليه ليس ^ع حاه ^ع انه يستدل تصور الحكم عليه بكنه الحقيقة ^ع
 يستدل حقيقة الشيء ^ع مستند الحكم عليه بل الموانع ^ع يستدل تصور ^ع حاه ^ع اما بكنه حقيقة ^ع واما بكنه
 عليه ^ع ان الحكم على الاشياء لا يفرق حقاقتها كما حكم على الواحد ^ع جود العلة ^ع على غير ذلك ^ع البين ^ع
 شاعل البين ^ع فلو كان الحكم مستند ^ع عا ^ع تصور الحكم عليه بكنه حقيقة ^ع لم يفرق ^ع امثال

[illegible][illegible]

پیشہ: سرکار میں سرکاری ملازم

[illegible]

فاسلما لى اءى ءى

[illegible][illegible]

[illegible]

على ما خرج عن المعنى الموضوع له ولا يختلف في ان اللفظ لا يدل على كل خارج عنه فلا بد ان لا يخرج عن الخارج
من شرط وهو اللزوم الذي هو في كون الامور الخارجة لا ما ليس لللفظ بحيث يلزم من تصور الشيء تصور
فانه لم يتحقق هذا الشرط لانتم فهم الامور الخارجة من اللفظ فلو كان عليه ذلك لان اللفظ
اللفظ على المعنى حسب الوجه واحد لا يربط ما لا جل منه موضوع بازائه لاجل انه يلزم من فهم
المعنى الموضوع له فهم اللفظ ليس بموضوع للاشياء الخارجة فلا يمكن بحيث يلزم من تصور الشيء
تصور ما يكون له في الثاني ايضا متحققا فلم يكن اللفظ الاعلى لا يشترط في اللزوم الخارجى فيكون
الخارجى بحيث يلزم من تحقق السمي في الخارج تحققه في الخارج كما ان اللزوم الذي هو
كون الامور الخارجة بحيث يلزم من تحقق السمي في اللفظ تحققه في اللفظ شرط لانه
ركان اللزوم الخارجى شرط لما يتحقق دلالة الالتزام بانه لا يلزم باطل فلا يلزم اما الماده
فانه متناع تحقيق الشرط بدون الشرط واما بطلان الالتزام فلا يلزم لعدم كونه على
الملكة كالبرهان لانه التزامية لانه عدم البصر عما يشانه ان يكون بعينه مع الشاغل بينهما
في الخارج فان قلت البصر مفهوم العمى فلا يكون لانه عليه بالالتزام بان لا تفنى قول الله
عدم البصر لعدم البصر البصر في البصر بكون البصر اجاعه فلا لا يجتمع في البصر
قال المطابقة لا تستلزم التضمن كما في البسائط واما استلزامها الالتزام فغير متيقن لان
وجود الامور ذهني لكل ما هي يلزم من تصورها تصور غير علوم ومقابل ان تصور كل ما هي
يستلزم تصور انها ليست فانها متنع ومن هذا جيتن عدم استلزام التضمن بالالتزام واما
ما لا يلزم من كون الامور المطابقة لا تستلزم وجودها التام من حيث انها قد يكون التبع
اقول او ادع المعنى ببيان النسب الدلالات الثلاث ببعضها البعض بالامتناع
وعندها فالمطابقة لا تستلزم التضمن ليس متى تحققت المطابقة تحقق التضمن محواز

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

مجلس

نورالایمان

في الاصل من كتاب

الذين هم

الحزب الشيوعي
كالصلاة

ان يكون هناك اهل للمعرفة من غير ان يكونوا في غنى عن العلم والبرهان في المادة ليست
طالوتهم ان يكونوا في غنى عن العلم والبرهان في المادة ليست
فمنهم من يسميهم ذو السيف والاولاد الذين في كنفهم بعد ما يمشي اباها في كل يوم من
صغير كان لها طاعة النعمان في كل يوم من كنفهم بعد ما يمشي اباها في كل يوم من
سائر افراد العائلة في كل يوم من كنفهم بعد ما يمشي اباها في كل يوم من
كلان في كنفهم بعد ما يمشي اباها في كل يوم من كنفهم بعد ما يمشي اباها في كل يوم من
ومنهم من يسميهم ذو السيف والاولاد الذين في كنفهم بعد ما يمشي اباها في كل يوم من
الاولاد الذين في كنفهم بعد ما يمشي اباها في كل يوم من كنفهم بعد ما يمشي اباها في كل يوم من
الاولاد الذين في كنفهم بعد ما يمشي اباها في كل يوم من كنفهم بعد ما يمشي اباها في كل يوم من
العلم كله انه في كنفهم بعد ما يمشي اباها في كل يوم من كنفهم بعد ما يمشي اباها في كل يوم من
لما في كنفهم بعد ما يمشي اباها في كل يوم من كنفهم بعد ما يمشي اباها في كل يوم من
يا لطفه لطفه اليه من اهل البيت والاولاد الذين في كنفهم بعد ما يمشي اباها في كل يوم من
لما في كنفهم بعد ما يمشي اباها في كل يوم من كنفهم بعد ما يمشي اباها في كل يوم من
ولما في كنفهم بعد ما يمشي اباها في كل يوم من كنفهم بعد ما يمشي اباها في كل يوم من
وقالها كنفهم بعد ما يمشي اباها في كل يوم من كنفهم بعد ما يمشي اباها في كل يوم من
لانه علاء الدالة على شخصه من غير ان يكون في غنى عن العلم والبرهان في المادة ليست
لان يقال على كنفهم بعد ما يمشي اباها في كل يوم من كنفهم بعد ما يمشي اباها في كل يوم من
الذهبية والحاجية على السوية او ان كان نساء من افراد الذهنية والفقار
في حقيقته وصدقها عليها فهي من اهل البيت والاولاد الذين في كنفهم بعد ما يمشي اباها في كل يوم من

[illegible]

۱- معارف و اوقاف و صنایع مستظرفه
 ۲- معارف و اوقاف و صنایع مستظرفه
 ۳- معارف و اوقاف و صنایع مستظرفه
 ۴- معارف و اوقاف و صنایع مستظرفه
 ۵- معارف و اوقاف و صنایع مستظرفه
 ۶- معارف و اوقاف و صنایع مستظرفه
 ۷- معارف و اوقاف و صنایع مستظرفه
 ۸- معارف و اوقاف و صنایع مستظرفه
 ۹- معارف و اوقاف و صنایع مستظرفه
 ۱۰- معارف و اوقاف و صنایع مستظرفه

عن قولهم فوالله اني لنسبنا
الملك باسم المدلول الفاعل

[Handwritten Persian script at the bottom of the page]

[illegible]

۱۔ **مجلس** : مجمع اور اجتماع کا نام ہے۔
 ۲۔ **مجلس** : اجتماع اور مجمع کا نام ہے۔
 ۳۔ **مجلس** : اجتماع اور مجمع کا نام ہے۔
 ۴۔ **مجلس** : اجتماع اور مجمع کا نام ہے۔
 ۵۔ **مجلس** : اجتماع اور مجمع کا نام ہے۔
 ۶۔ **مجلس** : اجتماع اور مجمع کا نام ہے۔
 ۷۔ **مجلس** : اجتماع اور مجمع کا نام ہے۔
 ۸۔ **مجلس** : اجتماع اور مجمع کا نام ہے۔
 ۹۔ **مجلس** : اجتماع اور مجمع کا نام ہے۔
 ۱۰۔ **مجلس** : اجتماع اور مجمع کا نام ہے۔

ماهية الحيوان والناظر كالحيوان فقط وبسببه بانه كل مقول على اثنين من مختلفين بالحقيقة
 ماهو لفظ الكل مستند الى مقول على اثنين من جنس واحدة ويخرج بالكثر الى الكل لانه مقول على واحد
 يقال هذا زيد بقولنا نحن اثنين كالحقائيق يخرج النوع لانه مقول على اثنين متفقين بالحقايق وجواب
 ماهو الجواب ماهو يخرج الكليات الباقية اعني الخاصة والعفصل والعرض العام قال هو قرا
 ان كان الجواب عن الماهية ومن بعض ما يشاركها فيه عين الجواب عنها وعن كل ما يشاركها فيها
 كالحيلولة بالنسبة للانسان وليعد ان كان الجواب عنها وعن بعض ما يشاركها فيه غير الجواب عنها
 وعن بعض آخر يكون هناك جوابان ان كان بعيدا عنه واما واحد كالجسم بالنسبة للانسان فلهذا
 ان كان يوتنيتين كالجسم اربع اجزى ان كان بعيدا ثبتت من ذلك الجوهري على هذا القياس **اقول** في
 الكليات شيئا لم الغشيل بها تشبها على المستعمل للبعد في نفسه هو الانسان ثم الحيوان ثم الجسم
 ثم الجسم المطلق ثم الجوهري فلا انسان نوع كما عرفت الحيوان جنس الانسان اعني تمام ماهية البشر
 والاشياء والفرق بين ذلك الجسم اعني جنس الانسان والنباتات لانه كمال الجوهري للبشر بين الانسان والنباتات
 حتى لا تسئل عنها بما هما وان كان الجواب الجسم اعني ذلك الجسم المطلق جنس لانه تمام الجوهري للبشر
 فيه وبين الجسم مثلا وان كان الجوهري جنس لانه تمام الماهية للبشر كونه وبين العفصل فليس الجوهري
 ان يكون الماهية واحدة اجناس مختلفة بعضها فوق بعض لان نفس هذا على حقيقة الحقائق
 فنقول الجنب ما قرأ به بعيد لانه ان كان الجواب عن الماهية عن بعض ما يشاركها في ذلك الجنب
 الجواب عنها وعن جميع ما يشاركها فيه هو الفرق بين كالحيلولة فانه الجواب عن الماهية عن الانسان
 وهو الجواب عن جميع الانواع المشاركة للاشياء الحيوانية وان كان الجواب عن الماهية عن بعض
 ما يشاركها في ذلك الجنب غير الجواب عنها وعن البعض الاخر فهو البعد كالجسم المتكافئ النباتات
 والحيوانات تشترك الانسان فيه وهو الجواب عنه وعن المشاركة بين النباتات وتشترك في

من الامام علي عليه السلام في جواب السؤال الثاني
 في قوله تعالى **وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهَوْنَ** اي
 الذين هم عن صلاتهم ساهون اي غافوا عنها
 لان الغفوة هي الغفلة عن الشيء او النسيان
 والذين هم عن صلاتهم ساهون اي غافوا عنها
 لان الغفوة هي الغفلة عن الشيء او النسيان

لا حول ولا قوة الا بالله

[illegible]

بالحوادث عن المشاركات الحادثة الحوادث ويكون هذا جواباً عن الإشكال المحقق بوجوبه واحداً للجسم
بالنسبة للأنسان فإن الحوادث جواباً عن حواجزه فلهذا أجوبة كان يجب أن يثبت للجسم بالقياس إلى
فان الحوادث للجسم هي جواباً عن حواجزه فلهذا أجوبة كان يجب أن يثبت للجسم بالقياس إلى الحوادث
والجسم على الجسم فلهذا أجوبة كان يجب أن يثبت للجسم بالقياس إلى الحوادث
ويكون عند الاجابة اننا على عدد حواجز البعد الواحد لان الحجب القريب ثابت لكل حادثة من
البعد جواباً عن حواجزه وان لم يكن تمام المشتراك بينهما وبين نوع آخر فلا بد ان يكون
مشتراكين بالماهية وبين نوع آخر اصدافاً كالناطق بالنسبة للأنسان يكون بعضه عاماً
المشتراك مساوياً له كالحساس والالوان مشتركين بالماهية وبين نوع آخر كالجوزان يكون
تمام المشتراك بالنسبة لذلك النوع لان المقدار خلافة بل بعضه ولا يتسلسل بل يتشابه
فيكون فصل جنس كيف كان غير الماهية عن مشاركتها في جنس في وجود فكان فضلاً
اقول حتى يبين للشق الثاني من التوريد وهو ان جزء الماهية ان لم يكن علم الحيز للمشتراك
بينها وبين نوع آخر يكون فضلاً وذلك لان احد الامور لا يزم على ذلك التقدير وان
الجزء اما ان لا يكون مشتركاً اصدافاً بين الماهية ونوع آخر ويكون بعضاً من تمام المشتراك
وايما ما كان يكون فضلاً اما لزوم احد الامور فلا ان الجزء ان لم يكن تمام المشتراك فاما ان يكون
مشتراكاً اصدافاً كالناطق وهو الامر الاول او يكون مشتركاً ولا يكون تمام المشتراك بل بعضه وذلك
البعض اما ان يكون مبايناً لتمام المشتراك اخص او اعم منه او مساوياً له لا غير
مبايناً له ان الكلام في الاجزاء الجملة ومن المحال ان يكون المحول على الشيء مبايناً له
ولا اخص لوجوده بل اعم منه من الاخص فيلزم وجوده في كل بدو من الاجزاء
دانه محال ولا اعم لان بعض تمام المشتراك بين الماهية ونوع آخر لو كان

[illegible]

سنة ثمان

فان قلت السائل باي فني هون طلب هذا الشيء من جسم لا غير لا يكون من الجسم فصله لا يوافق
لانه لا يميز بين جسم لا غير وان طلب المميز في الجملة سواء كان من جسم لا غير او من جسم لا غير
فان قلت الشيء من بعض ما يميز ان يكون صاعدا للجواب فلا يخرج عن كونها مقول لا يكون في جواب اي شيء
هو جوهر الغيز في الجملة بل بد منه من لا يكون عالم لا يميز بين الشيء ونوعه فلا يميز بين
العرف ولا كان محصله ان الفصل كل شيء لا يكون من قوله في جواب ما هو يكون هذا الشيء في
الجملة فلا فرق ما هي محبة من بين متساويين واهو متساوية كما هي المحسوسات
والفصل الاخير كان كل شيئا فصوله في الاله غير الماهية يميز جوهره باي شيئا اذ كان
في الوجود ويجعل عليا في جواب اي موجود هو عالم قد ما لا ينفصل عن كون كانه غير ما فصل
ان يكون المحسوس في الشيء بينهم في الشفاء ومن الفصل بان يكون مقول على الشيء في جواب اي شيء موجود
من جنسه واذ الميسر اذ ان هذا ان يميز على صنفه بالمشارة في الوجود او لا يميز
هذا الاحتمال ثانيا قال الفصل المميز للوجود في مشاركه في المحسوسين في جوهره عند جنس
كلنا اقول لانسان بعيدان من جنس جيد كاحد الانسان اقول الفصل
عن المشارك المحسوس او عن المشارك الوجود فان كان مميزا عن المشارك المحسوس فهو ما تميز به
ان يميز عن مشاركه في المحسوس في الفصل الاقرب للناطق لانسان فانه يميز عن
مشاركه في الحيوان وان يميز عن مشاركه في المحسوس البعيد فهو فصل بعيد كاحد
لانسان فانه يميز عن مشاركه في الجسم النامي واما العنبر الاقرب بعد الفصل الاخير المحسوس
لان الفصل المميز الوجود ليس محقق الوجود به مني على احتمال مذ كونه دما يمكن
ان يستدل على مطلقه بان يقال لو تركبت ماهية حقيقية من مجموع متساويين لان
احدهما هو محال ضرورة وجب احتياج بعض اجزاء الماهية الحقيقية لبعض اجزائها

فان قلت السائل باي فني هون طلب هذا الشيء من جسم لا غير لا يكون من الجسم فصله لا يوافق
لانه لا يميز بين جسم لا غير وان طلب المميز في الجملة سواء كان من جسم لا غير او من جسم لا غير
فان قلت الشيء من بعض ما يميز ان يكون صاعدا للجواب فلا يخرج عن كونها مقول لا يكون في جواب اي شيء
هو جوهر الغيز في الجملة بل بد منه من لا يكون عالم لا يميز بين الشيء ونوعه فلا يميز بين
العرف ولا كان محصله ان الفصل كل شيء لا يكون من قوله في جواب ما هو يكون هذا الشيء في
الجملة فلا فرق ما هي محبة من بين متساويين واهو متساوية كما هي المحسوسات
والفصل الاخير كان كل شيئا فصوله في الاله غير الماهية يميز جوهره باي شيئا اذ كان
في الوجود ويجعل عليا في جواب اي موجود هو عالم قد ما لا ينفصل عن كون كانه غير ما فصل
ان يكون المحسوس في الشيء بينهم في الشفاء ومن الفصل بان يكون مقول على الشيء في جواب اي شيء موجود
من جنسه واذ الميسر اذ ان هذا ان يميز على صنفه بالمشارة في الوجود او لا يميز
هذا الاحتمال ثانيا قال الفصل المميز للوجود في مشاركه في المحسوسين في جوهره عند جنس
كلنا اقول لانسان بعيدان من جنس جيد كاحد الانسان اقول الفصل
عن المشارك المحسوس او عن المشارك الوجود فان كان مميزا عن المشارك المحسوس فهو ما تميز به
ان يميز عن مشاركه في المحسوس في الفصل الاقرب للناطق لانسان فانه يميز عن
مشاركه في الحيوان وان يميز عن مشاركه في المحسوس البعيد فهو فصل بعيد كاحد
لانسان فانه يميز عن مشاركه في الجسم النامي واما العنبر الاقرب بعد الفصل الاخير المحسوس
لان الفصل المميز الوجود ليس محقق الوجود به مني على احتمال مذ كونه دما يمكن
ان يستدل على مطلقه بان يقال لو تركبت ماهية حقيقية من مجموع متساويين لان
احدهما هو محال ضرورة وجب احتياج بعض اجزاء الماهية الحقيقية لبعض اجزائها

على منها الى اخر يلزم التزم لا يلزم الترجيح بل مرجح لانها ذاتان متساويتان فاجتناب
 الى الاخر ليس من اجتناب الاخر اليه او يقال لو ترك اجتناب الخلق كاجرم مثلاً على من متساويين
 انكاره بما فيه نعم الجرم بالعرض وهو حال وان كان جرمهما ما كان يكون الجرم نفسه
 ان يكون لكل نفس منه وانه حال او داخل فيه وهو ايضا محال لا متساوي ترك الشيء من نفسه
 لو جازعته فكون عارضا له لكن ذلك الجرم ليس عارضا لنفسه بل يكون العارض ما حقيقة هو جازع
 فلا يكون العارض تمامه عارضا وانه محال فليظن في هذا المقام فانه من مظاهر هو كذا قال
 واما الثالث فان اتهم انفكاكه عن الماهية هو اللازم والافروض المفاوئد والافرض قد يكون راجعا
 للدرجة كالسواد والغبية قد يكون لازما للماهية كالزوجة لدرجة هو ما بين الجهل والذكور
 مع تصور ملزومه كافي في جزم الزهر الزوم بينهما كالاقسام عتساوين للدرجة واما عتساوين
 بفقر جزم الزهر الزوم بينهما في وسط كتساوي الزوايا الثالث للقائمتين الثالث قد يقال
 البين على اللازم الذي هم من تصور ملزومة تصور ولا دلل على العرض المفارقة كما سيم الزوايا
 انجي وصورة الوجه واما بطلانه كالتشابه **قول** الثالث من اتسام الكل ما يكون
 عن الماهية وهو ما ان يتم انفكاكه عن الماهية او يمكن انفكاكه ولا دلل على العرض اللازم كالفرد
 لثلاثة والثاني العرض المفارقة كالكتابة بالفعل لا لتساوي اللازم اما لازم للرجح كالسواد
 للغبية فانه لازم لوجوده وشخصه لا لماهية لان الانسان قد يوجد غير السواد وكان
 السواد لازما لانسان فكان كل انسان سوادا وليس كذلك واما لازم للماهية كالزوجة
 للاربعة فانه متى تحققت ماهية الاربعة اتسم انفكاك الزوجة عنها لا يقال هذا قسم
 الشئ الى نفسه والى غيره لان اللازم على ما عرّفه ما يتم انفكاكه عن الماهية وقد
 قسمه الى ما يتم انفكاكه عن الماهية وهو لازم الوجود الى ما يتم انفكاكه عن الماهية وهو

في هذا المقام قد يقال ان المتساويين في الجرم بالعرض هو حال وان كان جرمهما ما كان يكون الجرم نفسه
 ان يكون لكل نفس منه وانه حال او داخل فيه وهو ايضا محال لا متساوي ترك الشيء من نفسه
 لو جازعته فكون عارضا له لكن ذلك الجرم ليس عارضا لنفسه بل يكون العارض ما حقيقة هو جازع
 فلا يكون العارض تمامه عارضا وانه محال فليظن في هذا المقام فانه من مظاهر هو كذا قال
 واما الثالث فان اتهم انفكاكه عن الماهية هو اللازم والافروض المفاوئد والافرض قد يكون راجعا
 للدرجة كالسواد والغبية قد يكون لازما للماهية كالزوجة لدرجة هو ما بين الجهل والذكور
 مع تصور ملزومه كافي في جزم الزهر الزوم بينهما كالاقسام عتساوين للدرجة واما عتساوين
 بفقر جزم الزهر الزوم بينهما في وسط كتساوي الزوايا الثالث للقائمتين الثالث قد يقال
 البين على اللازم الذي هم من تصور ملزومة تصور ولا دلل على العرض المفارقة كما سيم الزوايا
 انجي وصورة الوجه واما بطلانه كالتشابه **قول** الثالث من اتسام الكل ما يكون
 عن الماهية وهو ما ان يتم انفكاكه عن الماهية او يمكن انفكاكه ولا دلل على العرض اللازم كالفرد
 لثلاثة والثاني العرض المفارقة كالكتابة بالفعل لا لتساوي اللازم اما لازم للرجح كالسواد
 للغبية فانه لازم لوجوده وشخصه لا لماهية لان الانسان قد يوجد غير السواد وكان
 السواد لازما لانسان فكان كل انسان سوادا وليس كذلك واما لازم للماهية كالزوجة
 للاربعة فانه متى تحققت ماهية الاربعة اتسم انفكاك الزوجة عنها لا يقال هذا قسم
 الشئ الى نفسه والى غيره لان اللازم على ما عرّفه ما يتم انفكاكه عن الماهية وقد
 قسمه الى ما يتم انفكاكه عن الماهية وهو لازم الوجود الى ما يتم انفكاكه عن الماهية وهو

في هذا المقام قد يقال ان المتساويين في الجرم بالعرض هو حال وان كان جرمهما ما كان يكون الجرم نفسه

في هذا المقام قد يقال ان المتساويين في الجرم بالعرض هو حال وان كان جرمهما ما كان يكون الجرم نفسه

[illegible][illegible]

[illegible]

30

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

هذه الأمور الثلاثة لا يختص بالحيوان لا بعقولهم الكلي بل يتناول سائر الماهيات ومفهومها الكلي كما
قلنا الإنسان نوع حصل عند تارة في نوع منطوق ونوع عقلي وكذلك الكلي المنطوق والفصل وغيرهما
والكلي الطيع موجود في الخارج لأن هذا الحيوان موجود والحيوان جزء من الحيوان الموجود جزء الموجود
موجود فالحيوان موجود وهو الكلي الطيع وأما الكلي الآخر أي الكلي المنطوق والكلي العقلي ففي
وجودهما في الخارج خلاف في النظر في ذلك خارج عن الصناعة لأنه من مسائل الحكمة الالهية
الباثية عن أحوال الموجود حيث أنه موجود وهذا مشترك بينهما بل الكلي الطيع فلا لأمر
ههنا وأما الثاني على علم آخر قال الثالث الكليان متساويان في صدق كل واحد منهما
كل ما يصدق عليه الآخر كالإنسان والناطق وبينهما عموم وخصوص مطلقان صدق أحدهما على
كل ما يصدق عليه الآخر من غير كس كالحجران والإنسان بينهما عموم وخصوص من وجهان صدق
كل منهما على بعض صدق عليه الآخر فقط كالحيوان ولا يصدق متباينان لأن لم يصدق شيء منهما
على شيء ما يصدق عليه الآخر كالإنسان والفرس **قول** التشبث الكليين مخصوصة في
أربعة النساء والعموم والخصوص المطلق والعموم والخصوص من وجه والتباين في ذلك لا الكلي
إذا تشبث كل آخر فاما أن يصدق على شيء آخر لم يصدق فان لم يصدق على شيء أصلا فاما
متباينان كالإنسان والفرس فإنه لا يصدق الإنسان على شيء من أفرس والفرس على ما عكس أن صدق
شيء فلا يفرق إيمان يصدق كل منهما على كل ما يصدق عليه الآخر أو لا يصدق فالحق أنهما متساويان
كالإنسان والناطق فان كل ما يصدق عليه الإنسان يصدق عليه الناطق وبالعكس وان لم
يصدق فاما أن يصدق أحدهما على كل ما يصدق عليه الآخر من غير كس لا يصدق فان صدق أحدهما
عموم وخصوص مطلقا والصادق على كل ما يصدق عليه الآخر **ثم** مطلقا والآخر المخصوص كالإنسان
والحيوان فان كل إنسان حيوان وليس كل حيوان إنسان فأنا وان لم يصدق كل منهما عموم

لصدق الاخص بدون الام وانهم واما الثاني فلهذا ذلك لصدق نقيض الام على
 كل ما يصدق عليه نقيض الاخص وذلك مستلزم لصدق الاخص على الام وهو م
 من وجهين نقيضين احوالهما تحقق هذا الوجهين الام مطلقا نقيض الاخص التباين
 بين نقيض الام مطلقا وعلى الاخص نقيضا للتباين بين ما لا يجوز ما لا يجوز ان
 والله عدم كان بينهما تباين كان صدقا فاما كالاتسان الاخر كان بينهما تباين
 هذا هو الثاني من نقيض الاخص فقط التباين الجرح لا زجر ما قولنا من ان النسب
 بين الصيغ شرع في بيان النسب النقيضين فقيضا للتساويين متساويان يصدق على واحد
 من نقيض المتساويين كما ما يصدق عليه نقيض الاخر والا كذلك بان النقيضين على بعض مكنون علة
 الاخر لكي ما يكتب عليه احد النقيضين يصدق عليه غيره والا كذلك بالنقيضين فيصدق على احد
 للتساويين على بعض نقيض الاخر هو مستلزم صدق التساويين يكون الاخر وهذا جوف ملاك
 به كل الانساق الناطق وكل الناطق لا انسان ولا كان نقيض الانسان ليس بالناطق فكون
 بعض الانسان اطقا وبعض الناطق لا انسانا وهو م نقيض الام من نقيض مطلقا الاخص
 نقيض الاخص مطلقا ان يصدق نقيض الاخص على كل ما يصدق عليه نقيض الام وليس كذلك على
 نقيض الاخص يصدق عليه نقيض الام اما الاول فلهذا لول صدق نقيض الاخص على ما يصدق
 عليه نقيض الام لصدق على الاخص على بعض ما يصدق عليه نقيض الام ذصدق الاخص بدون الام وهو
 كما نقول يصدق كل الحيوان لا انسان ولا كان بعض الحيوان انسانا فبعض الانسان
 لا حيوان هذا خلف واما الثاني فلهذا لول صدق قولنا ليس كذا صدق عليه نقيض الاخص يصدق
 نقيض الام لصدق نقيض الام على كل ما يصدق عليه نقيض الاخص فصدق على الاخص على الام
 بعكس النقيض وهو م فليس كل انسان لا حيوان ولا كان كل انسان لا حيوانا وبكسر

٢٠٠

في قوله لا انسان لا حيوان ولا كان بعض الحيوان انسانا فبعض الانسان لا حيوان هذا خلف واما الثاني فلهذا لول صدق قولنا ليس كذا صدق عليه نقيض الاخص يصدق نقيض الام لصدق نقيض الام على كل ما يصدق عليه نقيض الاخص فصدق على الاخص على الام بعكس النقيض وهو م فليس كل انسان لا حيوان ولا كان كل انسان لا حيوانا وبكسر

في قوله لا انسان لا حيوان ولا كان بعض الحيوان انسانا فبعض الانسان لا حيوان هذا خلف واما الثاني فلهذا لول صدق قولنا ليس كذا صدق عليه نقيض الاخص يصدق نقيض الام لصدق نقيض الام على كل ما يصدق عليه نقيض الاخص فصدق على الاخص على الام بعكس النقيض وهو م فليس كل انسان لا حيوان ولا كان كل انسان لا حيوانا وبكسر

[illegible]

فيها الجسم النامي ومثال المفرد العقلان فلنا ان الجوهر ليس جنس له **اقول** كما ان
الانواع الاضافية قد تقرب متباعدة لذلك الاجناس ايضا قد تقرب متباعدة
حتى يكون جنس فوقه جنس اخر كما ان مراتب الانواع اربع فكل ذلك مراتب الاجناس
ايضا تلك الاربعة لانها ان كانت اعم الاجناس فهو الجنس العالي كالجواهر
وان كان اخصها فهو الجنس السافل كالحيوان او اعم واخص فهو الجنس المتوسط
كالجسم النامي والجسم ادمي متبائنا لكل فهو الجنس المفرد لان العالي في مراتب الاجناس
يسمى جنس الاجناس ^{الساقل} والساقل في مراتب الانواع يسمى نوع الانواع
لانه العالي وذلك لان جنسية الشيء انما هي بالقياس الى ما تحته فهو انما
يكون جنس الاجناس اذا كان فوق جميع الاجناس ونوعية الشيء انما
يكون بالقياس الى ما فوقه فهو انما يكون نوع الانواع اذا كان تحت جميع
الانواع والجنس المفرد ممثل بالعقل على تقدير ان لا يكون الجوهر جنسا فانه
ليس اعم من جنس اذ ليس تحته الا العقول العشرة وهي انواع الاجناس
ولا اخص اذ ليس فوقه الا الجوهر وقد فرض انه ليس بجنس لانه لا يقال احد
التمثيليين فاسد اما تمثيل النوع المفرد بالعقل على تقدير جنسية
الجوهر واما تمثيل الجنس المفرد بالعقل على تقدير بوزعية الجوهر لان العقل
ان كان جنسا يكون تحته انواع فلا يكون نوعا مفردا بل كان عالما فلا يصح
التمثيل الاول وان لم يكن جنسا لم يصح التمثيل الثاني ضرورة ان ما لا يكون جنسا لا يكون
جنسا مفردا لاننا نقول التمثيل الاول على تقدير ان العقول العشرة متفقة بالنوع والذات على
تقدير انها مختلفة فيه والتمثيل يحصل بمجرد الفرض سواء طابق الواقع او لم يطابقه ^{فان} ^{الاول}

५०

[illegible]

للمعرف في العموم والخصوص فكل ما يصل عليه ^{العرف} صدى عليه ^{العرف} بالعرف والعكس ما وقع في عرفنا والآخر
 من انه لا بد ان يكون جامعا ما نفا او مفرقا او منعكسا لاجم الا ذلك فالعرف على ما هو في العلم
 المعروف متناوذا لكل واحد من اقسام المعرفة بحيث لا يشترط منه فرد في هذه المعنى ولا في
 الثانية الفائلة كما صدى عليه المعرفة صدى عليه المعرفة ومعنى المنع ان يكون بحيث لا يدخل
 فيه شئ من غير المعرفة وهو ما يفرق من الكلية الاولى والآخر او التوافق في الشئ بحيث
 وجد المعرفة وجد المعرفة وهو عين الكلية الاولى ولا انعكاس التوافق في الاستفاء الى معنى
 انشئ المعرفة المعرفة وهو ما فرق من الكلية الثانية فانه اذا صدى في قولنا كل ما صدى عليه ^{المعرفة}
 صدى عليه المعرفة وكلما يصدى عليه المعرفة يصدى عليه المعرفة وبالعكس **قال** يسمى
 حدا ما ان كان بالجنس الفعلي لا يميز وحدنا اعتدا ان كان بالفصل الفعلي حد
 اوبه وبالجنس البعدي وسمائا ما ان كان بالجنس القريب الخاصة وسمائا قاصا
 ان كان بالخاصة وحدنا اوبه وبالجنس البعيد **اقول** المعرفة اما حد او رسم وكما
 انما نام او ناقص فبذلك اقسام اربعة فالحدا تمام ما يتوحد من الجنس الفصل الفعلي كعرف
 الانسان بالحيوان الناطق اما شسمية حد فلا فانه في اللغة المنع وهو لا شئ على الازنيات
 وانع عن دخول الاعيان الاجنبية فيه واما شسمية تاما فلا فلا الازنيات فيه تماميا
 والحدا الناقص ما يكون بالفضل الاخر وحدنا اوبه وبالجنس البعيد كعرف الانسان بالناطق
 او بالجسم الناطق اما انه حد فلما ذكرنا واما انه ناقص فلما ذكرنا ان الازنيات غير الوسم
 ما يتوحد من الجنس القريب الخاصة كعرفه بالحيوان الناطق اما انه رسم فلا ان رسم الازنيات
 ولما كان تعريفها بالحد الاوهم الذي هو من اقسام الشئ فيكون تعريفها بالآخر واما انه
 تام فلما ثبت الحد التام من حيث انه وضع فيه الجنس القريب قيد بامتحان

و قد فعلوا ذلك في كل سنة من السنة
من سنة الف و ثمان مائة و ستين
حتى سنة الف و ثمان مائة و ثمانين
و قد فعلوا ذلك في كل سنة من السنة
من سنة الف و ثمان مائة و ستين
حتى سنة الف و ثمان مائة و ثمانين

[illegible]

مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران

والمراد بالقوة وهو الذي يمكن أن يعبر عنه بلفظ مفرد ولا خلاف أن القضايا المذكورة وإن
يكن مفردة باللفظ إلا أنه يمكن أن يعبر عنها باللفظ مفردة وأطلقا أن يقال هذا ذلك
أو هو أو الموضوع محمول في غير ذلك بخلاف الشرطيات فإنه لا يمكن أن يعبر عن طرفيها
باللفظ مفردة فلو يقال فيها هذه القضية تلك القضية بالإجمال فيحقق هذه القضية
تلك القضية وأما أن يتحقق هذا القضية وتحقق تلك القضية في اللفظ مفرد
نعم في ههنا شيء وهو أن الشرطية كانت قضية إذا علمنا أنها لا يكون طرفاها مفردين
والخفاء في إمكان أن يخرج من طرفيها بعد التحليل مفردين أقل من يقال هذا لازم من ذلك
وذلك مع أن ذلك لو كان المراد باللفظ أما المفرد باللفظ أو المفرد بالحق فخطت الشرطية تحت
الحكمة فألا وإن نجد في ذلك اختلاف من المتبع بقولنا يقال الحكم عليه في القضية أي كانا مفرد
متبعين حقيقة ولا شرطية هذا هو المطلب لما ذكر الشيخ الشافعي في جوابه أن يقال القضية
الحق في القضية في حقيقة لا في اللفظ لا في اللفظ عليه من قولنا زيد أبله قائم فإنه يعلم أنه
أبله في الحقيقة لأن الحكم به فيه قضية وهو ليس بصحيح وجب أن يكونا مفردين
الفرق المذكورة عليه وأما تأنيها فأنه لا خلاف أن القضية ما منه تركيز ولا شرطية ولا ترك
من قضيتين فإن أحد الشرطية والآخر لا يخرج طرفيها عن أن تكون قضيتي الحكم كما إذا قلنا
الشمس طالعة كانت قضية محتملة للصحة والآن لم يتم إذا وشرط الجملة الشرطية عليه فقلنا إن كانت
الشمس طالعة فخرج عن أن يكون قضية محتملة للصحة والآن لم يتم بما يقال في أن الشرطية كقضية
من قضيتين فخرج من حيث طرفيها إذا اعتبر فيها الحكم كانا قضيتين في اللفظ ليس
قضيتين كقضية التركيب عند التحليل قال الشيخ لا يمنع من ذلك أن الحكم فيها بصدد قضية
أو لصدد فما على تقدير بصدد قضية أم لا كقولنا إن كان هذا السنان فهو حيوان

[illegible]

مجلس العلماء والادباء في دمشق ١٩١٩

[illegible]

كانت سائدة حقيقة قولنا ليس مكان يكون هذا الإنسان إن شأنا كانا فانه يجوز اجتماعهما
وجوز ارتفاعهما وان كان الحكم سلبا للثلاث الصل فقط كانت سلبية مانعة لجمع قولنا ليس
ان يكون هذا الإنسان جريانا واسود فانه يجوز اجتماعهما ولا يجوز ارتفاعهما وان كان الحكم
سلبا للثلاث في الكذب فقط كانت سلبية مانعة لجمع قولنا ليس مكان يكون هذا الإنسان
او نحيها فانه يجوز ارتفاعهما دون الاجتماع لا يقال السلب المحل والمصلحة للتعظيم
ما ذكرتم ويا ربم فيها المحل والاتصال والافصال فلا تكون حمزة متصلة ومنفصلة
مانت فيها المحل والاتصال والافصال لان قولنا ليس جزءا في الاستعالي السلب
المنع بل في السلب مظهر مفهومها الاصل اوجه فانه على الوجبات فصل في الوجود والمنع
الحقيقة للنقل اما في الوجبات فلتحقق معنى المحل والاتصال والافصال وانما في السلب
ايها في الاطلاق لا يقال المقدمة كانت مفقودة لذلك الاسم الاول في المتصلة متفصلة
لست من الاقسام الاول في قسم قسمها في الشرطية لان قولنا لاشك المقم بال
من ضم المقدمة ذكر الاقسام الاول في قسم قسمها في الشرطية فانه في السلب
الاستطراد قال الفصل الاول في المحل وفيه اربعة مباحث البحث الاول في
اجزائها واسماؤها المحلية فما تحقق بالجزء ثلثة المحل على سمي مضرعا والمكرم
ويسمى محلا بدي في انسية بغير ربط المحل بالموضوع ويسمى بابطلة كمن في
قولنا زيد هو عالم ويسمى القضية حادثة وقيل يحذف الرابطة في بعض اللغات
التي لا يسمونها القضية تسمى بملكية اقول لما قسم القضية الى المحلية والشرطية
شرح لان في المحليات وانما قد هو على الشرطيات لسانها هو البسيط مقدم على الكو
طبعانا محلية فاما انتم من اجزاء ثلثة المحكوم عليه ويسمى موضوعا

[illegible]

33

قوله في قوله تعالى ان الله تعالى اعلم ما في قلوبكم واني انزل من عند الله تعالى
 قوله في قوله تعالى ان الله تعالى اعلم ما في قلوبكم واني انزل من عند الله تعالى
 قوله في قوله تعالى ان الله تعالى اعلم ما في قلوبكم واني انزل من عند الله تعالى

قوله تعالى بعض الحيوان او واحد من الحيوان انسان فاما سالية وسموها ليس كل واحد من الحيوان
 قوله تعالى ليس كل حيوان انسانا وليس بعض الحيوان با انسان فبعض الحيوان ليس با انسان
 هذا تقسيم ثالث للجمعية باعتبار الموضوع فموضوع الجمعية اما ان يكون جزئيا او كلياً فان كان جزئياً
 سميت الجمعية شخصية وخصوصة اما موحدة كقولنا زيد انسان فاما سالية كقولنا زيد
 بحر اما سميتها شخصية فلان موضوعها شخص معين اما سميتها خصوصية فلان
 موضوعها واما كان هذا التقسيم باعتبار الموضوع ليرى في سالي الاقسام حال الموضوع
 وان كان كلياً فاما ان يبين فيها كية افراد الموضوع من الكلية البعضية كما يبين اللفظ الدال
 عليها اي على كية الافراد فيسمى من الخ من سول البلى كانه يحصر البلى بحيث يه كذا لك
 الدال على كية الافراد يحصرها واما يحيط بها فان بين فيها كية افراد الموضوع سميت
 محصورة وسموها اما انها محصورة بطرف افراد موضوعها واما انها موحدة فاشتمالها على اللفظ المحصور
 اربعة اقسام لان المحصور بها اما على كل افراد او على بعضها واما ما كان فاما بالاجاب او
 بالسلب فان كان الحكم فيها على كل افراد في كلية اما موحدة وسموها كل اى كل واحد
 واحد اكل المحصور كقولنا كل نار حارة اى كل واحد من افراد النار حارة واما سالية
 وسموها كل اى كل واحد كقولنا كل شيء اكل واحد من الناس يجاد وان كان الحكم فيها على
 بعض الافراد فهي جزئية اما موحدة وسموها بعض وواحد كقولنا بعض الحيوان
 او واحد من الحيوان انسان اى بعض افراد الحيوان او واحد من افراد الانسان فاما سالية
 وسموها ليس كل وليس بعض كقولنا ليس كل حيوان انسانا والفرق بين سولية البعضية ان البعضية دال
 وهم بالاجاب الكلية المطابقة وعلى السلب الكلية بالانعام وليس معنى بعض ليس بالعكس من
 ذلك اما ان ليس كل لا على وهم بالاجاب الكلية المطابقة فلو اننا افعلنا كل حيوان انسانا

قوله في قوله تعالى ان الله تعالى اعلم ما في قلوبكم واني انزل من عند الله تعالى
 قوله في قوله تعالى ان الله تعالى اعلم ما في قلوبكم واني انزل من عند الله تعالى
 قوله في قوله تعالى ان الله تعالى اعلم ما في قلوبكم واني انزل من عند الله تعالى

قوله في قوله تعالى ان الله تعالى اعلم ما في قلوبكم واني انزل من عند الله تعالى
 قوله في قوله تعالى ان الله تعالى اعلم ما في قلوبكم واني انزل من عند الله تعالى
 قوله في قوله تعالى ان الله تعالى اعلم ما في قلوبكم واني انزل من عند الله تعالى

لا بد

فان يكون كل واحد

فان كانا معا فليس

ان كانا معا فليس

ان كانا معا فليس

ان كانا معا فليس

ان كانا معا فليس

ان كانا معا فليس

ان كانا معا فليس

ان كانا معا فليس

ان كانا معا فليس

ان كانا معا فليس

ان كانا معا فليس

ان كانا معا فليس

ان كانا معا فليس

يكون معناه ان يكون الانسان كل واحد واحد من افراد الحيوان والكل واحد واحد من افراد الانسان يكون
 انسانا يكون مفهومه الصريح انه ليس بشئ الانسان كل واحد واحد من افراد الحيوان وهو رفع
 الالحجاب الكل اما انه دل على السلب الجزئي بالالتزام فانه اذا ارتفع الالحجاب الكل فاما ان يكون
 المحمول مسلوبا على كل واحد واحد وهو السلب الكل او يكون مسلوبا على البعض ثانيا البعض
 ان تقدير بين يدي السلب الجزئي خروفا فالسلب الجزئي من ضروريات مفهوم ليس كل واحد واحد
 الكل ومن ازمه فيكون دلالة عليه بالالتزام لا يرفع مفهوم ليس كل واحد واحد الالحجاب الكل
 عن الكل السلب الكل والسلب البعض السلب الجزئي فلا يكون الالحجاب الجزئي بالالتزام ان العام
 لا دلالة له على الخاص ياخذ الزلات الثلاث فاما القول برفع الالحجاب الكل ليس من السلب الجزئي
 بل من السلب الكل والسلب البعض مع الالحجاب البعض السلب الجزئي هو السلب البعض
 سواء كان مع الالحجاب البعض الاخر او لا يكون فهو مشترك بين ذلك القسم بين السلب الكل
 فيكون لازما لها واذا انحصر العام في قسمين كل منهما يكون ملزوما له وكان ذلك لازما للزوم
 للعام اي فيكون السلب الجزئي لازما لمفهوم رفع الالحجاب الكل وبعبارة اخرى ليس يلزمه
 السلب الجزئي فانه متى ارتفع الالحجاب الكل حصل السلب البعض لانه لم يكن المحمول مسلوبا
 عن شئ من افراد الكل والتقدير خلافه هذا خلف فاما ان ليس بعض بعض
 يكون السلب الجزئي بالمطابقة قطع لانا اذا قلنا بعض الحيوان ليس بالانسان او ليس بعض الحيوان
 انسانا فيكون مفهومه صريح سلب الانسان عن بعض افراد الحيوان الصريح البعض اذ دل حرف
 السلب عليه وهو السلب الجزئي واما انه لا يكون لان على رفع الالحجاب الكل بالالتزام فلا محمول
 اذا كان مسلوبا على بعض افراد لا يكون ثابتا لكل افراد فيكون الالحجاب الكل مرتفعا
 هذا هو الفرق بين ليس كل والاخيرين واما الفرق بين الاخيرين فهو ان ليس بعض قد

ان كانا معا فليس

ان كانا معا فليس

ان كانا معا فليس

ان كانا معا فليس

فان يكون كل واحد

ان كانا معا فليس

ان كانا معا فليس

ان كانا معا فليس

ان كانا معا فليس

ان كانا معا فليس

ان كانا معا فليس

ان كانا معا فليس

ان كانا معا فليس

ان كانا معا فليس

ان كانا معا فليس

ان كانا معا فليس

ان كانا معا فليس

ان كانا معا فليس

ان كانا معا فليس

ان كانا معا فليس

ان كانا معا فليس

ان كانا معا فليس

ان كانا معا فليس

ان كانا معا فليس

ان كانا معا فليس

ان كانا معا فليس

ان كانا معا فليس

ان كانا معا فليس

ان كانا معا فليس

ان كانا معا فليس

ان كانا معا فليس

ان كانا معا فليس

ان كانا معا فليس

ان كانا معا فليس

ان كانا معا فليس

ان كانا معا فليس

ان كانا معا فليس

ان كانا معا فليس

ان كانا معا فليس

ان كانا معا فليس

ان كانا معا فليس

ان كانا معا فليس

ان كانا معا فليس

ان كانا معا فليس

عقود

طبیعیاتی

مستغفر عنك الله

طاهر قاسم

المستودع

في اللغة: بناء على

کتابخانه

مفتي الجمهورية
عبدالمجيد العبدالمجيد

في اليوم وذلك

الى وزير التعليم

الحكم على نفس الطبيعة في الطبيعة وان كان على ما صدق عليه من الافراد فاما ان يكون
فيها كمية الافراد وهي المحصور والافني الممثلة والشيء في الشفاء ثلث القسمه فقال الموضوع
ان كان جزيئا فهي الشخصية وان كان كلياً فان بين فيها كمية الافراد فهي المحصور والافني الممثلة
شتم عليه المتأخر من لعدم الاختصاص فيها فخرج الطبيعة والجزء الكلي من العلوم في القضية
المعتبرة في العلوم والطبيعية لا اعتبار لها في العلوم لان الحكم في القضايا على ما صدق عليه
للموضوع وهي الافراد والطبيعية ليست منها فخرجها عن القسم لا يخل بالاخصار لان
عدم الاختصاص بان يتناول القسم شيئا لا يتناول له الاقسام والمقسم ههنا لا يتناول
الطبيعية لا تحت الاختصاص فخرجها قال وهي في قول الجريئة لانه متى صدق
الانسان في خبر صدق بعض الانسان في خبر بالعكس اقول الممثلة في قول الجريئة
بعضها متلازمان فانه متى صدقت الممثلة صدقت الجريئة وبالعكس فانه اذا صدق
قوله الانسان في خبر صدق بعض الانسان فخرجها بالعكس كما انه كلما صدقت الممثلة صدقت
الجريئة فلا هن الحكم فيها على افراد الموضوع ومتى صدق الحكم على افراد الموضوع فاما
ان يصح ذلك الحكم على جميع الافراد او على بعضها او على كلا النقيضين بين بعض
الحكم على بعض الافراد وهو الجزئي واما بالعكس فانه متى صدق الحكم على بعض الافراد صدق
الحكم على الافراد مطلقا وهو الممثلة قال البحث الثاني في تحقيق المحصور العلوم وتوابعها
كل شيء يستعمل لكونه محسب الحقيقة ومعناه ان كل بالوجود كان شيء من الافراد المتكثرة
بحيث لو وجد كان شيء كل ما هو ملزوم شيء فهو ملزوم شيء تارة بحسب الجرم ومعناه كل
شيء الخارج سواء كان حال الحكم او قبله او بعده فهو في الخارج اقول قد عرفت
ان الجملة طرفين احدهما هو المحكوم عليه يسمى موضوعا والثاني هو ما هو المحكوم به

[illegible]

والواجب في ذلك
فإن لا يرد الملك للواجب في ذلك
التي لا يرد الملك للواجب في ذلك
التي لا يرد الملك للواجب في ذلك

[illegible][illegible]

مباينة خروية وذلك ظاهر **قال المبحث الثالث** في احوال العنصر في السلب كان
 جزء من الموضوع كقولنا الالهي جماد ومن المحول كقولنا الشهاد لا عالم او منها جميعا سميت
 القضية معدولة موجبة كانت او سالبة وان لم يكن جزء الشيء منها سميت بمحصلة كانت
 موجبة وبسيطة ان كانت سالبة **اقول** القضية اما معدولة او محصلة لان حرف
 السلب اما ان يكون جزء الشيء من الموضوع والمحول ولا يكون فان كان جزءا من
 الموضوع كقولنا الالهي جماد او من المحول كقولنا الشهاد لا عالم او منها جميعا كقولنا الالهي
 لا عالم سميت القضية معدولة موجبة كانت او سالبة اما الاول فمعدولة لان الموضوع
 واما الثانية فمعدولة والمحول واما الثالثة فمعدولة الطرفي انما سميت معدولة
 لان حرف السلب كلي في غير الالهي او صنعت في الالهي السلب الوهم فاذا جعل مع غيره
 كشيء واحد ثبت له شيء او هو شيء اخر او ليس به او هو شيء اخر فقد عدل به عن
 موضوعه لاصح الى غيره وانما اورد هذا في الثاني والثالث لانه قد علم
 من المثال الاول الموضوع المعدول ومن المثال الثاني المحول المعدول وقد علم مثال
 معدولة الطرفين مجمعا معا وان لم يكن حرف السلب في الشيء من جزء المحول
 سميت القضية محصلة سواء كانت موجبة او سالبة كقولنا زيد كاتب ليس كاتب
 ووجه التسوية ان حرف السلب اذا لم يكن جزء من طرفيهما كلي واحد من الطرفين جزء
 محصور او بما يخص اسم المحصلة بالوجبة وسمي السالبة بسيطة لان البسيط
 ما لا جزء له وحرف السلب ان كان موجودا فيها الالهي ليس جزء من طرفيهما وانما له
 يذكرها امثالا لان جميع الامثلة المذكورة في المبحث السابقة نعم ان يكون
 مثالا لها **قال** والاعتبار بما يجاب القضية وسلبها بالنسبة الشيء

معدولة بالمعدلة وتسمى بمباينة خروية وذلك ظاهر
 من الموضوع كقولنا الالهي جماد ومن المحول كقولنا الشهاد لا عالم او منها جميعا سميت
 القضية معدولة موجبة كانت او سالبة وان لم يكن جزء الشيء منها سميت بمحصلة كانت
 موجبة وبسيطة ان كانت سالبة
 اقول القضية اما معدولة او محصلة لان حرف
 السلب اما ان يكون جزء الشيء من الموضوع والمحول ولا يكون فان كان جزءا من
 الموضوع كقولنا الالهي جماد او من المحول كقولنا الشهاد لا عالم او منها جميعا كقولنا الالهي
 لا عالم سميت القضية معدولة موجبة كانت او سالبة اما الاول فمعدولة لان الموضوع
 واما الثانية فمعدولة والمحول واما الثالثة فمعدولة الطرفي انما سميت معدولة
 لان حرف السلب كلي في غير الالهي او صنعت في الالهي السلب الوهم فاذا جعل مع غيره
 كشيء واحد ثبت له شيء او هو شيء اخر او ليس به او هو شيء اخر فقد عدل به عن
 موضوعه لاصح الى غيره وانما اورد هذا في الثاني والثالث لانه قد علم
 من المثال الاول الموضوع المعدول ومن المثال الثاني المحول المعدول وقد علم مثال
 معدولة الطرفين مجمعا معا وان لم يكن حرف السلب في الشيء من جزء المحول
 سميت القضية محصلة سواء كانت موجبة او سالبة كقولنا زيد كاتب ليس كاتب
 ووجه التسوية ان حرف السلب اذا لم يكن جزء من طرفيهما كلي واحد من الطرفين جزء
 محصور او بما يخص اسم المحصلة بالوجبة وسمي السالبة بسيطة لان البسيط
 ما لا جزء له وحرف السلب ان كان موجودا فيها الالهي ليس جزء من طرفيهما وانما له
 يذكرها امثالا لان جميع الامثلة المذكورة في المبحث السابقة نعم ان يكون
 مثالا لها
 قال والاعتبار بما يجاب القضية وسلبها بالنسبة الشيء

معدولة بالمعدلة وتسمى بمباينة خروية وذلك ظاهر
 من الموضوع كقولنا الالهي جماد ومن المحول كقولنا الشهاد لا عالم او منها جميعا سميت
 القضية معدولة موجبة كانت او سالبة وان لم يكن جزء الشيء منها سميت بمحصلة كانت
 موجبة وبسيطة ان كانت سالبة
 اقول القضية اما معدولة او محصلة لان حرف
 السلب اما ان يكون جزء الشيء من الموضوع والمحول ولا يكون فان كان جزءا من
 الموضوع كقولنا الالهي جماد او من المحول كقولنا الشهاد لا عالم او منها جميعا كقولنا الالهي
 لا عالم سميت القضية معدولة موجبة كانت او سالبة اما الاول فمعدولة لان الموضوع
 واما الثانية فمعدولة والمحول واما الثالثة فمعدولة الطرفي انما سميت معدولة
 لان حرف السلب كلي في غير الالهي او صنعت في الالهي السلب الوهم فاذا جعل مع غيره
 كشيء واحد ثبت له شيء او هو شيء اخر او ليس به او هو شيء اخر فقد عدل به عن
 موضوعه لاصح الى غيره وانما اورد هذا في الثاني والثالث لانه قد علم
 من المثال الاول الموضوع المعدول ومن المثال الثاني المحول المعدول وقد علم مثال
 معدولة الطرفين مجمعا معا وان لم يكن حرف السلب في الشيء من جزء المحول
 سميت القضية محصلة سواء كانت موجبة او سالبة كقولنا زيد كاتب ليس كاتب
 ووجه التسوية ان حرف السلب اذا لم يكن جزء من طرفيهما كلي واحد من الطرفين جزء
 محصور او بما يخص اسم المحصلة بالوجبة وسمي السالبة بسيطة لان البسيط
 ما لا جزء له وحرف السلب ان كان موجودا فيها الالهي ليس جزء من طرفيهما وانما له
 يذكرها امثالا لان جميع الامثلة المذكورة في المبحث السابقة نعم ان يكون
 مثالا لها
 قال والاعتبار بما يجاب القضية وسلبها بالنسبة الشيء

من قول الاشياء فيجب ان قوله ان الاشياء لا تتغير
من قول الاشياء فيجب ان قوله ان الاشياء لا تتغير
من قول الاشياء فيجب ان قوله ان الاشياء لا تتغير

او السليبية لا بطرف القضية فان قولنا كل ما ليس بحجر في العالم موجبة من طرفها على ما كان
وقولنا لا شيء من المتحرك يسكن سالبة من طرفها وجوديان **اقول** ربما ينهب
الوهم الى ان كل قضية تشتمل على حرف السلب تكون سالبة ولذا لان القضية المعكولة
مشتملة على حرف السلب مع ذلك قد تكون موجبة وقد تكون سالبة ذكره في الانجاء
والسلب حتى يرتفع الاشتباه فقد عرفت ان الالجاب هو ارتفاع النسبة السالبة
هو رفعها فالعبارة في كون القضية موجبة وسالبة بارتفاع النسبة ودرفعها لا بطرفها
فتر كانت النسبة واقعة كانت القضية موجبة وان كان طرفها عديتين كقولنا
كل ما ليس بحجر في العالم فان الحكم فيها بثبوت الالء عالية انما مصادق عليه انه
ليس بحجر فتكون موجبة وان اشتمل طرفها على حرف السلب حتى كانت النسبة موجبة
فهي سالبة وان كان طرفها وجوديين كقولنا لا شيء من المتحرك يسكن فان الحكم فيها
بسلب الساكنين كل ما مصادق عليه المتحرك فتكون سالبة وان لم يكن في شيء من طرفها سلب
فليس الثقات في الالجاب السلب الاطراف بل الى النسبة **قال** الالء السالبة البسيطة
اعم من الموجبة للعدولة المحمول لصدق السلب عند عدم الموضوع دون الالجاب
فان الالجاب لا يعم الالء الموجودات كحاشي الخارجية الموضوع او مقدر كما
في الحقيقية الموضوع اما اذا كان الموضوع موجودا فانه ممتلئ زمانا ولغز في
بينهما في اللفظ اما في التلائية فالقضية موجبة ان قدمت الرابطة على حرف
السلب وسالبة ان اخوت عنها واما التلائية فبالنية او بالاصطلاح
على تخصيص لفظ غير الالء فيجب العدول ولفظ ليس بالسلب البسيط
بالعكس **اقول** لقائل ان يقول العدول كما يكون في جانب المحمول لكن الذي يكون

من قول الاشياء فيجب ان قوله ان الاشياء لا تتغير
من قول الاشياء فيجب ان قوله ان الاشياء لا تتغير
من قول الاشياء فيجب ان قوله ان الاشياء لا تتغير

٨٦

من قول الاشياء فيجب ان قوله ان الاشياء لا تتغير
من قول الاشياء فيجب ان قوله ان الاشياء لا تتغير
من قول الاشياء فيجب ان قوله ان الاشياء لا تتغير

من قول الاشياء فيجب ان قوله ان الاشياء لا تتغير
من قول الاشياء فيجب ان قوله ان الاشياء لا تتغير
من قول الاشياء فيجب ان قوله ان الاشياء لا تتغير

في جانب الموضوع على ما بينه تخيل ما شرع في الاحكام فلم يخص كل واحد بالعدل في
 المحول ثم ان المحصولات وللعول واللات المحول كثيرة في هذا الوجه في تخصيص السالبة البسيطة
 والموجبة للمعدولة المحول بالذكر فتقول انه وجه التخصيص في الاول فهو ان العبر في
 الفن من المعدول ما في جانب المحول وذلك لان قد حقت الثمناط الحكم المحل الموضوع
 ووصف المحول وذلك لاحكام الحكم على الشيء فلا هو الوجودية بخالف الحكم عليه لا يور
 العدمية فاختلاف القضية بالمعدول والتخصيص في المحول يورث في مفهومها بخلاف
 المعدول والتخصيص في وصف الموضوع فانه لا يورث في مفهوم القضية لان المعدول
 والتخصيص بالمتماثلين في مفهوم الموضوع وهو غير المتكافؤ عليه لان الحكم عليه عبارة
 عن ذات الموضوع والحكم على الشيء لا يتخلف باختلاف ال عبارات عنه واما وجه
 التخصيص في الثاني فانه اعتبار المعدول والتخصيص في المحول يورث التسمية لان
 حرف السالبة ان كان جزء من المحول فالقضية معدولة ولا تفصل كيف كان
 الموضوع واما ما كان ضمنيا ماموجبة او سالبة فهو اجزاء اربع قضايا ماموجبة
 محصلة كقولنا زيد كاتب وسالبة محصلة كقولنا زيد ليس كاتب موجبة معدولة
 كقولنا زيد لا كاتب وسالبة معدولة كقولنا زيد ليس بكاتب لا التباس بين
 القضيتين من هذه القضايا الا بين السالبة المحصلة والموجبة المعدولة المحول
 اما بين الموجبة المحصلة والسالبة المحصلة فلعدم حرف السلب الموجبة وجود
 في السالبة واما بين الموجبة المحصلة والموجبة المعدولة فلوجود حرف السلب
 في المعدولة دون الموجبة المحصلة واما بين الموجبة المحصلة والسالبة
 المعدولة فلوجود حرف السلب في السالبة المعدولة بخلاف الموجبة

١٠
 في جانب الموضوع على ما بينه تخيل ما شرع في الاحكام فلم يخص كل واحد بالعدل في
 المحول ثم ان المحصولات وللعول واللات المحول كثيرة في هذا الوجه في تخصيص السالبة البسيطة
 والموجبة للمعدولة المحول بالذكر فتقول انه وجه التخصيص في الاول فهو ان العبر في
 الفن من المعدول ما في جانب المحول وذلك لان قد حقت الثمناط الحكم المحل الموضوع
 ووصف المحول وذلك لاحكام الحكم على الشيء فلا هو الوجودية بخالف الحكم عليه لا يور
 العدمية فاختلاف القضية بالمعدول والتخصيص في المحول يورث في مفهومها بخلاف
 المعدول والتخصيص في وصف الموضوع فانه لا يورث في مفهوم القضية لان المعدول
 والتخصيص بالمتماثلين في مفهوم الموضوع وهو غير المتكافؤ عليه لان الحكم عليه عبارة
 عن ذات الموضوع والحكم على الشيء لا يتخلف باختلاف ال عبارات عنه واما وجه
 التخصيص في الثاني فانه اعتبار المعدول والتخصيص في المحول يورث التسمية لان
 حرف السالبة ان كان جزء من المحول فالقضية معدولة ولا تفصل كيف كان
 الموضوع واما ما كان ضمنيا ماموجبة او سالبة فهو اجزاء اربع قضايا ماموجبة
 محصلة كقولنا زيد كاتب وسالبة محصلة كقولنا زيد ليس كاتب موجبة معدولة
 كقولنا زيد لا كاتب وسالبة معدولة كقولنا زيد ليس بكاتب لا التباس بين
 القضيتين من هذه القضايا الا بين السالبة المحصلة والموجبة المعدولة المحول
 اما بين الموجبة المحصلة والسالبة المحصلة فلعدم حرف السلب الموجبة وجود
 في السالبة واما بين الموجبة المحصلة والموجبة المعدولة فلوجود حرف السلب
 في المعدولة دون الموجبة المحصلة واما بين الموجبة المحصلة والسالبة
 المعدولة فلوجود حرف السلب في السالبة المعدولة بخلاف الموجبة

فقط

١٠

في جانب الموضوع على ما بينه تخيل ما شرع في الاحكام فلم يخص كل واحد بالعدل في
 المحول ثم ان المحصولات وللعول واللات المحول كثيرة في هذا الوجه في تخصيص السالبة البسيطة
 والموجبة للمعدولة المحول بالذكر فتقول انه وجه التخصيص في الاول فهو ان العبر في
 الفن من المعدول ما في جانب المحول وذلك لان قد حقت الثمناط الحكم المحل الموضوع
 ووصف المحول وذلك لاحكام الحكم على الشيء فلا هو الوجودية بخالف الحكم عليه لا يور
 العدمية فاختلاف القضية بالمعدول والتخصيص في المحول يورث في مفهومها بخلاف
 المعدول والتخصيص في وصف الموضوع فانه لا يورث في مفهوم القضية لان المعدول
 والتخصيص بالمتماثلين في مفهوم الموضوع وهو غير المتكافؤ عليه لان الحكم عليه عبارة
 عن ذات الموضوع والحكم على الشيء لا يتخلف باختلاف ال عبارات عنه واما وجه
 التخصيص في الثاني فانه اعتبار المعدول والتخصيص في المحول يورث التسمية لان
 حرف السالبة ان كان جزء من المحول فالقضية معدولة ولا تفصل كيف كان
 الموضوع واما ما كان ضمنيا ماموجبة او سالبة فهو اجزاء اربع قضايا ماموجبة
 محصلة كقولنا زيد كاتب وسالبة محصلة كقولنا زيد ليس كاتب موجبة معدولة
 كقولنا زيد لا كاتب وسالبة معدولة كقولنا زيد ليس بكاتب لا التباس بين
 القضيتين من هذه القضايا الا بين السالبة المحصلة والموجبة المعدولة المحول
 اما بين الموجبة المحصلة والسالبة المحصلة فلعدم حرف السلب الموجبة وجود
 في السالبة واما بين الموجبة المحصلة والموجبة المعدولة فلوجود حرف السلب
 في المعدولة دون الموجبة المحصلة واما بين الموجبة المحصلة والسالبة
 المعدولة فلوجود حرف السلب في السالبة المعدولة بخلاف الموجبة

المحصلة وأما بين السالبة المحصلة والسالبة العددية فالجواب في السالبة السالبة
 لاعدلة وحرف واحد في السالبة المحصلة وأما بين الموجبة العددية والسالبة الموجبة
 فالجواب وحرف واحد في الإيجاب وحرفين في السالب أما السالبة المحصلة والموجبة
 المعدلة المحل فبينهما التباس من حيث أن حرف السلب الموجود فيها واحد
 فلا قيل زيد ليس بكاتب فلا يعلم أنها موجبة معدولة أو سالبة بسيطة فالجواب
 خصصها بالأنكر من بين القضايا والفرق بينهما المعنوي فقط أما المعنوي في السالبة
 البسيطة أم من الموجبة المعدلة المحل لأنه متى تمت الموجبة المعدلة المحل تمت السالبة
 البسيطة ولا يتعكس إلا بالرد فلا نهى متى ثبت الإثبات لم يصح سلب الباء عنه فانه
 لو لم يصح سلب الباء عنه ثبت له الباء فيكون الباء واللا بقاء ثابتين وهو اجتماع
 التبيينين وأما الثاني وهو أنه لا يلزم من صدق السالبة البسيطة صدق الموجبة
 المعدلة المحل فلا يلزم الإيجاب ليعبر على العدم فهو رد على الإيجاب الشيء يفرغ على
 وجود الشيء له بخلاف السلب لأن الإيجاب لما لم يصح على العدم أصح السلب على
 بالضرورة فيجوز أن يكون الموضوع معدولا وهو يصح السلب البسيط ولا يصح
 الإيجاب المعدل ولا أنه يصح قولنا شارك البكر ليس بمبصر فانه شرك البكر
 غير مبصر لأن المعدل لا دل سلب المبصر شرك البكر ولما كان الموضوع معدلا صح
 سلب كل مفهوم عنه ومعنى الثاني أن عدم البصر ثابت لشريك البكر فلا بد أن
 موجودا في نفسه حتى يمكن ثبوت شيء له وهو متع الوجوه لا يقال لوصف السلب
 عند عدم الموضوع لم يكن بين الموجبة الكلية والسالبة الجزئية ما تضمن لانها
 قد يجتمعان على الصدق فان من المجازات إثبات المحمول بحجبه المفراد

[illegible]

الموجودة وسلبه عن بعض الافراد المعذمة لا ينافي الحكم في السالبة على الافراد الموجودة
فكان الحكم في الموجبة على الافراد الموجودة الا ان صدق السلب لا يتوقف على وجود الافراد وحدها
الايجاب يتوقف عليه فان معنى الموجبة الكلية ان جميع افراد الموجود ثبتت له الموجبة لا شك
انها انما يصدق اذا كانت افراد موجوده ومعنى السالبة انه ليس كذلك اي كل واحد
من الافراد الموجودة لم يثبت له ب و يصدق هذا المعنى تارة بان يكون شيء
من الافراد موجودا واخرى بان يكون موجوده ويثبت للكل بها وعند ذلك
يتحقق التناقض جزمًا واما قوله لان الايجاب لا يعم الا على موجود
فمحتق كما في الخارجية الموضوع او مقدر كما في الحقيقية الموضوع فالداخل له
في بيان الفرق اذ يكفي فيه ان الايجاب يستدعي وجود الموضوع دون السلب
ان الموضوع موجود في الخارج محققا او مقدر اذ لا حاجة اليه فانه جواب سؤالنا
هنا و يقال ان شديهم يقولون لا يوجب يستدعي وجود الموضوع ان الايجاب يستدعي
وجود الموضوع في الخارج فالصدق الموجبة الحقيقية اصلا لان الحكم بها ليس
على الموضوعات الموجودة في الخارج وان عنيتم به ان الايجاب يستدعي
مطلق الوجود فالسالبة ايض تستدعي مطلق الوجود لان المحكوم عليه لا يد
ان يكون متصورا بوجه ما وان كان الحكم بالسلب لا يفرق بين الموجبة والسالبة في
ذلك فاجاب بان كلامنا ليس الا في القضية الخارجية والحقيقية لا في معنى القضية
على ما سمعنا لاشارة اليه فالمراد بقولنا الايجاب يستدعي وجود الموضوع ان
الموجبة ان كانت خارجية يجب ان يكون موضوعها موجودا في الخارج محققا وان كانت
حقيقية يجب ان يكون موضوعها مقدر الوجود في الخارج والسالبة

[illegible]

مجلس

[illegible]

[illegible]

الحيوان الى الانسان واذا قلنا كل انسان كائناً بالضرورة كان لا بد من ان يكون في كيفية نسبة الكتابة
 الى الانسان تلك الكيفية الثابتة في نفس الامر مستقيمة واللفظ الدال عليها في القضية
 المفردة او حكم العقل بان النسبة كيفية بكيفية كان في القضية العقلية تسمى جهة القضية
 ومتى خالفت الجهة مادة القضية كانت كاذبة لان اللفظ اذ دل على كيفية النسبة في نفس الامر
 في كيفية ذلك او حكم العقل بذلك ولم يكن تلك الكيفية التي دل عليها اللفظ او حكم بها
 العقل في الكيفية الثابتة في نفس الامر لم يكن الحكم في القضية مطابقاً للواقع مثلاً
 اذا قلنا كل انسان حيوان لا بالضرورة دل اللفظ ضرورة على ان كيفية نسبة الحيوان
 الى الانسان في نفس الامر هي بالضرورة وليس كذلك في نفس الامر فلا جرم كذبت
 القضية وتلخص الكلام في هذا المقام بان تقول نسبة المحمول الى الموضوع الحقيقية كانت
 النسبة اوسلية يجب ان يكون لها وجود في نفس الامر ووجود عند العقل ووجود
 في اللفظ كالموضوع والمحمول وغيرهما من الاشياء التي لها وجود في نفس الامر ووجود
 عند العقل ووجود في اللفظ فالنسبة متى كانت ثابتة في نفس الامر لم يكن لها بد من ان تكون
 كيفية بكيفية ما نراه اذ حصلت عند العقل اعتبرها كيفية في اماكن تلك الكيفية
 الثابتة في نفس الامر وغيرهما ثم اذا وجدت في اللفظ اذ رت عبارة تدل على
 تلك الكيفية المعينة عند العقل اذ اللفظ انما هي بالضرورة العقلية فكما ان
 للموضوع والمحمول والنسبة وجودات في نفس الامر وعند العقل بل هذا الاعتبار
 صادت اجزاء للقضية المعقولة وفي اللفظ تصد اجزاء للقضية المفردة
 كذلك كيفية النسبة لها وجود في نفس الامر وعند العقل وفي اللفظ
 فالكيفية الثابتة للنسبة في نفس الامر هي مادة القضية

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

المشروطة العامة وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت الحمل للموضوع أو سلبه بشرط
ان يكون ذات الموضوع متصفا بوصف الموضوع أي يكون لوصف الموضوع
دخل في تحقق الضرورة مثال الموجبة قولنا كل كاتب تحرك الأصابع بالضرورة
ما دام كاتباً فإن تحرك الأصابع ليس بضرورة الثبوت لذات الكاتب أعني أفراد
الإنسان مطلقاً بل ضرورة ثبوتها فيها بشرط التصانيف بوصف الكتابة و
مثال السالبة قولنا بالضرورة لا شيء من الكاتب لبساً كالأصابع ما دام كاتباً
فإن سلب أن الأصابع عن ذات الكاتب ليس بضرورة الإبراطوصانفاً بوصف الكتابة
وسبب تسميتها ما بالمشروطة فلا اشتغالها على شرط الوصف ما بالعامية فلا اشتغالها على
المشروطة الخاصة وسنرى فيما في المركبات وربما يقال للمشروطة العامة على
الفضية التي حكم فيها بضرورة الثبوت وبضرورة السلب جميع أوقات ثبوت الوصف
أي من ان يكون للوصف مدخل في تحقق الضرورة أو لا مدخل في تحقق الضرورة
قلنا كل كاتب تحرك الأصابع بالضرورة ما دام كاتباً وادنا المصنف الأول قد كاتبين
ادنا المصنف الثاني كتب لأن حركة الأصابع ليست ضرورة الثبوت لذات الكاتب في
شئ من الأوقات فإن الكتابة التي هي شرط تحقق الضرورة غير ضرورية لذات الكاتب في
زمان أصلاً فأنك بالمشروطة بها بالمشروطة العامة بالمصنف الأول أعم من
الضرورية والارادة من وجه لأنك قد سمعت ان ذات الموضوع قد تكون
عين وصفه وقد تكون غير فاذا اتحدت كانت المادة الضرورية صفة
القضايا الثلاث كقولنا كل إنسان حيوان بالضرورة أو دائماً أو ما دام إنساناً
وان تغيراً ان كانت المادة مادة الضرورية ولم يكن

[illegible][illegible]

[illegible]

६१

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

الملك الناصر المنصور الملك الناصر المنصور

جميع الاوقات يتحقق السلب في الجملة وهي معنى السالبة المطلقة العامة وان كانت سالبة
كقولنا بالضرورة في الاشياء من الكتاب بساكن الاصابع مادام كاتبه اذا اعماعته كسرها من
مشروطة عامة سالبة وهي الجزء الاول موجبة مطلقة عامة او قولنا كل كاتب ساكن
الاصابع بالفعل وهو مفهوم اللا وادام لان السلب اذا لم يكن ذاتا لم يكن متحققا في
جميع الاوقات اذا لم يتحقق السلب في جميع الاوقات يتحقق لايجاب الجملة هو لايجاب
المطلق العام فان قلت حقيقة القضية المركبة ملئة من لايجاب السلبين تكون موجبة
او سالبة فنقول الاعتبار في ايجاب القضية المركبة وسلبها بايجاب الجزء الاول سلبية مطلقة
فان كان الجزء الاول موجبا كانت القضية موجبة وان كان سالبا سالبة والجزء الثاني
موافق له في الكرم ومخالف له في الكيف والنسبة بينها وبين القضايا البسيطة اما بينها
وبين الراجحتين فمباشرة كلية لانها مقيدة باللا وادام بحسب الذات وهو مبني على الذات
وذلك ظاهرا للضرورة بحسب الذات لان الضرر في بحسب الذات اخضع من لا وادام بحسب الذات
الاعم مبني على اخص مبني على كلية وهي اخص من المشروطة العامة مطلقا لانها المشروطة
للعامة المقيدة باللا وادام والمفيد اخص من المطلق وكنا من القضايا الثلث الباقية
لاننا اعم من المشروطة العامة **قال** الثانية العرفية الخاصة وهي العرفية
العامة مع قية اللا وادام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة فتركيبها من
موجبة عرفية عامة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة فتركيبها من سالبة عرفية
عامة وموجبة مطلقة عامة ومثالها لايجاباد وسلبا ما **اقول** العرفية
الخاصة هي العرفية العامة مع قية اللا وادام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة
كما مر من قولنا كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبه لا **اسما**

१२-३.

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

اساتذہ کرام! میں نے یہ سب کچھ لکھ دیا ہے۔ اگر آپ کو کوئی چیز یاد آئے تو اسے بھی لکھ دیجئے۔

وقد كان من قبله في الاوقات ومطلقة لا تاحيد مفيدة بالحدود والاضورة
ولكن اذا قيدت بما احدها حذفت الاطلاق من اسميهما فكانت اوقية ومطلقة لا
وربما تسمى فيها بعد مطلقا وتسمى مطلقا في وقتها وفي وقتها في وقتها
المطلقة بان المطلقة اوقية هي التي حكم فيها بالنسبة بمفعول في وقتها
المطلقة المنقولة هي التي حكم فيها بالنسبة بالنفع في وقتها
والنسخ من مفعول لا يملكه الاية قال انسابه فمكة الخاصة هي التي حكم
فيها بالرفع والضرورة المطلقة عن جاني الحدود والعدم جميعا هي سواء كانت
موجبة كقولنا على مكان الخائن كل شيء نائب والسلب كقولنا لا مكان له من
لا شيء من الانسان بكتاب تركيبة هاهن فمكتلين عامتين احدهما موجبة ولا شيء
سالبة والضابطه فيها بان الله وام اشارة في ماله عامه والاضورة والاضورة
عامه مخالفتي الكيفية موافقة الكمية للمقتضية المقتضية بما اقول الممكنة الخاصة
حكم فيها بسلب الضرر في المطلقة عن جاني الايجاب والاضورة في الانسان كاتب
بالامكان الخاص لا شيء من الانسان بكتاب بالامكان الخاص كان معذرا او ايجاب
اكتاتبه للاسان وسالبة عنه المصداق ضروريين لكن سلب ضرره لا ايجابا
عام سالب سلب ضرره لا سلب امكن امكن عام موجب فمكة الخاصة سولو كانت
او سالبة يكون تركيبة هاهن فمكتلين عامتين احدهما موجبة والاخر سالبة
ظلالا بين موجبة وسالبة في المعنى لان المعنى الممكنة الخاصة دفع الضرورة
عن الطرفين سولو كانت مرجية او سالبة بل في اللفظ حتى افاعبرت
بعبارة ايجابية كانت موجبة وان عبرت بعبارة سلبية كانت

[Faint handwritten notes at the bottom of the page]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

هذا الوجه زوجاً فروح الامانة المحمدي التي يحكم فيها بالثبات في بين جزئها صحتها
فقط كقولنا اما ان يكون هذا الشيء شجر الرجب او مائة مخلوق التي يحكم فيها بالثبات في
جزئها كذا بافقط كقولنا اما ان يكون زيد الجاهل او امان لا يعرف وانما سألني
حقيقته لان الثبات في بين جزئها اشهد من الثبات في بين جزئ الاخيرين لانه في القصد
والكذب سألني الحق باسم المنفصلة ^{عليه} هي حقيقة الانفصال والثانية مانعة الجمع
لاستعمالها على معنى الجمع بين جزئها والثالث مانعة التفريق لان الواقع ليس خليفاً بين
احد جزئها واما يقال مانعة الجمع ومانعة المخلوع التي يحكم فيها بالثبات في بين
او في الكذب مطلقاً وهذا لا يمنع كذا ان اعم من المعينين الا انه يثبت الحقيقة اسم
ولبعض الافاضل حوتاً بحيث شريف وهو ان المواد بالثبات في الجمع لا يصدق
ذات واحد لا في الامور لا في المعاني في الوجود فانه لو كان المراد عدم الاجتماع في الوجود
لم يكن بين الواحد والكثير من الجمع لان الواحد جزء ان كثيراً جزء الشيء يحاميه
في الوجود لكن الشيخ نقض على معنى الجمع بينهما ثم قال وعند في هذا نظر ايلزم من ذلك
جواز من الجمع بين اللازم والملازم فان جزء الشيء من لوازمه وقد جمعوا على
انه لا من جم بين اللازم والملازم ولا من خلوه وجم من الله تعالى ان يفهم
عليه الجواب عن هذا الاعتراض وهو ليس بالنظر فيما اراده من عبارة النقول
فحاشاهم ان يعنى بالثبات في الجمع عدم الاجتماع في الصدق فان مانعة الجمع ^{اشبه}
المنفصلة والانفصال لا يمتنع ولا بين القضيتين فلا يكون من الجمع لا بين
القضيتين فلو كان المراد عدم الاجتماع في العهد لكان بين كل قضيتين
من الجمع لاستحالة ان يصدق قضية على ماصرف ^{عليها}

[illegible][illegible][illegible]

کتابخانه اسلامیہ
پبلیکیشنز

الحق في الانقاذ واجب

والله اعلم بالصواب

لا تخف ولا تشكروا ولا تفرحوا
بما أنزل الله من فوقكم من الكتاب
فإن الله لا يفرح بما أنزل من
الكتاب إلا بالحق والصدق

والله اعلم
بما نزل
الأنبياء من
الغيب

على الامتياز الخاص بالادارة العامة

بيان وجه الحق
لما ذكره في كتابه
الحق في بيان وجه الحق
الحق في بيان وجه الحق

2

المعتبر في الاتفاقية ليست هي من الاوضاع الممكنة الاجتماع مطلقا بل الاوضاع
الكامنة بحسب نفس الامور ^{فلا} ولذلك لم يصدق الاتفاقية الكلية اذ ليس بين
طرفيها علاقة توجب صدق التالى على تقدير صدق المقدم فليكن اجتماع عدم التالى
مع المقدم واللائكى بينهما ملازمة والتالى ليس متحققا على تقدير صدق المقدم
على هذا الوضع فعلى بعض الاوضاع الممكنة الاجتماع مع وضع المقدم لا يكون
التالى صادقا على تقدير صدق المقدم فلا يكون التالى صادقا على تقدير صدق
المقدم على جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع مع المقدم ^{فلا} يصدق الكلية الاتفاقية
واذا عرفت مفهوم الكلية فكذلك جارية التمسك والمفصلة ليست بجزئية
المقدم والتالى بل جارية الازمان والاحوال حتى يكون الحكم بالانفصال والانفصال
فى بعض الازمان وعلى بعض الاوضاع المذكورة كقولنا قد يكون اذا كان الشئ
حيوانا كان انسانا فان الحكم يلزم الانسانية للحيوان انما هو على وضع كونه
ناطقا وكقولنا قد يكون امان يكون هذا الشئ ناميا او جبارا فان العناد
بينهما انما يكون على وضع كونه من العنصرات واما خصوصية الشرطية
فينتجى بعض الازمان والاحوال كقولنا ان جئت اليوم اكرمك واما اعمالها
فبالحال الازمان والاحوال وبالحكمة والادعاء والازمنة فى الشرطية بمنزلة
الافراد فى العملية فلما ان الحكم فيها ان كان على فرد معين ففى مخصوص ان لم يكن
فان بين كمية الحكم بانه على كل الافراد على بعضها ففى المحصورة ولا ففى كلها
لكل الشرطية ان كان الحكم بالانفصال والانفصال فيها على وضع معين ففى
المحصورة والا فان بين كمية الحكم بانه على جميع الاوضاع او بعضها ففى محصورة

[illegible]

५

[illegible]

一、
 二、
 三、
 四、
 五、
 六、
 七、
 八、
 九、
 十、

كلما كان دائما ما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا دائما ما ان يكون منفصلا
 بمساويين وغير منقسم والاربع من جملة و متصلة لقولنا ان كل طلوع الشمس
 لوجود النهار فكما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والخامس عكس لقولنا
 ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فطلوع الشمس ملزم لوجود النهار
 والسادس من جملة و منفصلة لقولنا ان كان هذا عددا فهو دائما ما زوج وفرد
 والسابع بالعكس لقولنا كلما كان هذا اما زوجا او فردا كان هذا عددا والثامن
 من متصلة و منفصلة لقولنا ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
 فدائما ما ان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا دائما عكس
 ذلك لقولنا كلما كان دائما ما ان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا
 فكما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما امثلة المنفصلات الاول من جملتين
 لقولنا اما ان يكون العدد زوجا او فردا والثاني من متصلتين لقولنا دائما ما
 ان يكون ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون ان كانت الشمس طالعة لم
 النهار موجودا والثالث من منفصلتين لقولنا دائما ما ان يكون هذا العدد
 زوجا او فردا واما ان يكون هذا العدد لازوجا او لا فردا والرابع من جملة
 و متصلة لقولنا دائما ما ان لا يكون طلوع الشمس على لوجود النهار واما
 ان يكون كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا والخامس من جملة و
 منفصلة لقولنا دائما ما ان يكون هذا الشيء ليس عددا واما ان يكون اما زوجا
 او فردا والسادس من متصلة و منفصلة لقولنا دائما ما ان يكون كلما
 كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان تكون الشمس طالعة واما ان لا يكون

فكلما كان دائما ما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا دائما ما ان يكون منفصلا
 بمساويين وغير منقسم والاربع من جملة و متصلة لقولنا ان كل طلوع الشمس
 لوجود النهار فكما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والخامس عكس لقولنا
 ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فطلوع الشمس ملزم لوجود النهار
 والسادس من جملة و منفصلة لقولنا ان كان هذا عددا فهو دائما ما زوج وفرد
 والسابع بالعكس لقولنا كلما كان هذا اما زوجا او فردا كان هذا عددا والثامن
 من متصلة و منفصلة لقولنا ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
 فدائما ما ان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا دائما عكس
 ذلك لقولنا كلما كان دائما ما ان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا
 فكما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما امثلة المنفصلات الاول من جملتين
 لقولنا اما ان يكون العدد زوجا او فردا والثاني من متصلتين لقولنا دائما ما
 ان يكون ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون ان كانت الشمس طالعة لم
 النهار موجودا والثالث من منفصلتين لقولنا دائما ما ان يكون هذا العدد
 زوجا او فردا واما ان يكون هذا العدد لازوجا او لا فردا والرابع من جملة
 و متصلة لقولنا دائما ما ان لا يكون طلوع الشمس على لوجود النهار واما
 ان يكون كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا والخامس من جملة و
 منفصلة لقولنا دائما ما ان يكون هذا الشيء ليس عددا واما ان يكون اما زوجا
 او فردا والسادس من متصلة و منفصلة لقولنا دائما ما ان يكون كلما
 كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان تكون الشمس طالعة واما ان لا يكون

الاجماع

فليس كذلك بنطس
 لان الكمية ان هي
 كان بزا انا زوجا
 او فردا كان بزا
 مسددا و واجب ان
 مسدود الواحد
 مختلف فيه فاصل
 المصنفه و هو ان
 اخذ بقول
 القائلين

في سائر المسائل

۱- **مقدمه:** این سند به منظور اعلامیه و اطلاع رسانی در خصوص اقدامات و تدابیر اتخاذ شده در راستای پیشبرد اهداف و برنامه‌های سازمان، تدوین شده است.

۲- **اهداف و اهداف:**

- ۲-۱- **هدف کلی:** ارتقاء سطح خدمات و رضایت مشتریان.
- ۲-۲- **اهداف اختصاصی:**
 - ۲-۲-۱- بهبود فرآیندهای داخلی و کاهش زمان پاسخگویی.
 - ۲-۲-۲- افزایش شفافیت و پاسخگویی به استفسارات مشتریان.
 - ۲-۲-۳- تقویت ارتباط با مشتریان و جلب اعتماد.

۳- **تدابیر و اقدامات:**

- ۳-۱- **توسعه خدمات:**
 - ۳-۱-۱- افزودن خدمات جدید و متنوع.
 - ۳-۱-۲- ارتقاء کیفیت خدمات موجود.
- ۳-۲- **بهبود فرآیندها:**
 - ۳-۲-۱- بازنگری و بهینه‌سازی فرآیندهای داخلی.
 - ۳-۲-۲- استفاده از فناوری‌های نوین برای تسهیل فرآیندها.
- ۳-۳- **ارتقای پاسخگویی:**
 - ۳-۳-۱- ایجاد کانال‌های ارتباطی متنوع و سریع.
 - ۳-۳-۲- آموزش پرسنل در زمینه پاسخگویی و حل مسئله.
- ۳-۴- **تقویت ارتباط با مشتریان:**
 - ۳-۴-۱- برگزاری جلسات مشاوره و گفتگو با مشتریان.
 - ۳-۴-۲- استفاده از نظرسنجی‌ها و بازخوردهای مشتریان.

۴- **نتیجه‌گیری:** با اتخاذ این تدابیر و اقدامات، انتظار می‌رود که سازمان بتواند اهداف خود را به‌خوبی محقق سازد و رضایت مشتریان را به‌طور قابل توجهی افزایش دهد.

۵- **تأیید و امضا:**

مدیر عامل: _____
 مدیر امور مشتریان: _____
 مدیر منابع انسانی: _____
 مدیر مالی: _____
 مدیر فناوری اطلاعات: _____

تاریخ تدوین: _____
 تاریخ اجرا: _____

انها موجودة **قال** الفصل الثالث في احكام القضية باذنه من حيثها الصحيح ول
التناقض وحده بانه اختلاف القضيقتين بالاجابات السلب بحيث يقتضيه لاذنه ان
يكون احداهما صادقة والاخرى كاذبة **اقول** لما فرغ من هذه القضية وانما
مزمع في نواحيها واحكامها وابتدأ منها بالتناقض لوقف معرفة غيره من الاحكام عليه
وهو لاختلاف قضيتين بالاجابات السلب بحيث يقتضيه لاذنه صدق احد الحكماء
وكذب الاخرى لقولنا زيد انسان وزيد ليس انسان فانهما مختلفان بالاجابات
السلب اختلافهما يقتضيه لاذنه ان يكون الاول صادقة والاخرى كاذبة فلا اختلاف
جنس بينهما لانه قد يكون بين قضيتين نفي يكون بين مفردين كالسماء والارض
وقد يكون بين قضية ومفرد كقولنا زيد قائم وعمر ذلك اسناد شئ الى عمر وح
قوله قضيتين يخرج عن القضيتين لاختلاف قضيتين بالاجابات السلب اما فيهما كما اخلا
بان يكون احدهما حلية والاخر شرطية او متصلة ومنفصلة او معدلة ومحصلة
فقوله بالاجابات السلب اخرج الاختلاف لغير الاجابات السلب لاختلاف بالاجابات
السلب قد يكون بحيث يقتضيه ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة وقد
يكون بحيث لا يقتضيه ذلك كقولنا زيد ساكن وزيد ليس بتجرك فانهما
قضيتان مختلفتان ايجابا وسلبا لكن اختلافهما لا يقتضيه صدق احد منهما
وكذب الاخرى بل هما صادقان نفيد بقوله بحيث يقتضيه لخرج الاختلاف
غير المقصود والاختلاف القيص اما ان يكون مقصودا لاذنه وصورة واما
لان لا يكون بل بواسطة ومخصوص المادة اما بواسطة فكما في ايجاب قضية
وسلبك زعمها المساوي لقولنا زيد انسان زيد ليس بشئ فلو ان الاختلاف

[illegible]

لا

[illegible]

لان المهمة لكونها في قوة الجزئية من المصولات في الحقيقة فان كانتا مخصوصتين
 فالتناقض لا يتحقق بينهما الا بعد تحقق ثباتي وحدتا الاول من الموضوع او كذا
 الموضوع فيه لم يتناقضا محض صدقهما وكنهما ما كقولنا زيد قائم وعمر ليس بقائم
 الثانية وحدة الحمل فانه لا تناقض عند اختلاف الحمل كقولنا زيد قائم وزيد ليس
 الثالثة وحدة الشرط لعدم التناقض عند اختلاف الشرط كقولنا الجسم مفروق للصر
 بشرط كونه ابيض والجسم ليس مفروق للصر بشرط كونه اسود الرابعة وحدة الكل والجزئية
 اذ اختلف الكل والجزء لم يتناقضا كقولنا الرنحي اسود والرنحي ليس اسودى كذا في التفسير
 الزمان اذ لا تناقض اذ اختلف الزمان كقولنا زيد قائم اى ما هو زيد ليس قائمى لهارا
 السادسة وحدة المكان لعدم التناقض عند اختلاف المكان كقولنا زيد ليس اى
 البارودين ليس بجيا لسرى في السوا السابعة وحدة الاضافة فانه اذ اختلف لاضافة
 لم يتحقق التناقض كقولنا زيد اى اى عمر و زيد ليس باباى لكر التامنة وحدة
 القوة الفعل فان القدرة لا كانت في احد القديسين بالفعل وفى الاخرى
 بالقوة لم يتناقضا كقولنا اخفى فى الدن مسكراى بالقوة والحمر فى الدن ليس
 بمسكراى بالفعل فانه ثمانية شرط ذكرها فقد ماء لتحقق التناقض ورجها
 المتأخرون الى وحدتين وحدة الموضوع ووحدة الحمل فان وحدة الموضوع
 يندرج فيها وحدة الشرط ووحدة الكل بالجزء اما ان يدرج وحدة الشرط فلا يدرج
 في قولنا الجسم مفروق للجسم لا مطلقا بل بشرط كونه ابيض الموضوع قولنا الجسم
 ليس مفروق لجسم هو الجسم بل بشرط كونه اسود فلو خلا الشرط لم يستند اختلاف الموضوع
 فلو اختلف الموضوع لحد الشرط واما ان يدرج في الكل فلا يدرج في الموضوع قولنا الرنحي اسود

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

قول غفر ربك
 علق اللؤلؤ من
 بصور الشفقت
 لحد كونه فلان
 المحرور لفتة قولنا
 زبد جالس
 وجو جالس دار
 حقه قولنا زبد جالس
 جالس ای جالس
 جالس سوتا
 زلات لجان
 ف

قولنا ان الرجب ليس بأسود وكل الرجبى وهما مختلفان وحدة المحمولين فيهما الوحدة الثابتة
فاننا ندرك وحدة الزمان فلا نرى المحمول في قولنا زيد قائم الى اننا لم نلحظ في قولنا
زيد ليس قائم اليك اننا لم نلحظ فيهما افاختلف الزمان ليستدعى اختلاف المحمول دأما
ندرك وحدة المكان والاضافة والقوة والفعل فعلى ذلك القياس ردها
الفارابي الى وحدة واحدة وهي وحدة النسبة الحكمية التي كون النسب امر ا
على النسبة التي ردها عليها لا يجاب وعند ذلك يتحقق التناقض جزما وانما
كانت مودة الى تلك الوحدة لانه اذا اختلف شئ من الامور الثمانية اختلف
النسبة ضرورة ان نسبة المحمول الى احد الامور مغايرة لنسبة الآخر
احد الامور الى شئ مغايرة لنسبة الآخر اليه ونسبة احد الامرين الى الآخر
بشرط مغايرة للنسبة اليه بشرط آخر وعلى هذا فمضى التحدت النسبة
التحدت الكل وان كانت القضيتان محصورتين فلا بد من كلى الى م التحدت
في الامور الثمانية من اختلاف في الكمية في الكلية والجزئية فانهما
لو كانتا كليتين او جزئيتين لم تتناقضا لجواز كذب الكلمتين وصدق الجزئيتين
في كل مادة يكون الموضوع فيها اعم من المحمول قولنا كل حيوان انسان لا شئ من المحمول
بانسان فانها كاذبتان وكقولنا بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس انسان
فانهما صادقتان فان قلت الجزئيتان اختلفت صا فان اختلف الموضوع لاختلاف
الكمية فان البعض المحكوم عليه بالانسانية غير البعض المحكوم عليه بالسلب الانسانية
فتقول النظر في جميع الاحكام انما هو الى مفهوم القضية ولما لو حظ مفهوم
الجزئيتين وهو لا يجاب لبعض الافراد والسلب عن بعض التناقضا واما تعين الموضوع

والله اعلم
بما نزلنا
من كتابك
والله اعلم
بما كنا
نعمين

۱۹۱۵

اسے الحکومتین غیر
 عینا بالحق وبقیام
 ملائشہ اسے
 لازہ حقایقہ
 نسبتہ العیالہ
 ۱۰۰ مولوی محمد سلیم
 مندی سکر
 قولہ فی بعض
 ۱۰۰ آت الحکومتین
 فی الاولیٰ
 فی الثانی

[illegible]

[illegible]

دوام الإيجاب يقتضيه رفع دوام الإيجاب إذا ارتفع دوام الإيجاب فانما يدوم السلب
 أو تحقق السلب في بعض الأوقات دون بعض وعلى كلا التقديرين فاطلاق السلب
 لا يزم جرماً وهذا هو اليباب أن نقض المطلقة العامة الدائمة المطلقة ثابت
 إذا لم يكن الإيجاب المحل يلزم السلب ثم إذا لم يكن السلب المحل يلزم الإيجاب دائماً
 ونقض الشرطية العامة المحيية للمكنة وهي التي يحكم فيها بسلب
 الضرورة بحسب الوصف من الجانب المخالف لقولنا كل من به ذات الخجب يمكن
 أن يسعل في بعض أوقات كونه محبوباً وذلك لأن استنباط الشرطية العامة
 كنسبة المكنة العامة إلى الضرورية المطلقة فكما أن الضرورة بحسب الذات
 تناقض سلب الضرورة بحسب الذات كذلك الضرورة بحسب الوصف تناقض سلب الضرورة
 بحسب الوصف ونقض الرغبة العامة المحيية المطلقة وهي التي يحكم فيها بانقضاء
 أو اسلب الفعل في بعض أوقات وصف الموضوع مثلاً لها ما أمر من فعلنا كل
 من به ذات الخجب يسعل بالفعل في بعض أوقات كونه محبوباً ونسبته إلى
 الرغبة العامة كنسبة المطلقة إلى الدائمة فكما أن الدوام بحسب
 الذات يناقض الإطلاوق بحسبها كذلك الدوام بحسب الوصف يناقض الإطلاوق بحسبه
 قال أما المركبات فإن كانت كلية فنقضها أحد فنقض جزئها وذلك
 على بعد الإحاطة بمحقق المركبات وتناقض البسائط فانما إذا تحققت
 الوجودية الالهة دائمة تركيبها من مطلعين علمتين أحدهما موجبة والآخرى
 وإن نقض المطلقة هو الدائمة تحققت أن نقضها أما الدائمة المخالفة
 أو الدائمة الموافقة أقول القضية المركبة عبارة عن مجموع قضيتين

[illegible]

Q

[illegible]

مقتضين بالإيجاب السلب مقيضهما رفع ذلك المجموع لكن رفع المجموع إنما يكون رفع
 أحد جزئيه لا على النقيضين فان جزمه اذ انحقق تحقق المجموع ورفع احد الجزئين
 هو احد نقيضه الجزئيين على النقيضين فيكون لازماً مساوياً لنقيض المركبة وهو المفهوم
 بوجوب نقيض الجزئيين لان احد النقيضين مفعوم مردود بينهما وفيهما ما هذا النقيض
 واما ذلك النقيض بالتحقيقه هو منفصلة مانعة الخلو مركبة من نقيض الجزئين فيكون
 طريق اخذ نقيض المركبة ان تحلل الى بسيطيهما وليخذ كل منهما نقيضاً في السلب
 مانعة الخلو من النقيض في مساوية لنقيضها لانه متى صدق الاصل كذب
 المنفصلة لانه متى صدق الاصل صدق جزاءه ومن صدق الجزاء كذب نقيضها
 فكذب المنفصلة المانعة الخلو لكن بجزئيه او متى كذب الاصل صدقت المنفصلة
 لانه متى كذب الاصل فلا بد ان يكذب احد جزئيه ومتى كذب احد جزئيه
 صدق نقيضه فصدق المنفصلة لصدق احد جزئيه واذك اي اخذ نقيض
 المركبة بعد الاطاحة بمقتضى المركبات ونفاً عن البساطه اذ ان تحقق
 ان الوجودية للادائة مركبة من مطلقين عامتين واحكاماً فقه لا حول
 في الكيف واخرها مخالفة له في الكيف وتحقق ان نقيض المطلقة العامة
 الموافقة الدائمة المخالفة ونقيض المطلقة العامة المخالفة الدائمة الموافقة طلت
 ان نقيض الوجودية للادائة اما الدائمة المخالفة الدائمة الموافقة
 فاذا قلنا كل انسان ضاحك بالفعل لا دائماً فيكون نقيضه
 انه ليس كذلك بل اما ليس بعض الانسان ايضاً حكماً دائماً وبعض الانسان
 ضاحك دائماً فقولنا ليس كل وهو رفع للمجموع نقيضه الصريح وقولنا بل

[illegible][illegible]

لا

فان نقض الكليتين
الجزئية لا ينافي
المنفصل عن كليهما
لكن نقض كليهما
يكون لانفصالهما
الكلية لا ينافي
الجزئية لانفصالها
عن كليهما

فان نقض الكليتين
الجزئية لا ينافي
المنفصل عن كليهما
لكن نقض كليهما
يكون لانفصالهما
الكلية لا ينافي
الجزئية لانفصالها
عن كليهما

جاء اجتماع المركبة الجزئية مع احد الكليتين على الكذب فان احد الكليتين
من نقض المركبة الجزئية ولاخص مجزئان يكن ب بدع لاعم فربما يصدق
نقض المركبة الجزئية ولا يصدق احد الكليتين ومع اجتماع الكذب كما في المثال
للفرد فان قولنا بعض الجسم حيوان لا دائما كاذب فبصدق نقضه مع كذب
احد الكليتين لاخص من نقضه **قال** واما الشرطية فنقض الكلية منها
الجزئية الموافقة في الجنس النوع والمخالفة الكيف والكذب بالعكس **اقول** اما الشرطية
فنقض الكلية منها الجزئية المخالفة لها في الكيف الموافقة لها في الجنس في
الاتصال والانفصال النوع في اللزوم والعناد والاتفاق وبالعكس فنقض الجزئية
الكلية اللزومية السالبة الجزئية اللزومية والعنادية الكلية العنادية الجزئية
والاتفاقية الكلية الاتفاقية الجزئية وهكذا في باقي الشرطيات اذا قلنا كان آب فح
لزومية كان نقضه ليس كلما كان آب فح دلزومية واذا قلنا دائما
ان يكون آب او ح وحقيقة فنقضه ليس انما امان ان يكون آب وح حقيقة
وعلى هذا القياس **قال** البحث الثاني في العكس المستوي وهو عبارة عن جعل الجزء
الاول من القضية تانيا والثاني اولاً مع بقاء الصدق والكيف بها **اقول**
من احكام القضاء بالعكس المستوي وهو عبارة عن جعل الجزء الاول من القضية
تانيا والجزء الثاني اولاً مع بقاء الصدق والكيف بها كما اننا اذا عكس قولنا
كل انسان حيوان بدلنا جزئية وقلنا بعض مجزئان انسان وعكس قولنا لا شيء
من الانسان مجزئ تملأ لا شيء من الجحش بانسان فلما رابا بالجزء الاول والثاني الجزئ في ان
لا في الحقيقة فان الجزء الاول والثاني من القضية في الحقيقة وهذان الموضوعان

ان نقض الكليتين
الجزئية لا ينافي
المنفصل عن كليهما
لكن نقض كليهما
يكون لانفصالهما
الكلية لا ينافي
الجزئية لانفصالها
عن كليهما

فان نقض الكليتين
الجزئية لا ينافي
المنفصل عن كليهما
لكن نقض كليهما
يكون لانفصالهما
الكلية لا ينافي
الجزئية لانفصالها
عن كليهما

المحول والعكس لا يصير ذات الموضوع محمولاً وصف المحمول موضوعاً بل موضوع
 العكس هو ذات المحول في الأصل ومحموله هو وصف الموضوع فالتبدل ليس
 ملاقياً للجريئين في الذكراى في الوصف العنوانى ووصف المحول لا في الجريئين
 الحقيقيين لا يفعله هذا يلزم ان يكون للمنفصلة عكس لان جريئياً صحتان
 في الذكرد الوضوع وان لم يتميزا بحسب العظم فاذا تبدل احدهما بالآخر يكون عكساً
 لها لصفا التعريف عليه لكنهم مراحوا بانها لا عكس لها لان قولنا ان المنفصلة
 لا عكس لها فان المفهوم من قولنا اما ان يكون العدد زوجاً او فراداً لا يحكم
 على زوجية العدد بمعانيه الفردية ومن قولنا اما ان يكون العدد فراداً
 زوجاً الحكم على فردية العدد بمعاينة الزوجية ولا شك ان المفهوم من معاينة
 هذا الذكراى غير المفهوم من معانته ذاك لهذا فيكون المنفصلة عكس مغايرتها
 في المفهوم الا انه لما لم يكن فيه فائقة لم يعتبر ولا فكأنهم ما عنوا بقولهم لا عكس
 للمنفصلات الا ذلك دائماً قال جعل الجزء الاول من القضية ثانياً والثالث اولا فالتبدل
 الموضوع بالمحول كما ذكر بعضهم ليشتمل عكس الحملات والشروطيات وليس الموضوع
 الصد ان العكس والاصل يكونان صادقين في الواقع بل المراد ان الاصل يكون
 بحيث لو فرض صدقه لزم صدق العكس وانما اعتبروا اللزوم في الصد لان العكس
 لازم من لازم القضية ويستقيم صدق اللزوم بدون صدق اللزوم ولا يعتبر بقوله
 لكن ب اذ لم يلزم من كذب اللزوم كذب اللزوم فان قولنا كل حيوان انسان
 كاذب مع صدق عكسه هو قولنا بعض الانسان حيوان والمواد بقاء الكيف ان
 لو كان موجبا كان العكس ايضاً موجبا وان كان سلبيا ضالبا دائماً لاصطلاحهم عليه

المحول والعكس لا يصير ذات الموضوع محمولاً وصف المحمول موضوعاً بل موضوع
 العكس هو ذات المحول في الأصل ومحموله هو وصف الموضوع فالتبدل ليس
 ملاقياً للجريئين في الذكراى في الوصف العنوانى ووصف المحول لا في الجريئين
 الحقيقيين لا يفعله هذا يلزم ان يكون للمنفصلة عكس لان جريئياً صحتان
 في الذكرد الوضوع وان لم يتميزا بحسب العظم فاذا تبدل احدهما بالآخر يكون عكساً
 لها لصفا التعريف عليه لكنهم مراحوا بانها لا عكس لها لان قولنا ان المنفصلة
 لا عكس لها فان المفهوم من قولنا اما ان يكون العدد زوجاً او فراداً لا يحكم
 على زوجية العدد بمعانيه الفردية ومن قولنا اما ان يكون العدد فراداً
 زوجاً الحكم على فردية العدد بمعاينة الزوجية ولا شك ان المفهوم من معاينة
 هذا الذكراى غير المفهوم من معانته ذاك لهذا فيكون المنفصلة عكس مغايرتها
 في المفهوم الا انه لما لم يكن فيه فائقة لم يعتبر ولا فكأنهم ما عنوا بقولهم لا عكس
 للمنفصلات الا ذلك دائماً قال جعل الجزء الاول من القضية ثانياً والثالث اولا فالتبدل
 الموضوع بالمحول كما ذكر بعضهم ليشتمل عكس الحملات والشروطيات وليس الموضوع
 الصد ان العكس والاصل يكونان صادقين في الواقع بل المراد ان الاصل يكون
 بحيث لو فرض صدقه لزم صدق العكس وانما اعتبروا اللزوم في الصد لان العكس
 لازم من لازم القضية ويستقيم صدق اللزوم بدون صدق اللزوم ولا يعتبر بقوله
 لكن ب اذ لم يلزم من كذب اللزوم كذب اللزوم فان قولنا كل حيوان انسان
 كاذب مع صدق عكسه هو قولنا بعض الانسان حيوان والمواد بقاء الكيف ان
 لو كان موجبا كان العكس ايضاً موجبا وان كان سلبيا ضالبا دائماً لاصطلاحهم عليه

[illegible][illegible][illegible]

قوله لا يتعكس لان
فانما هو الذي لا يتعكس
ومنه الموصوفين بالصدق
الموصوفين بالصدق
صدق كل من الصدق
لان ذلك هو الذي لا يتعكس
لان ذلك هو الذي لا يتعكس
لان ذلك هو الذي لا يتعكس

الكلمة سبع منها لا تتعكس وست منها تتعكس فالسوال الجزئية لا تتعكس
الا المشروطة والعرفية الخاصة فانها تتعكس اعرفية خاصة لانه اذا صدق
بالفردية او دائما ليس بعض بـ ج مادام ج لا دائما اصدق دائما ليس بعض بـ
ج مادام بـ لا دائما لا تفرض ذلك البعض الذي هو ج وليس بـ ج مادام ج لا دائما
قد قد ج بالفعل وهو ظاهر قد بـ بحكمه الا واما و ليس ج مادام بـ
ولا لكان ج في بعض اوقات كون بـ فيكون بـ في بعض اوقات كون ج كان
الوصفين اذا تقارنا على اذ اثبتت كل منهما في وقت الاخر وقد كان ج ليس
مادام ج هذا خلف واذا قد صدق ج وبـ ج و تنا فياضه كمنه كان ج لم يكن
بـ متى كان بـ لم يكن ج صدق بعض بـ ليس ج مادام بـ لا دائما فانه لما
صدق ج وبـ و صدق ليس ج مادام بـ صدق بعض بـ ليس ج مادام بـ
وهو الجزء الاول من العكس لما صدق عليه انه ج بـ صدق عليه بعض بـ ج
بالفعل وهو لا دام العكس فيصدق العكس الجزئية معاداما ليس الجزئية
الباضية فلا تتعكس لانها اما السوال بالاربع التي هي الدائكن والاماتان اثنا
السوال السبع المذكورة واخص الاربع الضرورية واخص السبع الوقتية وهي
منها لا يتعكس اما الضرورية فلصدق قولنا بعض الحيوان ليس بالإنسان بالضرورة
مع كذب بعض الانسان ليس بحيوان بالامكان لعام اذ كل انسان حيوان
بالضرورة واما الوقتية فلصدق قولنا بعض النخسفات التريه لا دائما وكذب
بعض النخسفات ليس بغير بالامكان العام لان كل نخسفات قمر بالضرورة واذ لانه
الاخص لا يتعكس الاعمال لان النكاس لا يحتمل مستلزم لا تتعكس الاخص ليقال

الصدق لا يتعكس لان
فانما هو الذي لا يتعكس
ومنه الموصوفين بالصدق
الموصوفين بالصدق
صدق كل من الصدق
لان ذلك هو الذي لا يتعكس
لان ذلك هو الذي لا يتعكس
لان ذلك هو الذي لا يتعكس

قوله لا يتعكس لان
فانما هو الذي لا يتعكس
ومنه الموصوفين بالصدق
الموصوفين بالصدق
صدق كل من الصدق
لان ذلك هو الذي لا يتعكس
لان ذلك هو الذي لا يتعكس
لان ذلك هو الذي لا يتعكس

[illegible]

قد تبين ان السؤال السبع الكلية لا تنعكس يلزم من ذلك عدم انعكاس جزئياتها
الكلية انفس من الجزئية وعدم انعكاس الخاص لمزوم لعدم انعكاس لازم فكان في ذلك
نفاية فلا حاجة الى هذا التطويل لانا نقول هذا طريق اخر لبيان عدم انعكاس الجزئيات
في تعيين الطريق ليس من ابا المناظرة **قال** اما الموجبة كلية كانت او جزئية
فلا تنعكس كلية صدق الاحتمال كون المحمول اعم من الموضوع كقولنا كل انسان حيوان
واما في الجزئية في الضرورية والذاتية والعامة تنعكس جزئية مالم يصدق ^{للمقد} لانه اذا صدق
كل ج ب باحد الجهات الاربع المذكورة فبعض ج ب حين هو ب فلا شئ من ج ب
ب هو م الاصل ينتج لاشئ من ج ب بالضرورة او دائما في البصرية والذاتية
والعامة وما دام ج في العامتين وهو محال واما الخاصتان فتعكسا جزئية
مطلقة مقيدة بالادوام اما الجزئية المطلقة فيلزم فيها لازمة لعامةها واما
الادوام في الاصل الكلية فلا نه لو كتب بعض ب ليس ج بالفاعل لصدق كل ج ب ج
فضمه الى الجزع الاول من الاصل وهو قولنا بالضرورة او دائما لكل ج ب ما دام ج ينتج
كل ب ب دائما ونضمه الى الجزء الثاني ايضا هو قولنا لاشئ من ج ب بالاطلاق العام ينتج
لاشئ من ب ب بالاطلاق العام يلزم اجتماع النقيضين وهو محال واما في الجزئي
فنفرض الموضوع فهو ليس ج بالفاعل لا لان كان ج دائما فب ^{للمقد} انما لادام الباوبن لم
الحكم لكن اللازم باطل نفيه لاصل الادوام واما الوقتيتان والوجوديتان
والمطلقة العامة فتعكس مطلقة عامة لانه اذا صدق كل ج ب باحد
الجهات الخمس المذكورة فبعض ج ب بالاطلاق العام ولا يصدق لا شئ
من ب ج واما هو م الاصل ينتج لا شئ من ج ج دائما وهو محال **اقول** مامر

[illegible]

عاشق من كون
عدم انكاس
الاعمال مستلزم اعدام
انكاس الاضطرار
وليس فقط هذا
اشارة الى الحق
النفس كقولنا
على وجهه في قوله
رقت الشدايق
عن قول العلامة
الى ان النعمان فيه
الاعلام مع الحيرة
المطوية

محمد اوجیل محمد سلیم احمد حسن لکڑی بیاض علی غلام احمد حسن شمس حسن انکان

[illegible]

كان حكمه السوابق اما للوجبات فمضى لا تنكس في الكمية سواء كانت كلية او جزئية مجوزان يكون المحول فيها اعم من الموضوع وامتناع حمل الخاص على كل افراد العام كقولنا كل انسان حيوان وعكسه كليا كاذب لهما في الحقيقة الضرورية والارائة ونعائمان تنعكس حينية مطلقة بالخالف فانما اذا صدق كل ج ب وبعضه ب باحد الجاهات لا يلزم بالضرورة او دائما او مادام ج واجب يصديق بعض ج حين هو ب الاصل في تنعكسه وهو لا يتلزم ب ج مادام ب وهو مع الاصل يتلزم لا شيء من ج بالضرورة او دائما ان كان الاصل ضروريا او دائما او مادام ج ان كان لحد العالمتين وهو م وليس لاحد ان ينعكس استحالة بناء على جواز سلب شيء عن نفسه عند عدمه لان الاصل موجب فيكون ج موجودا واما الحاصل فتعكس الحينية مطلقة لادائة فانه اذا صدق بالضرورة او دائما كل ج ب او بعضه ب مادام ج لادائما صدق بعض ب ج حين هو ب لادائما اما الحينية المطلقة وهي بعض ب ج حين هو ب فنكرها لارائة لعائمتيها واما الالزام وهو بعض ب بلس ج بالاطلاق العام فلا يلزم لو كذب لصدق كل ج دائما ونضفه الى الجزء الاول من الاصل هكذا كل ب ج دائما وبالضرورة او دائما كل ج ب مادام ج ليتيم كل ب دائما ونضفه الى الجزء الثاني الذي هو الالزام ونقول كل ب ج دائما ولا شيء من ج ب بالاطلاق العام ليتيم لا شيء من ب ب بالاطلاق فلا يصدق كل ب ج دائما يلزم صدق كل ب ب دائما ولا شيء من ب ب بالاطلاق والله اعلم اجتماع النقيضين وهو م هذا اذا كان الاصل كليا واما اذا كان جزئيا فلا يلزم فيه هذا البطلان جزئية جزء بيتان

[illegible]

جہاں اللہ تعالیٰ نے ہمارے لئے
 جہنم کی آگ لگا دی ہے جس سے
 ہمیں ڈرنا چاہیے۔ اگر ہم اس
 آگ سے ڈریں تو ہمیں اللہ تعالیٰ
 کی رحمت سے بہرہ مند کرے گا
 اور ہمیں جہنم سے محفوظ رکھے گا۔
 اللہ تعالیٰ ہمیں اس رحمت سے
 بہرہ مند کرے اور ہمیں جہنم
 سے محفوظ رکھے۔ آمین

قوله في قوله لا يتبع في كبرى الشكل الاول على ما استسمعه فلا بد فيه من طريق آخر
 وهو الافتراض بان يفرض الذات التي صدق عليها ج وب مادام ج كادائها
 في ج وب وهو ظاهر و ليس ج بالفاعل ولا كان ج دائما فيكون ب دائما
 حكمتا في الاصل انه ب مادام ج وقد كاد ب دائما هذا حلف ولذا صدق عليه ب
 وليس ج بالفاعل صدق بعض ب ليس ج بالفاعل وهو مفهوم لادام العكس لا ج
 هذا الطريق في الاصل الكل واقصر على البيان في الاصل الجزئي لانه وكفى على ما يحفظ
 والوقت يتابع الوجود يتابع المطلقة العامة تعكس مطلقة عامة لا لادام صدق
 كل ج ب باحد الجاهات الخمس فبعض ب ج بالاطلاق العام ولا فلا شيء من ج انما
 وهو م الاصل يلزم لان ج من ج دائما وهو محال قال ان شئت عكست
 نقض العكس في الموجبات ليصدق نقض الاصل والاخص منه **اقول** لنقوم ببيان
 عكوس القضايا بانك طرق الخلف وهو م نقض العكس م الاصل لننتج محال
 والاخر اذن هو فرض ان الموضوع شيئا معيناً ومحل وصف للموضوع كقولنا
 مفهوم العكس هو لا يمر في الاق الموجبات والسلب لمركبة لوجود الموضوع فيها بخلاف
 الخلف فانه يعلم الجرم الثلاث طرق العكس وهوان يعكس نقض العكس ليحصل ما ياتي في
 الاصل فلما انه فيما سبق على الطرفين الاولين حاول التنبيه على هذا الطريق
 فلان ان نعكس نقض العكس في الموجبات ليصدق نقض الاصل والاخص منه فالاصل
 اذا كان كلياً ونقض عكسه سلب كلي العكس النقض في الكلي كلياً وهو م
 نقض الاصل وان كان جزئياً فان كان مطلقة عامة انعكس نقض عكسها الى ما ياتي
 لان نقض عكسها سلبية كلية دائمة وهي تتعكس نفسها لا نقضها وان كان احد

والجاء في قوله لا يتبع في كبرى الشكل الاول على ما استسمعه فلا بد فيه من طريق آخر
 وهو الافتراض بان يفرض الذات التي صدق عليها ج وب مادام ج كادائها
 في ج وب وهو ظاهر و ليس ج بالفاعل ولا كان ج دائما فيكون ب دائما
 حكمتا في الاصل انه ب مادام ج وقد كاد ب دائما هذا حلف ولذا صدق عليه ب
 وليس ج بالفاعل صدق بعض ب ليس ج بالفاعل وهو مفهوم لادام العكس لا ج
 هذا الطريق في الاصل الكل واقصر على البيان في الاصل الجزئي لانه وكفى على ما يحفظ
 والوقت يتابع الوجود يتابع المطلقة العامة تعكس مطلقة عامة لا لادام صدق
 كل ج ب باحد الجاهات الخمس فبعض ب ج بالاطلاق العام ولا فلا شيء من ج انما
 وهو م الاصل يلزم لان ج من ج دائما وهو محال قال ان شئت عكست
 نقض العكس في الموجبات ليصدق نقض الاصل والاخص منه **اقول** لنقوم ببيان
 عكوس القضايا بانك طرق الخلف وهو م نقض العكس م الاصل لننتج محال
 والاخر اذن هو فرض ان الموضوع شيئا معيناً ومحل وصف للموضوع كقولنا
 مفهوم العكس هو لا يمر في الاق الموجبات والسلب لمركبة لوجود الموضوع فيها بخلاف
 الخلف فانه يعلم الجرم الثلاث طرق العكس وهوان يعكس نقض العكس ليحصل ما ياتي في
 الاصل فلما انه فيما سبق على الطرفين الاولين حاول التنبيه على هذا الطريق
 فلان ان نعكس نقض العكس في الموجبات ليصدق نقض الاصل والاخص منه فالاصل
 اذا كان كلياً ونقض عكسه سلب كلي العكس النقض في الكلي كلياً وهو م
 نقض الاصل وان كان جزئياً فان كان مطلقة عامة انعكس نقض عكسها الى ما ياتي
 لان نقض عكسها سلبية كلية دائمة وهي تتعكس نفسها لا نقضها وان كان احد

منه ايج

قوله في قوله لا يتبع في كبرى الشكل الاول على ما استسمعه فلا بد فيه من طريق آخر
 وهو الافتراض بان يفرض الذات التي صدق عليها ج وب مادام ج كادائها
 في ج وب وهو ظاهر و ليس ج بالفاعل ولا كان ج دائما فيكون ب دائما
 حكمتا في الاصل انه ب مادام ج وقد كاد ب دائما هذا حلف ولذا صدق عليه ب
 وليس ج بالفاعل صدق بعض ب ليس ج بالفاعل وهو مفهوم لادام العكس لا ج
 هذا الطريق في الاصل الكل واقصر على البيان في الاصل الجزئي لانه وكفى على ما يحفظ
 والوقت يتابع الوجود يتابع المطلقة العامة تعكس مطلقة عامة لا لادام صدق
 كل ج ب باحد الجاهات الخمس فبعض ب ج بالاطلاق العام ولا فلا شيء من ج انما
 وهو م الاصل يلزم لان ج من ج دائما وهو محال قال ان شئت عكست
 نقض العكس في الموجبات ليصدق نقض الاصل والاخص منه **اقول** لنقوم ببيان
 عكوس القضايا بانك طرق الخلف وهو م نقض العكس م الاصل لننتج محال
 والاخر اذن هو فرض ان الموضوع شيئا معيناً ومحل وصف للموضوع كقولنا
 مفهوم العكس هو لا يمر في الاق الموجبات والسلب لمركبة لوجود الموضوع فيها بخلاف
 الخلف فانه يعلم الجرم الثلاث طرق العكس وهوان يعكس نقض العكس ليحصل ما ياتي في
 الاصل فلما انه فيما سبق على الطرفين الاولين حاول التنبيه على هذا الطريق
 فلان ان نعكس نقض العكس في الموجبات ليصدق نقض الاصل والاخص منه فالاصل
 اذا كان كلياً ونقض عكسه سلب كلي العكس النقض في الكلي كلياً وهو م
 نقض الاصل وان كان جزئياً فان كان مطلقة عامة انعكس نقض عكسها الى ما ياتي
 لان نقض عكسها سلبية كلية دائمة وهي تتعكس نفسها لا نقضها وان كان احد

الحق في الله

لا تتركوا بيوتكم

بسم الله الرحمن الرحيم

الدور خلا برنی آج

مجلس

علماء اسلام و غیر

درم المسموم

ان پست علوی

طریقہ علمی بحث

أشياء كثيرة لا يمكن

پایان

القضايا الباقية العكس نفويض عكسها الى ما هو اخص من لقائلها اطلقوا المستثنى
والعامتين والخاصتين فلا توفى نفويض عكسها سالبة عرفية عامة وهي تعكس الى
العرفية العامة التي هي اخص من نقائضها واما في الوقتين الوجوديين فلا توفى
عكسها سالبة دائمة وعكسها اخص من نقائضها مثلها اذا صدق بعض ج ب بلا طلاق
صدق بعض ج ب بلا طلاق والا فلا شئ من ج ب ج دائما وتعكس الى شئ من ج ب
دائما وهو نفويض بعض ج ب بلا طلاق فيلزم اجتماع النقيضين واذا صدق بعض
ج ب بالضرورة فبعض ج ب حين هو ب والا فلا شئ من ج ب ج ما دام ا
ب دائما فلا شئ من ج ب ما دام ج وهو اخص من نفويض بعض ج ب بالضرورة
اغنى قوله لا شئ من ج ب بالامكان وعلى هذا القياس انما اخصص هذا الطريق
بالموجبات لان بيان انعكاس السالبة موقوف على عكوس الموجبات كما هو موقوف بيان
انعكاسها على عكوس السالبة فلما قد فيها امكان ان يبين به عكوس الموجبات بخلاف
السالبة **قال** والله الممكتتان فخالهما في الانعكاس عدمه غير معلوم لتوقف
البرهان المذكور للانعكاس فسيما على انعكاس السالبة الضرورية لنفسها او على
الصحة الممكنة مع الكبر في الضرورية في الشكل الاول الثالث الذين كل واحد
منهما غير محقق ولعدم الظفر بدليل يوجب الانعكاس **قال** في السالفين
ذهبو الى انعكاس الممكنتين ممكنة عامة واستدلوا بتعليق بوجه احدها الكلف
اذا صدق بعض ج ب بالامكان صدق بعض ج ب بالامكان العام والا فلا شئ
من ج ب بالضرورة ونضمه مع الاصل ونقول بعض ج ب بالامكان لا شئ من ج ب
بالضرورة ينتج بعض ج ب ليس ج بالضرورة وانه محال وتابها الاخرى وان قيل

[illegible]

17

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

Figure 1

الخاتمة المستوحدة

١٠٠

الملازم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله

36

قوله لا تأخذه لطمه
لا تأخذه لطمه أي لا تأخذه لطمته من الغضب أو الحزن
لأنه لا تأخذه لطمته من الغضب أو الحزن
لأنه لا تأخذه لطمته من الغضب أو الحزن

قولنا قد لا يكون اذا كان هذا حيوانا فهو ناسا مع كذب العكس اما التفصلة فلا
يتصور فيها العكس لعدم الامسارية بين خونها بالبطم **قول** الشوطيات المتصلة اذا كانت
موجبة سواء كانت موجبة كلية او جزئية تنعكس موجبة جزئية وان كانت سالبة كلية
تنعكس سالبة كلية بالخلف فانه لو صدق نقيض العكس لانتظم مع الاصل قياسا
منتجا للحم اما اذا كانت موجبة فلا نه اذا صدق كلما كان قد يكون اذا كان آب
فج د وجب ان يصدق قد يكون اذا كان ج د فآب ولا فليس البتة اذا كان ج د فآب
في نظم مع الاصل هكذا ان يكون آب فج د ليس البتة اذا كان ج د فآب
قد لا يكون اذا كان آب فآب فهو ضرورة صدق قولنا كلما كان آب فآب لا اذا كانت
سالبة فلا نه اذا صدق قولنا ليس البتة اذا كان آب فج د فليس البتة اذا كان ج د فآب
ولا فقد يكون اذا كان ج د فآب فهو مع الاصل يلزم قد لا يكون اذا كان
ج د فج د هذا خلف وانما تنعكس الموجبة الكلية كلية مجازا ان يكون المثال اعم
من المقدم وامتناع استلزام العام الخاص كليا كقولنا كلما كان الشيء انسانا كان
حيوانا وعكسه كلى كاذبا اما السالبة الجزئية فلا تنعكس لصدق قولنا قد لا يكون
اذا كان هذا حيوانا فهو انسان مع كذب قولنا قد لا يكون اذا كان هذا انسانا كاذبا
لانه كلما كان هذا انسانا كان حيوانا هذا اذا كانت المتصلة لزومية اما اذا كانت
التفاقية فان كانت الاتفاقية خاصة لم يقد عكسها لان معناها موافقة صادقا
لصادق فكما ان هذا الصادق يوافق ذلك الصادق كذلك يوافق ذلك هذا
فلا فائدة فيه وان كانت عامة لم تنعكس لجواز موافقة الصادق للشقدين
العكس حيث لا يكون التقيد بصادقا واما التفصلة فلا يصور فيها العكس لعدم امتناع

[illegible]

قولہ: وقیع فی کل الدلیل
 تا یا یغیث نعیمی یسبح
 والار لار تا یا یغیث نعیمی
 نعیمی الخلف مسلک
 والجرور مقدم من ملاک
 عبد الحکم بن شمس الخلیف
 علی قولہ: کمال کرم
 والصدق کمال معرفت
 نعیمی الخلف السراج
 المیزان الخلف الخلف
 من کمال الصدق والار
 والار لار تا یا یغیث
 نعیمی الخلف

جزئياً فحسب الطعم وقد عرفت ذلك في صدر البحث **قال** البحث الثالث في عكس النقيض وهو عبارة عن جعل الجزء الأول من القضية نقيض الثاني التالي عن الأول مع مخالفة الأصل في الكيف وموافقة في الصدق **قال** قد مر الماء للناطقين نقيض هو جوب نقيض الجزء الثاني جزءاً أولاً ونقيض الجزء الأول ثانياً مع بقاء الكيف والصدق في مجملها فاذا قلنا كل إنسان حيوان كان عكسه كما ليس حيواناً ليس بالإنسان وحكمه الموجبات فيه حكمه السوابق العكس المستوي بالعكس حتى إن الموجبة الكلية تنعكس كنفسها فاذا صدق قولنا كل ج ب انعكس إلى قولنا كل ب ليس ج وليس ج ولا ينفع ما ليس ب ج وتنعكس بالعكس المستوي إلى قولنا بعض ج ليس ب وقد كان كل ج ب هذا خلف وينضم إلى الأصل هكذا بعض ما ليس ب ج وكل ج ب ينضم بعض ما ليس ب ج وأنه صح والموجبة الجزئية لا تنعكس لصدق قولنا بعض الحيوان إنسان ولكن قولنا بعض الإنسان لا حيوان السالبة كلية كانت وأجزئية تنعكس إلى سالبة جزئية فاذا قلنا لا شيء من ج ب ليس بعضه ب فليصدق ليس بعض ما ليس ب ليس ج وبلا نكل ما ليس ب ليس ج وتنعكس بعكس النقيض إلى قولنا كل ج ب وقد كان لا شيء من ج ب ليس بعض ج هذا خلف وهكذا الشرطية المنصلة الموجبة الكلية تنعكس كنفسها لأن لا صدق كلما كان آ ب ج فكل ما لم يكن ج لم يكن آ ب لأن انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملازم ولا يجاز انتفاء اللازم مع بقاء الملازم وهو ما يهدم الملازمة بينهما والموجبة الجزئية لا تنعكس لصدق قولنا قد يكون إذا كان الشيء حيواناً كان إنساناً وكذلك قولنا قد يكون إذا كان الشيء إنساناً لم يكن جواً والسالبة تنعكس إلى السالبة الجزئية

[illegible]

6.129

باطل و بدعت وقت انور اجاب
 الحجة ما عاينا انكسار باب الطهارة
 ليس بليس عا داء الانجس
 استوى الطهارة بعض النجس
 بالانفصال و توكا ان ليس
 ادرا ما عاين فخرج عن الطهارة
 الكلام في بيان ان الطهارة
 للوجوب الظاهري لنفسه بانها متعاد
 لوجوب الظاهري بانها متعاد

[illegible]

١٢

مفتی محمد رفیع الرحمن

پیشہ و تجارت

سید محمد علی

مجلس شورای اسلامی

...

مجلس شورای اسلامی

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين

11

مجلس الشورى
الاسلامى

20

10

المستوى **اقول** الخاصتان من الموجبات الجزئية تتعكسان معرفة خاصة كذا اذا
صدق بالضرورة او دائما نفي ج ب مادام ج دائما فبعض ما ليس بـ ليس ج مادام ليس
لا دائما لا فانقضت ذات الموضوع وهو ج وقد ليس بـ بالفعل بحكم لا دوام الاصل وقد
ليس ج مادام ليس بـ الا كان ج في بعض اوقات كونه ليس بـ فهو ليس في بعض اوقات كونه
وقد كان بـ في جميع اوقات كونه ج هذا خلف وقد ج بالفعل وهو مظهر اذا صدق
على دانه ليس بـ وانه ليس ج مادام ليس بـ فبعض ما ليس بـ ليس ج مادام ليس
وهو الجزئية الاول من العكس اذا صدق عليه انه ج بالفعل فبعض ما ليس
بـ ج بالفعل وهو مفهوم اللادوام فيصدق العكس بخبريه وهو المظهر دائما
الموجبات الجزئية الباقية فلا تتعكس لان الوقيته احض السبع الضرورية لخاص
الادوم التي هي الدائمتان والعامتان وهما لا تتعكسا واما الضرورية فليصدق قولنا
بالضرورة بعض الحيوان هو ليس بانسان بدون عكسه وبعض الانسان ليس بحيوان
بالامكان العام لصدق قولنا كل انسان حيوان بالضرورة واما الوقيته فلا كونه بعض
بعض الخ هو ليس بمخفف في التزيم لا دائما مع كذب بعض المخفف ليس بـ كلاما عاما
لان كل مخفف قمر بالضرورة ومنه لم تتعكسا لم يتعكس من الموجبات الجزئية
لما عرفت **مراقب** ان اما السوالب كلية كانت او جزئية فلا تتعكس كلية
لا احتمال كون نقيض المحلول اهم من الموضوع وتعاكس الخاصتان حينئذ مطلقة
لان اذا صدق بالضرورة او دائما لاشي من ج ب مادام ج لا دائما فنقض الموضوع
فهو ليس بـ بالفعل و ج في بعض اوقات كونه ليس بـ لانه ليس بـ في جميع اوقات ج
فبعض ما ليس بـ فهو ج في بعض احيان ليس بـ وهو المدعى به الوقتين

١٧٣-١٧٤

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible]

طریقہ مرقوم شد
جلد دوم لاند
لابتخانیہ لکھنؤ
لاند ثابت لکھنؤ
موجودہ لکھنؤ
لکھنؤ
عند سوار
بہائی سنگھ
فوارہ نمبر ۱۵

والوجود يمان فتنه كس مطلقه عامه لانه اذا صدق لاشئ من ج ب باحد في هذه
الحقا فافرض الموجود فهو ليس ب ج بالفاعل لوجود الموضوع بضمض مالم يرب
فخرج بالفاعل وهو المطلوب هكذا بين عكوس خبر ثانيا **اقول** اما السوال فكلية
كانت اجزائية لم تنعكس كلية لاحتمال ان يكون نقيض المحمول اعم من الموضوع
استناع اعيا الاخص لكل افراد الاعم لقولنا لاشئ من الاشياء فمالي خرج من الاشياء
فامتنع ان تنعكس لكل مالم ينحج الاشياء تنعكس الخاصة اجزائية مطلقه لانه اذا صدق
بالضد ا و دائما لاشئ من ج ب او ليس بضمض ب مادام ج لا دائما فليصدق
بعض مالم ليس ب ج حين هو ليس ب ذات الموضوع موجودة لدلالة اللاحد و ا م
عليه فليقرضه قد ليس ب ج هو مفهومي الجزء الاول و د ج في بعض اوقات كونه ليس
ب لانه كان ليس ب في جميع اوقات كونه ج واذا صدق على انه ليس ب ذاته ج في بعض
اوقات كونه ليس ب بعض مالم ليس ب ج حين هو ليس ب وهو المدعى هذا مالم في
الكتاب والصواب انها تنعكس اجزائية لاجزاء اما اجزائية فلما ذكرنا و اما
اللاحد و ا م فلا يصدق على انه ليس ب بالفاعل والاحتمال ج دائما فيكون ليس ب
د دائما ل و ا م سلب ل و ا م بل و ا م الجيم قد كان ل دائما هذا خلف لما صدق على د انه
ليس ب لانه ليس ب ج بالفاعل صدق بعض مالم ليس ب ج بالفاعل وهو مفهوم اللاحد و ا م
الوقت في الوجود في تنعكس مطلقه عامه لانه اذا صدق لاشئ من ج ب او ليس بضمض ب
ل دائما ل و ا م هذا الجها و ا م يصدق بعض مالم ليس ب ج بالاطلاق العام لانفرد
الموضوع قد ليس ب وهو مفهوم الجزء الاول و د ج بالفاعل محكم اللاحد و ا م
بعض مالم ليس ب ج بالاطلاق وهو المطلوب وانما لم يتعد قيد اللاحد و ا م

المزاج والادوية
بما يحتاجه في ذلك
الغذاء الا انهم
يحتاجون الى
نماذج معينة
من ذلك على
سواء كان
اكثر من الغذاء
ويجوز ان يكون
انقار او خروج
او اختصار في
النفس او في
المرضى

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

محقق نے معنی الدوام
فیہا لم یکن
الا وحسب
مفسر الشارح
عبد

واللا ضرورة الى العكس بجواز ان يكون ج في م و ي بالذات فلا يصح ان ليس ج بالامكان
 كقولنا ليس بعض الاشياء بـ لا بالضرورة مع كذب بعض العجبت انساني بالضرورة
 لان كل كاتب لسان بالضرورة **قال** اما لو ان السوالب الشرطية موجبة كانت او سلبية
 فغير معلومة فلا انعكاس لعدم انظر بالبرهان **اقول** من الناس من ذهب الى انعكاس
 السوالب الباقية والشرطيات اما انعكاس الفعليات فما فلا في اخاص لا في اشئ
 من ج ب بالاطلاق العام فبعض ما ليس ب ج بالاطلاق العام ولا فلا في اشئ ما
 ليس ب ج دائما فلا في اشئ من ج ليس ب ج دائما بل من ج ب دائما وقد كان اشئ
 من ج ب بالاطلاق هذا خلف واما انعكاس المستكين فلا في اشئ اذ اعطى اشئ من ج
 ب بالامكان الخاص والعام فبعض ما ليس ب ج بالامكان العام ولا فلا في اشئ
 ما ليس ب ج بالضرورة فلا في اشئ من ج ليس ب ج بالضرورة ولا في كل ج ب
 بالضرورة وهو نافي في الاصل واما انعكاس الشرطية الموجبة فلا في اشئ اذ اصل كل ما كان
 آت ب ج فليس البتة اذ الم يكن ج ب في د فانه محال وانعكس الى قولنا قد يكون اذا كان آت ب ج
 الاصل ينتج قد يكون اذ الم يكن ج ب في د فانه محال وانعكس الى قولنا قد يكون اذا كان آت ب ج
 لم يكن ج ب فيكون آت ب موزوما للقيضين اما انعكاس الشرطية السالبة فلا في اشئ اذ
 قلنا ليس البتة اذ كان آت ب ج في د فقد يكون اذ الم يكن ج ب في د فآت ب والافليس البتة
 اذ الم يكن ج ب في د فآت ب فقد لا يكون اذ كان آت ب لم يكن ج ب في د فيلزم قد يكون اذ كان
 آت ب ج في د وهو نافي في الاصل ولما لم يتم هذه الدلائل عند المعبر ولم ينفذوا دليل
 آخر توقف في انعكاس عدمه اما الدليل الاول فلا فلا في اشئ ولنا في الاشئ من ج
 دائما يستلزم كل ج ب دائما لان السالبة المعدولة لا تستلزم الموجبة المحصلة

فلا بد ان السوالب الشرطية الموجبة لا بالضرورة مع كذب بعض العجبت انساني بالضرورة
 لان كل كاتب لسان بالضرورة **قال** اما لو ان السوالب الشرطية موجبة كانت او سلبية
 فغير معلومة فلا انعكاس لعدم انظر بالبرهان **اقول** من الناس من ذهب الى انعكاس
 السوالب الباقية والشرطيات اما انعكاس الفعليات فما فلا في اخاص لا في اشئ
 من ج ب بالاطلاق العام فبعض ما ليس ب ج بالاطلاق العام ولا فلا في اشئ ما
 ليس ب ج دائما فلا في اشئ من ج ليس ب ج دائما بل من ج ب دائما وقد كان اشئ
 من ج ب بالاطلاق هذا خلف واما انعكاس المستكين فلا في اشئ اذ اعطى اشئ من ج
 ب بالامكان الخاص والعام فبعض ما ليس ب ج بالامكان العام ولا فلا في اشئ
 ما ليس ب ج بالضرورة فلا في اشئ من ج ليس ب ج بالضرورة ولا في كل ج ب
 بالضرورة وهو نافي في الاصل واما انعكاس الشرطية الموجبة فلا في اشئ اذ اصل كل ما كان
 آت ب ج فليس البتة اذ الم يكن ج ب في د فانه محال وانعكس الى قولنا قد يكون اذا كان آت ب ج
 الاصل ينتج قد يكون اذ الم يكن ج ب في د فانه محال وانعكس الى قولنا قد يكون اذا كان آت ب ج
 لم يكن ج ب فيكون آت ب موزوما للقيضين اما انعكاس الشرطية السالبة فلا في اشئ اذ
 قلنا ليس البتة اذ كان آت ب ج في د فقد يكون اذ الم يكن ج ب في د فآت ب والافليس البتة
 اذ الم يكن ج ب في د فآت ب فقد لا يكون اذ كان آت ب لم يكن ج ب في د فيلزم قد يكون اذ كان
 آت ب ج في د وهو نافي في الاصل ولما لم يتم هذه الدلائل عند المعبر ولم ينفذوا دليل
 آخر توقف في انعكاس عدمه اما الدليل الاول فلا فلا في اشئ ولنا في الاشئ من ج
 دائما يستلزم كل ج ب دائما لان السالبة المعدولة لا تستلزم الموجبة المحصلة

فلا بد ان السوالب الشرطية الموجبة لا بالضرورة مع كذب بعض العجبت انساني بالضرورة
 لان كل كاتب لسان بالضرورة **قال** اما لو ان السوالب الشرطية موجبة كانت او سلبية
 فغير معلومة فلا انعكاس لعدم انظر بالبرهان **اقول** من الناس من ذهب الى انعكاس
 السوالب الباقية والشرطيات اما انعكاس الفعليات فما فلا في اخاص لا في اشئ
 من ج ب بالاطلاق العام فبعض ما ليس ب ج بالاطلاق العام ولا فلا في اشئ ما
 ليس ب ج دائما فلا في اشئ من ج ليس ب ج دائما بل من ج ب دائما وقد كان اشئ
 من ج ب بالاطلاق هذا خلف واما انعكاس المستكين فلا في اشئ اذ اعطى اشئ من ج
 ب بالامكان الخاص والعام فبعض ما ليس ب ج بالامكان العام ولا فلا في اشئ
 ما ليس ب ج بالضرورة فلا في اشئ من ج ليس ب ج بالضرورة ولا في كل ج ب
 بالضرورة وهو نافي في الاصل واما انعكاس الشرطية الموجبة فلا في اشئ اذ اصل كل ما كان
 آت ب ج فليس البتة اذ الم يكن ج ب في د فانه محال وانعكس الى قولنا قد يكون اذا كان آت ب ج
 الاصل ينتج قد يكون اذ الم يكن ج ب في د فانه محال وانعكس الى قولنا قد يكون اذا كان آت ب ج
 لم يكن ج ب فيكون آت ب موزوما للقيضين اما انعكاس الشرطية السالبة فلا في اشئ اذ
 قلنا ليس البتة اذ كان آت ب ج في د فقد يكون اذ الم يكن ج ب في د فآت ب والافليس البتة
 اذ الم يكن ج ب في د فآت ب فقد لا يكون اذ كان آت ب لم يكن ج ب في د فيلزم قد يكون اذ كان
 آت ب ج في د وهو نافي في الاصل ولما لم يتم هذه الدلائل عند المعبر ولم ينفذوا دليل
 آخر توقف في انعكاس عدمه اما الدليل الاول فلا فلا في اشئ ولنا في الاشئ من ج
 دائما يستلزم كل ج ب دائما لان السالبة المعدولة لا تستلزم الموجبة المحصلة

وأما الثاني فلا خلاف أن قولنا لا شيء مما ليس صحيح بالضرورة تنعكس قولنا لا شيء
 من صحيح بالضرورة لما عرفت من أن السالبة الضرورية تنعكس كقوله لا شيء مما ليس صحيح بالضرورة
 سلمنا لكن لا نستلزم لا شيء من صحيح بالضرورة لكل جرب بالضرورة ممكن الملع
 مما مر وأما دعوى أن السالبة للمعنى لا تستلزم الموجبة المحصلة وأما الثالث
 فلا خلاف استحالة قولنا قد يكون إذا لم يكن جرح في دلالة الملازمة الجارية بين
 كل امرئ بوجوب كذا فنعين بوجه من العقل الثالث وهو أنه كلما تحقق النقيض
 تحقق أحدهما كما تحقق النقيض تحقق الآخر فقد يكون إذا تحقق أحد النقيضين
 تحقق الآخر ولا م بالضرورة استلزام آت نقيضين مع لجواز أن يكون آت محالاً
 جاز أن يستلزم المحر وأما الرابع فلا خلاف أن قولنا قد لا يكون إذا كان آت لم يكن
 جرحاً في استلزام قد يكون إذا كان آت جرحاً لجواز أن لا يكون الشيء مستلزماً لأحد
 النقيضين فإن كان لا يستلزم أحدهما ولا نقيضه قال تحت الواجب في لزومه
 الشروطين أما المنفصلة الموجبة الكلية فلستلزم منفصلة كلية للجزم من العقل
 ونقيض التالى مما عرفت المحلوس نقيض المقدم بعين التالى مما عرفت عليه
 لا يخلل الزود ولا اتصال المنفصلة الحقيقية نستلزم أربع متصلة مقدم
 الاثنين بعين أحد الجريئين وتاليهما نقيض الآخر ومقدم الآخرين نقيض أحد
 الجريئين وتاليهما بعين الآخر وكل واحد من غيرا تحقيق مستلزما للآخر
 مركبة من نقيض الجريئين **قول** هو ادعاء بالتصلة في هذا الباب أي بآتي نظام الشرطية
 الزودية وبالمنفصلة للعددية في هذا الزود الكلية بين امرئ يصح قسم
 الجزم بين عين الزود ونقيض الزود ومنه المحلوس نقيض الزود بعين

الم

اللازم وهذا ان الانفصالين متعاكسان على الزوم الى من تحقق منهم الحكم بين
امرين يكون عليهما واحد منهما مستلزما لقيض الاخر ومنه تحقق فمحل الحلو هو
يكون نقيض كليهما مستلزما لعين الاخر اما ان الزوم بين الامرين يستلزم
الانفصالين فلا بد ان لا يثبت الزوم بينهما فانه على تقدير الزوم يلزم ان
يصدق منهم الحكم بين عين الزوم ونقيض الزوم بخلاف ثبوت الزوم مع نقيض
نيجوز وقوع الزوم بين الزوم فيبطل الملازمة بينهما هدف ولكن ذلك
لو لم يصدق منهم الحلو بين نقيض الزوم وعين الزوم لجاز ان يقع نقيض
الزوم وعين الزوم فيجوز ثبوت الزوم بين الزوم فيبطل الزوم بينهما
هذا خلف واما ان الانفصالين متعاكسان على الزوم فلا بد ان لا يثبت الانفصال
فانه اذا تحقق منهم الحكم بين امرين فلو لم يجب ثبوت نقيض الاخر على تقدير
واحد منهما لجاز ثبوت عين الاخر على ذلك التقدير فيجوز اجتماع العينين فلا يكون
بينهما حكم الحكم ولكن ذلك اذا تحقق منهم الحلو بين امرين فلو لم يجب ثبوت
الاخر على تقدير نقيض كل واحد منهما لجاز ثبوت نقيض الاخر على ذلك التقدير فيجوز
ارتقاها فلا يكون بينهما من الحلو والمنفصلة الحقيقية مستلزما لربهم متصلا
مقدم المتصلتين عين احدهما الجزئين وتاليهما نقيض الاخر ومنه قد
نقيض احد الجزئين وتاليهما عين الاخر اى من صدق الانفصال الحقيقي بين
امرين يستلزم عين كل واحد منهما نقيض الاخر ونقيض كل واحد منهما عين الاخر
اما الاول فلا بد ان لا يجب ثبوت نقيض الاخر على تقدير عين كل واحد منهما لجاز
ثبوت عين الاخر على ذلك التقدير فيجوز اجتماعهما وكان بينهما انفصال حقيقي فلا يخلو

قوله القصد الا يقص
من اغنى

والغلبه لا على من لم يزل
والقصور منه تزيين الجمل
قوله القصد الا يقتضيه

تحقیق و حفظ و کلام
ملا تمیز و تامل

المبايعة
المبايعة
المبايعة

فمن يكون وليه؟

بناحش القيا برام

10

واما الثاني فانه لو لم يجب بثبوت عين الاخر على تقدير نقيض كل واحد منهما لجاز
ثبوت نقيض الاخر على تقدير نقيض كل واحد منهما ليجوز ارتفاع البرهان فانه يكون
بينهما انفصال حقيقي والمقدار ذاته هذا خلف وكل واحد من غير الحقيقة اي من ما
الحجم والحد ذاته لزوم الاخر مركبة من نقيض جزئيهما فانه صدق منع الحجم
بين الامرين صدق منع التحريم بين نقيضيهما فانه ليجاز ارتفاع النقيضين لجاز
اجتماع العنيين فانه يكون بينهما منع الحجم وهما صدق منع التلويين اي من
صدق منع الحجم بين نقيضيهما فانه ليجاز اجتماع النقيضين لجاز ارتفاع العنيين
فانه يكون بينهما منع التلويين **قال** المقالة الثالثة في القياس فيها خمس فصول
الفصل الاول في تعريف القياس واقسامه القياس قول مؤلف من قضاي
متمى سلبت لزوم عنها لانها قول اخر **اقول** المقصد الاقصي والمطلب الاعلى من
النفي الكلام في القياس لانه الهدى في استحصال المطالب المتمم بيقية وحجة
انه قول مؤلف من قضايامة سلبت لزوم عنها لانها قول اخر كقولنا العالم
مختلر وكل غير حادث فانه قول مؤلف من قضيتين اذ اسلمنا الزام غير ذلكهما
ان العالم حادث فاقول هو المركب ما المفهوم العقلي وهو جنس للقياس المعقول
واما المطلوب وهو جنس للقياس المفطور والمراد من انقضايامة فوق قضية
وذلك لانها تاول القياس البسيط المؤلف من قضيتين كما ذكرنا في القياس المركب
من القضايامة فوق اثنين كما سبق واقتضيه عن القضية الواحدة المستلزمة
لذا انها عكسها المستلزمة وعكس نقيضها فاتها لا تتبع قياسا وقول له متى سلبت
اشارة الى ان تلك القضية لا يجب ان تكون مسلمة في نفسها بل يجب ان تكون بحيث

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

10

المالك المالك المالك

۱۰۰

محمد قيس الجمل
سنة ١٤٢٠ هـ

10

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين

10

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

11-11-54

المجلس الأعلى
للشؤون الإسلامية
بمكة المكرمة

1943

عبدالله

... ..

مجلس شورای اسلامی
وزارت فرهنگ و ارشاد اسلامی
دفتر اسناد و کتابخانه ملی

10

10

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين

القضاة

پاکستان کے لیے

مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران

100

مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران

کتابخانه

مستأثر

حکومت پاکستان
وزارت تعلیم و تربیت

سید محمد رفیع

مجلس القضاء
عراق

1990

١٠٠٠

[Signature]

1997

1997

1917

10. *Staphylococcus aureus*

1796

١٥

۵۴

والتعليم في هذا المجال

مستقر
والمستقر القياسي

والاوسط كانت الكليتين

طبيب القلب والوعاء
أحمد الفتاحي في الاستشارة
بدر كائنات المقدمات
في الاستشارة

طاهر وطار

الحمد لله الذي جعلنا من عباده
العلماء والفقهاء والصلحاء
والأئمة والعلما

لوسلمت لزوم عنها قول آخر لنجد مرج في المحذور قياس المصدق المقبول كاذبا لقولنا
كل انسان حمير وكل حمير جاد فان هاتين القعيتين وان كذبنا بالاهل ما بحيث لو سلمنا
لزم عنهما ان كل انسان حمير ودقوله لزوم عنها ترجيح الاستقراء والتمثيل فاقولنا ما قلنا
اذا سلمت لا يلزم عنها شيء لا يمكن تخالف مدلوليهما عنه ما دقوله ان لهما حمير فيه
عما يلزم لان التماثل بواسطة مقدم غريبة كما في قياس السواد وهو ما يتوكل
من قضيتين متعلق محمول اولهما يكون موضوع الاخرى كقولنا امسا ولبت
ب مساو تج فانهما يستلزمان ان امسا وتيم لكن لان التماثل محال بواسطة مقدم
غريبة وهي ان كل مساو والمساو للشيء مساو له ولذلك لم يتحقق ذلك الاستقراء
الا حيث يصدق هذه المقدمه كما في قولنا املازم آت ب ملزوم تيم فاما ملزوم تيم
لان ملزوم الملزوم للشيء ملزوم له وفولنا الدقة في الحقة والحقة في البيت
اي ان الشيء لا ال اقل لان الزمان في البيت والشيء في الحقة والشيء في البيت
فالرد في البيت لان ما في الشيء الذي هو في شيء اخر يكون فيه اما اذا لم يصح
تلك المقدمه لم يحصل منه شيء كما اذا قلنا امباين ك ب مباين تيم ملزوم
ان امباين تيم لان مباين المباين للشيء لا يثبت يكون مباينا له وكذلك اذا قلنا
ان نصف ب وب نصف ج لم يلزم منه ان نصف ج لان نصف النصف لا يكون
نصفه له وقوله قول اخر اراد به ان القول الاول لم يجز ان يكون مغاير لكل واحد
من هذه المقدمات فانه لو لم يعتبر ذلك في القياس لزوم ان يكون كل قضيتين
قياسا كيف كانتا لاستلزامهما احد التمام وهذا المحذور منقوض بالقضية المتوكله المستلزمه
لعكسها المستلزمه وعكس نقيضها فانه يصدق عليها انه قول مؤلف من قضيتين يستلزم
قوله اخر لكن لا يسمى قياسا قال وهو استثنائي لان كان عين النتيجة او نقيضها

[illegible][illegible]

الحجة المذكورة في القياس بالفعل لم يكن مغاير الكل واحد من مقدماته انما نقول ان
 النتيجة اذا كانت المذكورة بالفعل في القياس لم تكن مغايرة لكل واحد من المقدمات
 وانما يكون كذلك لو لم يكن النتيجة جزءا المقدمه وهو محتم فان المقدمه في الاستثنائي
 ليس قولنا الشمس طالعه بل استلزامه لوجود النهار لا يقال النتيجة ونقيضها قضية
 لاحتمال طلع الشمس والكنز في المذكورة في القياس الاستثنائي ليس بقضية فلا يكون
 عين النتيجة ولا نقيضا فيه المذكورين بالفعل لاننا نقول المراد بذلك ان يكون طرفا
 النتيجة او نقيضا مذكورين في الترتيب الذي يكون في النتيجة وعلى هذا انك اشكال
 قال موضوع المطم فيه يسمى اصغر ومحمله اكبر القضية التي جعلت في قياس
 يسمى مقدمه والمقدمه التي فيها الاصغر الصغرى التي فيها الاكبر الكبرى والمكرر
 بينهما حد الاوسط وافتقران الصغرى الكبرى يسمى ترتيبه وضربا الهية الحاصلة
 من كيفية وضع الحد والاوسط بالنسبة عند الحدين الآخرين يسمى شكله
 وهو ان الحد الاوسط ان كان محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول
 وان كان محمولا فيهما فهو الشكل الثاني وان كان موضوعا فيهما فهو الشكل الثالث
 وان كان موضوعا في الصغرى ومحمولا في الكبرى فهو الشكل الرابع **اقول** القياس
 الافتراضي ما جعل ان تركيب من جملتين او شرطين لم يتركب منهما ولا كالجمل
 البسط فلنبتدء به ونقول القول الا لازم باعتباره حصوله من القياس يسمى نتيجة
 وباعتباره استحصاله منه مطلوبه وكل قياس جعل لادين فيه من مقدمتين احداهما
 يشمل على موضوع المطم كالجسم في المثال المذكور وتأسيسهما على محمله كالتحادث
 وهما يشتركان في الحد الاوسط كالخوف فوضوع المطم يسمى اصغر كانه يكون على

هذا ما يجب

قد انما كان في الاول من مقدماته انما نقول ان
 انما يكون كذلك لو لم يكن النتيجة جزءا المقدمه
 ليس قولنا الشمس طالعه بل استلزامه لوجود النهار
 الاحتمال طلع الشمس والكنز في المذكورة في القياس
 عين النتيجة ولا نقيضا فيه المذكورين بالفعل لاننا
 النتيجة او نقيضا مذكورين في الترتيب الذي يكون في
 قال موضوع المطم فيه يسمى اصغر ومحمله اكبر القضية
 يسمى مقدمه والمقدمه التي فيها الاصغر الصغرى التي
 بينهما حد الاوسط وافتقران الصغرى الكبرى يسمى ترتيبه
 من كيفية وضع الحد والاوسط بالنسبة عند الحدين الآخرين
 وهو ان الحد الاوسط ان كان محمولا في الصغرى وموضوعا في
 وان كان محمولا فيهما فهو الشكل الثاني وان كان موضوعا فيهما
 وان كان موضوعا في الصغرى ومحمولا في الكبرى فهو الشكل الرابع
 الافتراضي ما جعل ان تركيب من جملتين او شرطين لم يتركب
 البسط فلنبتدء به ونقول القول الا لازم باعتباره حصوله من
 وباعتباره استحصاله منه مطلوبه وكل قياس جعل لادين فيه من
 يشمل على موضوع المطم كالجسم في المثال المذكور وتأسيسهما
 وهما يشتركان في الحد الاوسط كالخوف فوضوع المطم يسمى اصغر

ان القياس مطلقا
 لا يثبت في مقصوده
 انما يكون في الاول من مقدماته انما نقول ان
 انما يكون كذلك لو لم يكن النتيجة جزءا المقدمه
 ليس قولنا الشمس طالعه بل استلزامه لوجود النهار
 الاحتمال طلع الشمس والكنز في المذكورة في القياس
 عين النتيجة ولا نقيضا فيه المذكورين بالفعل لاننا
 النتيجة او نقيضا مذكورين في الترتيب الذي يكون في
 قال موضوع المطم فيه يسمى اصغر ومحمله اكبر القضية
 يسمى مقدمه والمقدمه التي فيها الاصغر الصغرى التي
 بينهما حد الاوسط وافتقران الصغرى الكبرى يسمى ترتيبه
 من كيفية وضع الحد والاوسط بالنسبة عند الحدين الآخرين
 وهو ان الحد الاوسط ان كان محمولا في الصغرى وموضوعا في
 وان كان محمولا فيهما فهو الشكل الثاني وان كان موضوعا فيهما
 وان كان موضوعا في الصغرى ومحمولا في الكبرى فهو الشكل الرابع
 الافتراضي ما جعل ان تركيب من جملتين او شرطين لم يتركب
 البسط فلنبتدء به ونقول القول الا لازم باعتباره حصوله من
 وباعتباره استحصاله منه مطلوبه وكل قياس جعل لادين فيه من
 يشمل على موضوع المطم كالجسم في المثال المذكور وتأسيسهما
 وهما يشتركان في الحد الاوسط كالخوف فوضوع المطم يسمى اصغر

فيكون من الممكن ان يكون اصغر ومحموله بينا كبيرا كانه لما كان اعم فهو اكثر افرادا
 واحد الشئ ان يكون اقل من الاصغر ولا يكون ليتم حد الاوسط لتوسطه بين طرفي المثلث
 والمقدمة التي فيها الاصغر صغر لانها ذات الاضطرار فيهما الاكبر كبرى لا نسوا
 ذات الاكبر واكثر ان الصغرى بالكبرى في ايجابا وعلينا وسلبها وكليتها وجوبها
 ليس ترتيبه وضربا بالهيئة الحاصلة من وضع الحد الاوسط عند الحدين الآخرين
 بحسب جملة عليهما او وضعه لهما او حملهما على احدهما او وضعه للاخر ليس شكلا وهو
 لان الحد الاوسط ان كان محمولا في الصغرى وهو صغرى في الكبرى فهو الشكل الاول
 ان كان محمولا فيهما فهو الشكل الثاني وان كان موضوعا فيهما فهو الشكل الثالث وان
 موضوعا في الصغرى وهو صغرى في الكبرى فهو الشكل الرابع وانما وضعت الاشكال في هذا الترتيب
 لان الشكل الاول على النظم الطبيعي فان النظم الطبيعي وهو الانتقال من موضوع
 المعطى الى الحد الاوسط ثم منه الى المحملة حتى يلزم منه الانتقال من موضوع الى محمول
 وهذا لا يوجد الا في الاول فلهذا وضع في المرتبة الاولى ثم وضع الشكل الثاني
 لانه اقرب الى الاشكال الباقية الاربعة او كانت اياه في صغرها وهي اشرف المقدمتين استعمالها
 على موضوع المعطى الذي هو اشرف المحمول اذا المحمول انما يطلب لاجلها ايجابا
 او سلبا ثم الشكل الثالث لانه قرأ بما اليه اشارته اياه في اخر المقدمتين ثم الرابع
 اذ اقرب له اصولا الى الفقه اياه في المقدمتين بعد معنى الطبع جدا قال ما الشكل
 الاول فشرطنا اوجه ايجاب الصغرى ولا يلزم من ذلك الا صغرى الاوسط وكلية الكبرى
 ولا لاحتمال ان يكون البعض المحكوم عليه بالا كبر غير البعض المحكوم به في الاضطرار
 وفردية النتائج اربع الاول من موجدتين كلتيهما ينتج موجهة كلية كقولنا كل ج

فيكون من الممكن ان يكون اصغر ومحموله بينا كبيرا كانه لما كان اعم فهو اكثر افرادا
 واحد الشئ ان يكون اقل من الاصغر ولا يكون ليتم حد الاوسط لتوسطه بين طرفي المثلث
 والمقدمة التي فيها الاصغر صغر لانها ذات الاضطرار فيهما الاكبر كبرى لا نسوا
 ذات الاكبر واكثر ان الصغرى بالكبرى في ايجابا وعلينا وسلبها وكليتها وجوبها
 ليس ترتيبه وضربا بالهيئة الحاصلة من وضع الحد الاوسط عند الحدين الآخرين
 بحسب جملة عليهما او وضعه لهما او حملهما على احدهما او وضعه للاخر ليس شكلا وهو
 لان الحد الاوسط ان كان محمولا في الصغرى وهو صغرى في الكبرى فهو الشكل الاول
 ان كان محمولا فيهما فهو الشكل الثاني وان كان موضوعا فيهما فهو الشكل الثالث وان
 موضوعا في الصغرى وهو صغرى في الكبرى فهو الشكل الرابع وانما وضعت الاشكال في هذا الترتيب
 لان الشكل الاول على النظم الطبيعي فان النظم الطبيعي وهو الانتقال من موضوع
 المعطى الى الحد الاوسط ثم منه الى المحملة حتى يلزم منه الانتقال من موضوع الى محمول
 وهذا لا يوجد الا في الاول فلهذا وضع في المرتبة الاولى ثم وضع الشكل الثاني
 لانه اقرب الى الاشكال الباقية الاربعة او كانت اياه في صغرها وهي اشرف المقدمتين استعمالها
 على موضوع المعطى الذي هو اشرف المحمول اذا المحمول انما يطلب لاجلها ايجابا
 او سلبا ثم الشكل الثالث لانه قرأ بما اليه اشارته اياه في اخر المقدمتين ثم الرابع
 اذ اقرب له اصولا الى الفقه اياه في المقدمتين بعد معنى الطبع جدا قال ما الشكل
 الاول فشرطنا اوجه ايجاب الصغرى ولا يلزم من ذلك الا صغرى الاوسط وكلية الكبرى
 ولا لاحتمال ان يكون البعض المحكوم عليه بالا كبر غير البعض المحكوم به في الاضطرار
 وفردية النتائج اربع الاول من موجدتين كلتيهما ينتج موجهة كلية كقولنا كل ج

١٥٢

فيكون من الممكن ان يكون اصغر ومحموله بينا كبيرا كانه لما كان اعم فهو اكثر افرادا
 واحد الشئ ان يكون اقل من الاصغر ولا يكون ليتم حد الاوسط لتوسطه بين طرفي المثلث
 والمقدمة التي فيها الاصغر صغر لانها ذات الاضطرار فيهما الاكبر كبرى لا نسوا
 ذات الاكبر واكثر ان الصغرى بالكبرى في ايجابا وعلينا وسلبها وكليتها وجوبها
 ليس ترتيبه وضربا بالهيئة الحاصلة من وضع الحد الاوسط عند الحدين الآخرين
 بحسب جملة عليهما او وضعه لهما او حملهما على احدهما او وضعه للاخر ليس شكلا وهو
 لان الحد الاوسط ان كان محمولا في الصغرى وهو صغرى في الكبرى فهو الشكل الاول
 ان كان محمولا فيهما فهو الشكل الثاني وان كان موضوعا فيهما فهو الشكل الثالث وان
 موضوعا في الصغرى وهو صغرى في الكبرى فهو الشكل الرابع وانما وضعت الاشكال في هذا الترتيب
 لان الشكل الاول على النظم الطبيعي فان النظم الطبيعي وهو الانتقال من موضوع
 المعطى الى الحد الاوسط ثم منه الى المحملة حتى يلزم منه الانتقال من موضوع الى محمول
 وهذا لا يوجد الا في الاول فلهذا وضع في المرتبة الاولى ثم وضع الشكل الثاني
 لانه اقرب الى الاشكال الباقية الاربعة او كانت اياه في صغرها وهي اشرف المقدمتين استعمالها
 على موضوع المعطى الذي هو اشرف المحمول اذا المحمول انما يطلب لاجلها ايجابا
 او سلبا ثم الشكل الثالث لانه قرأ بما اليه اشارته اياه في اخر المقدمتين ثم الرابع
 اذ اقرب له اصولا الى الفقه اياه في المقدمتين بعد معنى الطبع جدا قال ما الشكل
 الاول فشرطنا اوجه ايجاب الصغرى ولا يلزم من ذلك الا صغرى الاوسط وكلية الكبرى
 ولا لاحتمال ان يكون البعض المحكوم عليه بالا كبر غير البعض المحكوم به في الاضطرار
 وفردية النتائج اربع الاول من موجدتين كلتيهما ينتج موجهة كلية كقولنا كل ج

مجلس الشورى
مجلس الشورى
مجلس الشورى

(Faint handwritten signature or stamp)

بیت ص ۱۰۸

وَأَن تَعْلَمَ أَنَّ هَذَا هُوَ الْوَجْهُ الْوَحِيدُ

والمفسر في الحديث

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ان دینوں کے لئے جو ان
کے لئے ہیں وہاں ان کے لئے ہیں

ب وكل ب التحل ج آ الثاني عن كليتين الصغر موجبة والكبرى سالبة بنعيم سالبة
كلية كقولنا كاج ب ولا شيء من ب أقله شيء من ج الثالث من محبتين الصغر جوية
بنعيم موجبة فربما كقولنا بعض ج ب وكل ب أن بعض ج أ الرابع من موجبة جوية
صغر وسالبة كلية كبرى بنعيم سالبة جوية كقولنا بعض ج ب ولا شيء من ب أ
فبعض ج ليس أدنى أثر هذا الشكل بينه بذاتها **اقول** اعلم ان لانما ج
الاشكال الاربعة شرائط بحسب كيفية المقدّمات وكميتها وأثرها بطبيعة جهة
المقدّمات أما الشرط الثاني بحسب الجهة فبما يتكافؤ بيانها في فصل المحتلطات وأما
الشرط الثاني بحسب الكيفية والكمية ففي الشكل الأول اموان احد هما
بحسب الكيفية ايجاب الصغر وتاينهما بحسب الكلية الكبرى أمّا الأول
فالاول الصغر لو كانت سالبة لمزيد من الصغر تحت الارسط فلم يحصل التناقض
لان الكبرى عندل على ان ما ثبت له الارسط فهو محكوم عليه بالاكبر الصغر على
نقي بركونها سالبة حاكمة بان الارسط مصلوب عن الاصغر فلا صغر يكون خلافها
ثبت له الارسط فالحكم على ما ثبت له الارسط لا يتعد الى الاصغر فلا يطرأ النتيجة وانما الثاني
فالاول الكبرى لو كانت جوية لكان معناها ان بعض الارسط محكوم عليه بالاكبر و
جاذا ان يكون الاصغر غير ذلك البعض فالحكم على بعض الارسط لا يتعد الى الاصغر
فلا يلزم النتيجة مثلاً يصدق كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس ولا يعدل في
بعض الانسان فرس وضروريه النتيجة باعتبار هذين الشرطين درجة لان الضرب
الممكنة الانقضاء في كل شكل ستة عشر فلذلك على ان القضية منحصر في الشخصية
والمحصورة والمهملة لكن الشخصية منزلة منزلة كلية لا متأجها في كبرى

[illegible]

دانشگاه تهران
کتابخانه مرکزی
تاسیس ۱۳۰۲ خورشیدی
تهران - خیابان ولیعصر
پلاک ۵۷

وقوله الأول

قوله الاول من قصيدته

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين

مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران

طبیعیات و انسانی زندگی کے مسائل پر روشنی ڈالنے والی کتاب

فہرست

دانشگاه تهران

مجلس

هذا الشكل فاذا افلنا هذا زيد وزيدا انسان بنتم بالقرينة هذا الانسان المسمى في
الجزئية فالقضية المعبرة ليست الا المحصورة وهي اربعة الكليةان الجزئيتان مع
في الصغر وفي الكبرى فاذا افترت احدى الصغريات الاربع باحدة الكبرىات الاربع
يجعل فيه ستة عشر ضربا لكن اشتراط الامر اول اسقط ثمانية اضربا بمعر بان
السلبان من الكبرىات الاربع والا مخرجات اربعة اضربا الصغريان الموجبتان
مع الجزئيتين فلم يبق الا اربعة اضربا الاول من موجبتين كليتين بنتم موجبة
كلية كقولنا كل ج ب وكل ب ا فكل ج ا الثاني من كليتين والكبرى سالبة بنتم
سالبة كلية كقولنا كل ج ب ولا شيء من ب ا فليس من ج ا الثالث من موجبتين الصغر
جزئية بنتم موجبة جزئية كقولنا بعض ج ب وكل ب ا فبعض ج ا الرابع من
موجبة جزئية صغر وسالبة كلية كبرى بنتم سالبة جزئية كقولنا بعض ج ب
ولا شيء من ب ا فليس بعض ج ا واما الخ فلهذا الضروب بينة بذاتها لا يحتاج
الى برهان واعلم ان ههنا كفيين ليكن سبب في فهم الكلية في الوجود
والوجود اشرف وكسيتين الكلية والجزئية واشرفهما الكلية لانه اضبط واقف
العلوم واخص من الجزئية والاضطرر لاشتغالها على اشرف فعل هذا
يكون الموجبة الكلية اشرف المحصورات لاشتغالها على اشرفين واخصها لاش
الجزئية لاحترائها على احسنين والسالبة الكلية اشرف من الموجبة الجزئية
لانه اشرف السلب الكل باعتبار الكلية وشرف الايجاب الجزئي بحسب الايجاب اشرف
لايجاب من جهة واحدة وشرف الكلية من جهات متعددة ولما كان المقسم
الافسدة ناتجا وانثب باعتبار ترتيب نتائجها اشرفنا فقدم المستخرج

[illegible][illegible]

في الشكل الاول ينجز ما ينفى الصغر يقال لو لم يصدق لاشئ من
 الشكل الاول
 الشكل الثاني
 الشكل الثالث
 الشكل الرابع
 الشكل الخامس
 الشكل السادس
 الشكل السابع
 الشكل الثامن
 الشكل التاسع
 الشكل العاشر
 الشكل الحادي عشر
 الشكل الثاني عشر
 الشكل الثالث عشر
 الشكل الرابع عشر
 الشكل الخامس عشر
 الشكل السادس عشر
 الشكل السابع عشر
 الشكل الثامن عشر
 الشكل التاسع عشر
 الشكل العشرون

فنتنظم منهما قياس في الشكل الاول لينجز ما ينفى الصغر يقال لو لم يصدق لاشئ من
 الشكل الاول
 الشكل الثاني
 الشكل الثالث
 الشكل الرابع
 الشكل الخامس
 الشكل السادس
 الشكل السابع
 الشكل الثامن
 الشكل التاسع
 الشكل العاشر
 الشكل الحادي عشر
 الشكل الثاني عشر
 الشكل الثالث عشر
 الشكل الرابع عشر
 الشكل الخامس عشر
 الشكل السادس عشر
 الشكل السابع عشر
 الشكل الثامن عشر
 الشكل التاسع عشر
 الشكل العشرون

الاول
 الثاني
 الثالث
 الرابع
 الخامس
 السادس
 السابع
 الثامن
 التاسع
 العاشر
 الحادي عشر
 الثاني عشر
 الثالث عشر
 الرابع عشر
 الخامس عشر
 السادس عشر
 السابع عشر
 الثامن عشر
 التاسع عشر
 العشرون

لان الخامس
القديمين
يرجع
الشكل الاول
يكمل بعض
منه ولا يخلو
من شي
فيعين
سابع
المطلوب

والسابع
ايضا
سابع
سابع

قوله في
في الفرض
سابع

بأنه
انما هو
بعض
منه

في القسم

من موجبة جزئية صفري وسالبة كلية كبري ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ب ج
كلاشي من آ ب فبعض ج ليس بالعكس المقدمتين كما هو السادس من سالبة
جزئية صفري وموجبة كلية كبري ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ب ليس ج
وكل آ ب فبعض ج ليس بالعكس الصفري ليرتد الى الشكل الثاني وينتج النتيجة
الذكر كبري بعينها السابع من موجبة كلية صفري وسالبة جزئية كبري ينتج سالبة جزئية
كقولنا كل ب ج وبعض آ ليس ب فبعض ج ليس آ بعكس الكبري ليرجع الى الشكل
الثالث وينتج النتيجة المطروبة الثامن من سالبة كلية صفري وموجبة جزئية كبري
ينتج سالبة جزئية كقولنا لا شيء من ب ج وبعض آ فبعض ج ليس آ بعكس الترتيب
ليرتد الى الشكل الاول ثم عكس النتيجة وترتيب هذه الضروب ليس باعتبار اتساقها
لانها بعد هاهي الطبع لم يعتد باعتبار اتساقها بل باعتبار تقدم الاول
لانه من موجبتين كليتين والاحتياج الكلي اشرف الاربع وقدم الثاني ايض وان كان
الثالث والرابع من كليتين والكلي اشرف وان كان سلبا من الجزئي وان كان
ايجابا بالمشاهدة الاول في ايجاب المقدمتين وفي احكام الاختلاف كما سنفر ثم
الثالث لا رتدا الى الشكل الاول بعكس الترتيب ثم الرابع لكونه اخضر من
الخامس ثم الخامس على السادس لا رتدا الى الشكل الاول بعكس المقدمتين
ثم السادس والسابع على الثامن لاشتمالهما على ايجاب الكلي دونه وقدم
السادس على السابع لا رتدا الى الشكل الثاني دون السابع قال ويمكن
الخمس الاول بالخلف وهو من نقض النتيجة الى احد المقدمتين لينتج
ما يعكس الى نقض الاخر والثاني والخامس بالافتراض والسبعين

في هذا المقام لا بد من التمييز بين المقدمات التي هي مفصلة في موضوعها وبين المقدمات التي هي مفصلة في كليتها
 فبعض المقدمات مفصلة في كليتها وهي التي لا يكون فيها موضوع مقدر من قبل كقوله كل كذا هو كذا
 وبعض المقدمات مفصلة في موضوعها وهي التي لا يكون فيها كليات مقدر من قبل كقوله كل كذا هو كذا
 والمقدمات التي هي مفصلة في كليتها هي التي لا يكون فيها موضوع مقدر من قبل كقوله كل كذا هو كذا
 والمقدمات التي هي مفصلة في موضوعها هي التي لا يكون فيها كليات مقدر من قبل كقوله كل كذا هو كذا

بعض ترليس وهو لفظ واعلم ان محصل الافتراض ان يؤخذ مقدمة من مقدم حتى القياس
 ويجعل وصفا موضوعها وهو لفظ على ذات الموضوع فيحصل مقدمتان كليتان في
 ان كانت مقدمة القياس جزمية لا اعتبارا ساوا او اذ ذلك المعنى تسمية تامة
 قلت ربما لا يبعد ذات الموضوع بل يكون مخصصا في فرد واحد فلا يحصل
 كلية لا متصلة الكل بعد والافراد فقول به يحصل قضيتان شخصيتان وقد
 سمعت ان الشخصيات في النتائج بمنزلة الكليات على ان ذلك لا يكون الا نادرا
 ثم لا شك ان احدى الوصفين هو احدى الاوسط في القياس فيكون احدهما مقدم في
 الافتراض محو لهما احدى الاوسط فتنظم هذه المقدمة الافتراضية ثم المقدم
 الاخر في القياسية وينتج نتيجة اذ انضمت الى المقدمة الاخرى الافتراضية فيحصل
 النتيجة المطلوبة ففي الافتراض قياسا نزرع القوم ان احدهما لا بد ان يكون
 على نظم الشكل الاول والاخر على نظوة ذلك الشكل المطابقا وهو ليس بصحيح
 على الاطلاق لان الافتراض في خامس هذا الشكل ليس كذلك بل احدا القياسيين
 فيه من الشكل الثاني والاخر من الشكل الثالث والافتراض في ثمانية ايم لا يجب ان
 يقر كما قرره فانه يمكن ان يبين بحيث يكون القياس الاول من الشكل الاول
 والثاني من الثالث على ان الاستنتاج من الاول والثالث اظهر وابين من
 الاستنتاج من الرابع والاول ثم انك تراهم يفترضون في باب لعكس الكليات
 والجزئيات ولا يفترضون في باب الاقيسة الا في الجزئيات وهو الذي لم يستقيم
 مطلقا بل الافتراض في الشكل الثاني والثالث لايم في المقدمة الكلية لان احدهما
 امر غير مشتمل على شرط الانتاج او هو نفي هئية الضوب المطابقا لما افتراض

في هذا المقام لا بد من التمييز بين المقدمات التي هي مفصلة في موضوعها وبين المقدمات التي هي مفصلة في كليتها
 فبعض المقدمات مفصلة في كليتها وهي التي لا يكون فيها موضوع مقدر من قبل كقوله كل كذا هو كذا
 وبعض المقدمات مفصلة في موضوعها وهي التي لا يكون فيها كليات مقدر من قبل كقوله كل كذا هو كذا
 والمقدمات التي هي مفصلة في كليتها هي التي لا يكون فيها موضوع مقدر من قبل كقوله كل كذا هو كذا
 والمقدمات التي هي مفصلة في موضوعها هي التي لا يكون فيها كليات مقدر من قبل كقوله كل كذا هو كذا

في

في هذا المقام لا بد من التمييز بين المقدمات التي هي مفصلة في موضوعها وبين المقدمات التي هي مفصلة في كليتها
 فبعض المقدمات مفصلة في كليتها وهي التي لا يكون فيها موضوع مقدر من قبل كقوله كل كذا هو كذا
 وبعض المقدمات مفصلة في موضوعها وهي التي لا يكون فيها كليات مقدر من قبل كقوله كل كذا هو كذا
 والمقدمات التي هي مفصلة في كليتها هي التي لا يكون فيها موضوع مقدر من قبل كقوله كل كذا هو كذا
 والمقدمات التي هي مفصلة في موضوعها هي التي لا يكون فيها كليات مقدر من قبل كقوله كل كذا هو كذا

[illegible]

في الشكل الرابع فقد سُمي في المقدمة الكلية كما في كبر الضرب الاول وصغر الضرب
الرابع وعليك الاعتبار والامتحان بما اعطيناك من القانون **الذي قال**
والمقدمون حصروا الضروب لئلا يتجوز في الخمسة الاول ذكر عدم التلخيص الثلاثة
التي في الاختلاف في القياس من بسبطين وعن نشروط كون السالبة
فيها من احدى الخاصتين، فليست ما ذكره ولا من الاختلاف **اقول**
المقدمون كانوا يحصرون الضروب المنتهية في هذا الشكل الخمسة الاول
وكان عندهم ان الضروب الثلاثة لا تتبرر حقيقة لتحقيق الاختلاف فيها
اما في الضرب السادس فلصدق قولنا ليس بعض الحيوان بالإنسان وكل
فرس حيوان والحق السلب وكل ناطق حيوان والحق الايجاب اما في السابع
فالصدق قولنا كل انسان ناطق وبعض الفرس ليس بالإنسان والحق السلب
وابعض الحيوان ليس بالإنسان والحق الايجاب واما في الثامن فنقول لا شيء
من الانسان فرس وبعض الناطق انسان او بعض الحيوان انسان فاشترط
في جوابه بان يبان الاختلاف في هذه الضروب انما يتم اذا كان القياس
من المقدمات البسيطة لكانت اشترط في انها لو كانت السالبة المستعملة
فيها من احد الخاصتين فلا تنتهض تلك النقوض عليها واعلم ان انها
بناء على انعكاس السالبة الجزئية الخاصة لنفسها لان السادس السابع هما
في الثاني والثالث بعكسها والثامن انما ينتم لو كان بحيث اذا ثبت مقدم
يحصل من الشكل الاول سالبة خاصة تنعكس النتيجة العلم ولم يظهر المنطق
انعكاسها وانفق لبعض الافاضل من المتأخرين وان وقف عليه فينبغي ذلك

۱۔ نیک کن
 ۲۔ نیک کن
 ۳۔ نیک کن
 ۴۔ نیک کن
 ۵۔ نیک کن
 ۶۔ نیک کن
 ۷۔ نیک کن
 ۸۔ نیک کن
 ۹۔ نیک کن
 ۱۰۔ نیک کن

میرزا محمد علی قزوینی
اساتذہ الکرام
حضرت مولانا
ابن عربیہ
میرزا محمد علی قزوینی

مستوفى
عبد السلام
د. مولود
والصباحة
السوس
البلان
حقائق
نظير
الكويون
الطابق
بريت

[illegible]

قال الفصل الثاني في المختلطات اما الشكل الاول فشرطه جهة واحدة بالصغر
اقول المختلطات هي الالفة المحاصلة من خلط الوجهات بعضها مع بعض
وعند اعتبار الجهات في المقدمات يصبر لانه لا يشكال اشتراط اما الشكل الاول
فشرطه باعتبار الجهة ان يكون الصغر فعيلة فانه لا كانت ممكنة لم يجب تعدى
الحكم من الاوسط الى الصغر لان الكبير قد تدعى ان كل ما هو اوسط بالفعل محكوم
عليه بالاكبر والا صغر ليس مما هو اوسط بالفعل بل بالامكان فجاز ان يبقى
بالقوة ولا يخرج منها الى الفعل فلم يعد الحكم من الاوسط اليه مثله يصدر
في الفرض المذكور كل محكوم بزيادة بالامكان العام وكل محكوم بزيادة بالفعل
فرض بالضرورة ولا يصدر كل محكوم بزيادة بالامكان العام لان معنى الكبير
ان كلما هو محكوم بزيادة بالفعل فهو فرض بالضرورة والمحكوم بزيادة
بالفعل اصلا فالحكم على المحكوم بالفعل لا يتعدى اليه **قال** النتيجة فيه كالأكبر
ان كانت غير المشروطتين والاهميتين والاكبر لصغر واحدة فاعلمنا قيد الاول
والاخر ضرورة والضرورة المحصورة بالصغر فكانت الاكبر احد العامين بعد
ضم الاول واما الثاني ان كانت احد الخاصتين **اقول** قد عرفت ان الوجهات المختلطة
ثلث عشرة فاذا اعتبرناها في الصغر والكبير حصل مائة وتسعة وستون
اختلافا وهي المحاصلة من ضرب ثلثة عشر في نفسها لكن اشتراط فعيلة الصغر
اسقط من تلك الجملة ستة وعشرين اختلافا وهي حاصلة من ضرب الممكنات
ثلثة عشر فبقيت الاختلافات المنتجة مائة وثلاثة واربعين الضابطة في ثمانية
ان الكبير اما ان تكون احدى الوصفيات لا ريم التي المشروطتان و

[illegible][illegible]

لا بد من كل ما ثبت له لا واسطه لكن لا واسطه مما ثبت له لا واسطه فيجوز ان يقال
 عن الاوسط فلم يتحقق ضرورة الصغر الى النتيجة واما في الامم الكبريه فلا بد من ارجح
 البين ايضا فان الكبريه تدل على ان الكبريه غير اعم لكل ما هو واسطه بالفعل
 والاصغر مما هو واسطه بالفعل فيكون الاكبر غير دائم له مثله الصغر الضووريه مع
 الضووريه العامه ينتج ضووريه لان النتيجة كالصغر بعينها ومع المشروطه الخاصه
 ضووريه لادائمه لانضمام اللازم واما مع الصغر لكن القياس الصادق المقدمات
 لا يتبين منها لان القياس ملزوم للنتيجه فلما انظم القياس الصادق المقدمات فيها
 لزم صدق الملزوم بدون اللازم وانما مع العريضه العامه ينتج دائمه بجذوف
 الضروره احيى هي الختصه بالصغر منهما فلم يبق الا اللازم ومع العريضه الخاصه
 دائمه لادائمه بجذوف الضروره وضم اللازم واما القياس الصادق المقدمات
 لا ينظم منها ايضا كما عرفت والصغر اللازم مع احد العاملين ينتج دائمه ومع
 احد الخاصتين دائمه لادائمه ولا يصح في مقدمتها القياس منها ايضا كما عرفت
 لا يقال للمشروطه ان فترت بالضرره ما دام الوصف اتم الصغر اللازمه منها
 ضووريه كالضروريه لان الحكم في الكبريه بضووريه الاكبر لكل ما ثبت له لا واسطه فادام
 وصف لا واسطه مما يندوم له وصف لا واسطه هو الاوسط فيكون الاكبر ضرورة في قوله
 وان فترت بالضرره فلتبشرط الوصف لينتج الصغر الضووريه معواضه لادائمه
 للدلاله الكبريه على ان ضروريه الاكبر بشرط وصف لا واسطه فاللازم ليس لان الاكبر
 ضروري للاوسط بشرط وصف لا واسطه لكن للاوسط واجب الحد في عن النتيجة
 بخلاف ان لا يبيح ضروريه الاكبر لا نقل وصف لا واسطه اذا كان ضروريه

لا بد من كل ما ثبت له لا واسطه لكن لا واسطه مما ثبت له لا واسطه فيجوز ان يقال
 عن الاوسط فلم يتحقق ضرورة الصغر الى النتيجة واما في الامم الكبريه فلا بد من ارجح
 البين ايضا فان الكبريه تدل على ان الكبريه غير اعم لكل ما هو واسطه بالفعل
 والاصغر مما هو واسطه بالفعل فيكون الاكبر غير دائم له مثله الصغر الضووريه مع
 الضووريه العامه ينتج ضووريه لان النتيجة كالصغر بعينها ومع المشروطه الخاصه
 ضووريه لادائمه لانضمام اللازم واما مع الصغر لكن القياس الصادق المقدمات
 لا يتبين منها لان القياس ملزوم للنتيجه فلما انظم القياس الصادق المقدمات فيها
 لزم صدق الملزوم بدون اللازم وانما مع العريضه العامه ينتج دائمه بجذوف
 الضروره احيى هي الختصه بالصغر منهما فلم يبق الا اللازم ومع العريضه الخاصه
 دائمه لادائمه بجذوف الضروره وضم اللازم واما القياس الصادق المقدمات
 لا ينظم منها ايضا كما عرفت والصغر اللازم مع احد العاملين ينتج دائمه ومع
 احد الخاصتين دائمه لادائمه ولا يصح في مقدمتها القياس منها ايضا كما عرفت
 لا يقال للمشروطه ان فترت بالضرره ما دام الوصف اتم الصغر اللازمه منها
 ضووريه كالضروريه لان الحكم في الكبريه بضووريه الاكبر لكل ما ثبت له لا واسطه فادام
 وصف لا واسطه مما يندوم له وصف لا واسطه هو الاوسط فيكون الاكبر ضرورة في قوله
 وان فترت بالضرره فلتبشرط الوصف لينتج الصغر الضووريه معواضه لادائمه
 للدلاله الكبريه على ان ضروريه الاكبر بشرط وصف لا واسطه فاللازم ليس لان الاكبر
 ضروري للاوسط بشرط وصف لا واسطه لكن للاوسط واجب الحد في عن النتيجة
 بخلاف ان لا يبيح ضروريه الاكبر لا نقل وصف لا واسطه اذا كان ضروريه

لا بد من كل ما ثبت له لا واسطه لكن لا واسطه مما ثبت له لا واسطه فيجوز ان يقال
 عن الاوسط فلم يتحقق ضرورة الصغر الى النتيجة واما في الامم الكبريه فلا بد من ارجح
 البين ايضا فان الكبريه تدل على ان الكبريه غير اعم لكل ما هو واسطه بالفعل
 والاصغر مما هو واسطه بالفعل فيكون الاكبر غير دائم له مثله الصغر الضووريه مع
 الضووريه العامه ينتج ضووريه لان النتيجة كالصغر بعينها ومع المشروطه الخاصه
 ضووريه لادائمه لانضمام اللازم واما مع الصغر لكن القياس الصادق المقدمات
 لا يتبين منها لان القياس ملزوم للنتيجه فلما انظم القياس الصادق المقدمات فيها
 لزم صدق الملزوم بدون اللازم وانما مع العريضه العامه ينتج دائمه بجذوف
 الضروره احيى هي الختصه بالصغر منهما فلم يبق الا اللازم ومع العريضه الخاصه
 دائمه لادائمه بجذوف الضروره وضم اللازم واما القياس الصادق المقدمات
 لا ينظم منها ايضا كما عرفت والصغر اللازم مع احد العاملين ينتج دائمه ومع
 احد الخاصتين دائمه لادائمه ولا يصح في مقدمتها القياس منها ايضا كما عرفت
 لا يقال للمشروطه ان فترت بالضرره ما دام الوصف اتم الصغر اللازمه منها
 ضووريه كالضروريه لان الحكم في الكبريه بضووريه الاكبر لكل ما ثبت له لا واسطه فادام
 وصف لا واسطه مما يندوم له وصف لا واسطه هو الاوسط فيكون الاكبر ضرورة في قوله
 وان فترت بالضرره فلتبشرط الوصف لينتج الصغر الضووريه معواضه لادائمه
 للدلاله الكبريه على ان ضروريه الاكبر بشرط وصف لا واسطه فاللازم ليس لان الاكبر
 ضروري للاوسط بشرط وصف لا واسطه لكن للاوسط واجب الحد في عن النتيجة
 بخلاف ان لا يبيح ضروريه الاكبر لا نقل وصف لا واسطه اذا كان ضروريه

2.

آه بنار علی السورام کیون
والا لا شفیق

فوقہ اسلامیہ پاکستان

عن أبيه

عبدالله بن عبدالمطلب

عقود

ان ائمتہ علیہ السلام

مكتبة المؤلف

انتاج اصناف

سید بن طاہر

٩

سید محمد علی

سازمان نظام مهندسی

८५

اختلافها مع الدوام الثالث التي هي الدائمة والعرضية لكن اختلافها مع الدائمة معقد
لجواز ان يكون الثابت الشيء بلا مكان مسلوبا عنه دائما كقولنا كل رومي فهو اسود
بلا مكان ولا شيء من الروم هو اسود دائما مع امتناع سلب الشيء عن نفسه ولولنا ذلك لكان
لا شيء من الزك باسود دائما مع امتناع الجاهل بالزك من عدم هذا الاختلاف مع اختلاف الممكنة الصغرى
مع العرضيتين اما مع العرضية العامة فذلك الدائمة لغرض وعمق الاخص وجوب عدم
الامتاع واما مع العرضية الخاصة فعدم انتاج العرضية العامة مع الممكنة وعدم
انتاج الدوام ايضا لان الاصل لما كان مخالفا للممكنة في الكيف كان الدوام
موافقا له في الكيف ولا انتاج في هذا الشكل من المتفقين في الكيف ومقوله
ينتج العرضية الخاصة مع الممكنة بخبرها يكون العرضية الخاصة معها عقيمة اذا
بانتاج القضية المركبة مع قضية اخرى انتاج احد خبريها معها ومن ههنا
شبههم يقولون القياس من بسيطتين قياس واحد ومن مركبة وبسيطة
قياسان ومن مركبتين اربعة اقيسة فان كان المنجم منها قياسا واحد كان
نتيجة القياس بسيطة ولا مركبة النتائج وجعلت نتيجة القياس اما الثاني
وهو ان الممكنة اذا كانت كبرى لا تستعمل الامم الضوذية المطلقة فانه قد تبين
من الشروط الاول ان الممكنة الكبرى مع غير الضوذية والدائمة عقيمة لعدم
صدق الدوام على الصغرى وعدم كون الكبرى هي القضايا الست فلا استعملت
الممكنة الكبرى مع غير الضوذية لكان اختلافها مع الدائمة وهو غير منجز
لجواز ان يكون المسلوب عن الشيء بلا مكان ثابتا له دائما كقولنا كل رومي
ابيض دائما ولا شيء من الرومى بابيض بلا مكان مع امتناع المسلوب لوقلتنا

۱۰۰

[illegible]

سازمان اسناد و کتابخانه ملی جمهوری اسلامی ایران

الحمد لله

فقالوا يا محمد اقول انك سخط
الانبياء والائمة والافسدة
السنين

مجلس القضاء
الاول
الاول

عبدالحق صاحب

مع هدايت و مشاورت و تدوين
تأليف و تحرير و تدوين
مؤلفه

انقلاب اعظمی کی روشنی میں
موجودہ دور کی دنیا کی
دائیں بائیں کی

او اوستا

فقد التوجه واضح
فقد التوجه واضح

1

بدل الكبير ولا شئ من الهند بأبيض بالأمكن استعمل لا يجاب **قال** النتيجة حادثة
ان صدق الدوام على احد مقدميه ولا نكنا لصغر محض فاعنا الاول دوام والا ضرورية
والضرورية اية ضرورية كانت **اقول** الاختلاطات النتيجة في هذا الشكل عجيب
مقتضى الشرطين اربعة وقانون ان الشرط الاول اسقط سبعة وسبعين اختلاطا
وهي الحاصلة من ضرب احد عشرة مقتر في سبع كبريات والشرط الثاني اسقط ثمانية الممكنين
الصغير من الكبرى الزائدة والفرقتين والكبير مع الزائدة والضابطة في نتائجها ان
الدوام امان يصلح على احدى المقدمتين بان تكون ضرورية او دائمة او اصدقا
فان صدق الدوام على احدى المقدمتين فالنتيجة دائمة والا فالنتيجة كالصغر
ينظر حذف قيدي الوجود والادوام والا ضرورية منها وحذف الضرورية منها سواء
كانت وصفية او قوتية امان النتيجة كالقوتية الزائدة او كالصغر فيما للبراهين
المذكورة في المطلقات من الخلف والعكس للافتراض مثلك اذا صدق كل ج ب
بالاطلاق ولا شئ من ا ب بالضرورة او دائما فانه شئ من ج دائما ولا بعض
ج ا بالاطلاق ونجعله صغرا كبيرا القياس هكذا اجب ج ا بالاطلاق ولا شئ
من ا ب بالضرورة او دائما فيخرج من الاول بعض ج ليس ب ا لضرورة او دائما وقد كان
لا ج ب بالاطلاق هذا خلف او بعكس الكبير الى الاشئ من ب دائما ليس يتم
النتيجة المطلوبة ومن ههنا يظهر ان السالبة الضرورية لم تنكس كنفسها
ينجز الضرورية في هذا الشكل ضرورية فلما لم يبين ذلك لمقص في النتيجة على ان
لا يقال المقدمتان اذا كانتا ضروريتين لم يكن بد من صدق النتيجة ضرورية لان
الادام اذا كان ضروريا البتة لا يجد الطرفين ضروريا السلب من الاخر

[illegible]

اولاً في كل سنة من سنة ١٢٨٠ هـ الى سنة ١٢٨٩ هـ
ثانياً في كل سنة من سنة ١٢٩٠ هـ الى سنة ١٢٩٩ هـ
ثالثاً في كل سنة من سنة ١٣٠٠ هـ الى سنة ١٣٠٩ هـ
رابعاً في كل سنة من سنة ١٣١٠ هـ الى سنة ١٣١٩ هـ
خامساً في كل سنة من سنة ١٣٢٠ هـ الى سنة ١٣٢٩ هـ
سادساً في كل سنة من سنة ١٣٣٠ هـ الى سنة ١٣٣٩ هـ
سابعاً في كل سنة من سنة ١٣٤٠ هـ الى سنة ١٣٤٩ هـ
ثامناً في كل سنة من سنة ١٣٥٠ هـ الى سنة ١٣٥٩ هـ
تاسعاً في كل سنة من سنة ١٣٦٠ هـ الى سنة ١٣٦٩ هـ
عاثاً في كل سنة من سنة ١٣٧٠ هـ الى سنة ١٣٧٩ هـ
الحاشية الاولى من سنة ١٢٨٠ هـ الى سنة ١٢٨٩ هـ
الحاشية الثانية من سنة ١٢٩٠ هـ الى سنة ١٢٩٩ هـ
الحاشية الثالثة من سنة ١٣٠٠ هـ الى سنة ١٣٠٩ هـ
الحاشية الرابعة من سنة ١٣١٠ هـ الى سنة ١٣١٩ هـ
الحاشية الخامسة من سنة ١٣٢٠ هـ الى سنة ١٣٢٩ هـ
الحاشية السادسة من سنة ١٣٣٠ هـ الى سنة ١٣٣٩ هـ
الحاشية السابعة من سنة ١٣٤٠ هـ الى سنة ١٣٤٩ هـ
الحاشية الثامنة من سنة ١٣٥٠ هـ الى سنة ١٣٥٩ هـ
الحاشية التاسعة من سنة ١٣٦٠ هـ الى سنة ١٣٦٩ هـ
الحاشية العاثة من سنة ١٣٧٠ هـ الى سنة ١٣٧٩ هـ

وَأَنَا لَكُمْ نَصِيحٌ بِمَا رَأَيْتُكُمْ عَلَيْهِ
وَأَنَا لَكُمْ مَوَدَّةٌ مِمَّا بَيْنَ الْأَافِئَةِ

مفتی محمد رفیع الرحمن صاحب مدظلہ العالی

الصفحة ١٨٨ من أصل ١٩٠

پیشوئیہ و مولوی علی محمد صاحب

فان كان حكمه وعقوبه
مما لا يوجب في المثال له

میں نے اس کی طرف سے کوئی جواب نہیں دیا۔

کتابت فیروز کلاں

آپ کا نام: محمد عیسیٰ خان
آپ کا پتہ: لاہور، پاکستان
آپ کا تعلق: پاکستان

يكون احد الطرفين ضرورياً السلب عن الآخر فكان بين الطرفين مبانية ضرورية فيكون
نتيجة الطرفين ضرورية لا نأقول الحكم في المقدتين ليس لان بالوسط ضرورة الثبوت
لذات احد الطرفين وضرورة السلب عن ذات الآخر واللازم منه ان احد الطرفين
السلب عن ذات الآخر وهو ليس المطلوب بل المطلوب ان وصف احد الطرفين ضرورة السلب
عن ذات الآخر كاللزم من ضرورة سلب الذات ضرورة سلب الوصف نصدق قولنا
في المثال المشهور لا شئ من الحمار يفرس بالضرورة وكل مركوب ينفرس بالضرورة
مع كذب قولنا لا شئ من الحمار مركوب زيد بالضرورة لان كل حمار مركوب زيد بالضرورة
واما حذف قيد الوجود من الصغرى فلا ينافي ان كانت مع كبريسبطة كان قيد وجودها
موافقاً لها في الكيف والكانات مع مركبة في شئهم اصلها كما ذكرنا ولا هم قيد وجودها
لان قيد الوجود اما مطلقاً او ممكنات او مطلقة او ممكنة ولا انتاج في هذا
الشكل منهما واما حذف الضرورة من الصغرى فلا ينافي المقدان المذكوران
لا يصدق على الصغرى فلو كان فيها ضرورة كانت اما الضرورة المشروطة
والضرورة الوقتية او الضرورة المتشقة وخص الاختلاطات من احدنا ومن
مقدمة اخرى الاختلاط من مشروطتين ومن وقتية ومشترطة والضرورة
فيهما لم تعد الى النتيجة اما في الاختلاط من المشروطتين فلا بد
الوسط فيهما ضرورياً الثبوت لمجموع ذات احد الطرفين ووصفه
وضرورة السلب عن مجموع ذات الطرف الآخر ووصفه ولا يلزم منه الا
النتيجة الضرورية بين المجموعين والمطلب ضرورة منافاة وصف احد الطرفين
لمجموع ذات الطرف الآخر ووصفه وهو غير لازم واما في الاختلاط من الوقتية

[illegible]

١٤٥

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

الكبرى غير الاربع ولا انعكس الصغرى بهذا وقاعنه الاول دوم من كانت الكبرى احدى
العاضتين ومضمونها اليها ان كانت احدى الخاصيتين **اقول** شرط الساج الشكل
الثالث خشيحة يكون الصغرى فعلية لانها لو كانت ممكنة لم يلزم تعدى الحكم
من الاوسط الى الاصغر لان الحكم في الكبرى على ما هو اوسط بالفعل والاوسط
ليس باصغر بالفعل بل بالامكان فجاوان لا يصدق الاصغر بالفعل على الاوسط
فلم ينزج الاصغر تحته فلا يلزم من الحكم بالكبرى على الاوسط الحكم على الاصغر
كما اذا فرضنا ان زيد يركب الفرس ولم يركب الحمار وعمر يركب الحمار ودون نفرس
يصدق قولنا كلما هو مركوب زيد مركوب عمر وبالامكان وكل مركوب
زيد نفرس بالفعل مع كذب قولنا بعض ما هو مركوب عمر مركوب فرس
بالفعل بل بالامكان العام لان كل ما هو مركوب عمر حمار بالضرورة فلما لا يصدق
مركوب عمر وبالفعل على مركوب زيد لم ينزج تحته حتى يتعدى الحكم منه اليه
وباعتبار هذا الشرط سقط من الاختلافات الممكنة الاتفاق اذ شئت وعشرون
اختلافا وبقيت الاختلافات المتبعة مائة وثلاثة واربعين والكبرى فيها
انما ان يكون احدى الوصفيات الاربع اذ لا تكون فان لم يكن احد
الوصفيات الاربع بل احد القسم كانت النتيجة جهة الكبرى بعينها
وان كانت احدى الاربع فالنتيجة انعكس الصغرى محذ وقاعنه الاول دوم
ان كان العكس مفيداً به ومضمونها اليه لا دوام الكبرى كانت احدى الخاصيتين
انما ان النتيجة كالكبرى انعكس الصغرى فبالطريق المذكورة من الخلف
والعكس والا فتراض فلما سبق بيانها واما هذا في اللود دوم من عكس الصغرى

وضعی

د

۱۰۰

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين

تاریخ

١٢٠

[illegible]

[illegible]

الثالث ستة وأربعون وهي الحاصلة من الضعفين الذاهبتين مع
الفعليات الأحدى عشرة ومن الضعفيات المنضمطين والعزائتين
مع الست المنعكسة السوابق في الرابع والخامس ستة وستون وهي التي
تحصل من الضعفيات الفعلية احدى عشرة مع الستة المنعكسة السوابق في
السادس والثامن اثنا عشر تحصل من الضعفين الخاضعتين مع
الستة المنعكسة السوابق في السابع اثنان وعشرون تحصل من
الكبريين الخاضعتين مع الفعليات الاحدى عشرة والنتيجة في الضربين
الاولين عكس الضغري ان كانت ضرورية اود اسمية او كان
القياس من الستة المنعكسة السوابق والا فمطلقة عامة وفي الضروب
الثالث داهية ان كانت احدى المقدمتين ضرورية اود اسمية
والا فعكس الضغري وفي الرابع والخامس داهية ان كانت الكبرى
ضرورية اود اسمية والا فعكس الضغري محذور فاعنه الله ودام
وبيان الكل بالبراهين المذكورة في المطلقات وفي السادس
كما في الشكل الثاني بعد عكس الضغري وفي السابع كما في
الشكل الثالث بعد عكس الكبرى وفي الثامن كما في الشكل
الاول بعكس النتيجة بعد عكس الترتيب وباجملة لما كانت هذه
الضروب الثلاثة الاخيرة تترتب الى الاشكال الثلاثة المذكورة
لما ذكرنا من الطرق كانت نتائج تلك الاشكال بعينها في السادس
والسابع وبمعكسها في الثامن وعليك بمطالعة هذا الجهد ولي

1825.

ان علیہ السلام
 علیہ السلام
 ای فرزند
 علی بن ابی طالب
 علی بن ابی طالب
 علی بن ابی طالب
 علی بن ابی طالب

حدول نتائج الضربين الأولين

[illegible]

۱۸۳۶

جدول نتائج الصوب الثالث

كثير	نوروية	دائمة	مشروطة عامة	عرفية عامة	مشروطة خاصة	عرفية خاصة
ضرووية	دائم	دائم	دائم	دائم	دائم	دائم
دائم	دائم	دائم	دائم	دائم	دائم	دائم
مشروطة عامة	دائم	دائم	عرفية علمية	عرفية عامة	عرفية علمية	عرفية علمية
عرفية عامة	دائم	دائم	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية علمية	عرفية علمية
مشروطة خاصة	دائم	دائم	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية علمية	عرفية علمية
عرفية خاصة	دائم	دائم	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية علمية	عرفية علمية
مطلقة عامة	دائم	دائم	عقيدة	عقيدة	عقيدة	عقيدة
وجودية لادائمة	دائم	دائم	عقيدة	عقيدة	عقيدة	عقيدة
وجوبية لادائمة	دائم	دائم	عقيدة	عقيدة	عقيدة	عقيدة
وقفية	دائم	دائم	عقيدة	عقيدة	عقيدة	عقيدة
منشورة	دائمة	دائم	عقيدة	عقيدة	عقيدة	عقيدة

جدول نتائج الصوب الرابع والخامس

ضرب	ضرووية	دائمة	مشروطة عامة	عرفية عامة	مشروطة خاصة	عرفية خاصة
ضرووية	دائمة	دائمة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة
دائمة	دائمة	دائمة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة
مشروطة عامة	دائمة	دائمة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة
عرفية عامة	دائمة	دائمة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة
مشروطة خاصة	دائمة	دائمة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة
عرفية خاصة	دائمة	دائمة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة
مطلقة عامة	دائمة	دائمة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة
وجودية لادائمة	دائمة	دائمة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة
وجوبية لادائمة	دائمة	دائمة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة
وقفية	دائمة	دائمة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة
منشورة	دائمة	دائم	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة

وكتبت

من مظاهر الامور
التي لا يمكن ان
تكون الا في
الاشياء
التي لا يمكن ان
تكون الا في
الاشياء
التي لا يمكن ان
تكون الا في
الاشياء

فان كان الطرف غير المشترك فهو احد جزاء النتيجة وان كان الطرف المشترك
فالواقع مضمون المنفصلة الثانية واما الطرف المشترك فيجزم الطرفان المشتركان
على الصدق ويصدق نتيجة التاليف وهي الجزاء الاخر من النتيجة او الطرف الغير المشترك
وهو الجزاء الثالث منها نا الواقع لا يخرج عن نتيجة التاليف وعن الطرفين الغير المشتركين
ويصدق الاشكال الاربعة في هذا القسم ايضا بحسب الطرفين المتضادين
ويعتبر فيهما ان يكونا على شرائط الانتاج المستبوية بين الحملتين
قال القسم الثالث ما يتركب من الحملية والمتصلة والمطروح منه ما كانت
الحملية كبرى والشركة مع تالي المتصلة ونتيجة متصلة مقدما مقدما المتصلة
وتاليها نتيجة التاليف بين التالى والحملية كقولنا كلما كان آب نجم وكل دة ينجم
كلما كان آب فكل ج دة وينصدق فيه الاشكال الاربعة والشرائط المعتبورة بين
الحمليتين معتبرة ههنا بين التالى والحملية **اقول** القسم الثالث من التاليف
الشرطية ما يتركب من الحملية والمتصلة والحملية فيه اما ان تكون صغرى وكبرى
وايا ما كان فالمشترك لها اما تالى المتصلة او مقدما منها فبذلك اربعة اقسام
لان المطروح منها نا كانت الحملية كبرى والشركة مع تالي المتصلة وشرطا اتاجه
اليجاب المتصلة والنتيجة متصلة مقدما مقدما المتصلة وتاليها نتيجة
التاليف بين التالى والحملية كقولنا كلما كان آب نجم وكل دة ينجم كلما
كان آب نجم لانه كلما صدق مقدم المتصلة صدق التالى مع الحملية اما
صدق للتالى فظم واما صدق الحملية فلا نه صادقة في نفس الامر فيكون
صادقة على ذلك التقدير وكلما صدق التالى مع الحملية صدق

فقطی ۱۸۸

[illegible]

اخر اقسام الاقترانيات الشريطية ما يتركب من المتصل والمفصل ولا شركة بينهما اما
 جزء تام منهما او في جزء غير تام منهما او في جزء تام من احد الخواص او في جزء
 اقسام ثلاثة اقتصر المصطلح على القسمين الاولين كل منهما ينقسم الى قسمين لان المتصلة
 فيها اما ان تكون متصلة او كبرى لكن المطبوع منهما ما يكون المتصلة متصلة والمفصلة
 موجبة كبرى اما الاول وهو ما يكون الشركة في جزء تام من المقدمتين فالمفصلة
 اما مانعة الجمع او مانعة الخلو فان كانت مانعة الجمع كقولنا كلما كان ابيض
 او قد يكون اما ج د او د ز مانعة الجمع ينجم دائما او قد يكون اما ب او د لان ج د
 لازم لآب و د ز منجم الاجتماع مع ج د كليهما كان او ج زيا فيكون د منجم الاجتماع
 مع آب كذلك لان اجتماع اجتماع مع الاو د دائما في الجملة يستلزم اجتماع اجتماع
 مع المزدوم دائما او في الجملة وان كانت مانعة الخلو كما في المثال المذكور ينجم قد يكون
 اذ الم يكن آب قية لان نقیض الاوسط وهو نقیض ج د يستلزم طر في النتيجة
 اعني نقیض آب غير د ز اما انه يستلزم نقیض آب فلاون نقیض الاو د يستلزم
 نقیض المزدوم واما انه يستلزم غير د ز فليس الخلو بين ج د و د ز وكل امرين
 بينهما من الخلو يستلزم نقیض كل واحد منهما غير الآخر على ما هو في تارة من الشريطية
 واذا استلزم نقیض الاوسط للطرفين انجم من الشكل الثالثان نقیض آب يستلزم
 غير د ز وهو المطر واما الثاني وهو ما يكون الشركة في جزء غير تام من المقدمتين
 فليكن المتصلة مانعة الخلو كقولنا كلما كان آب فكل ج د و د ز اما كاحه او د ز
 ينجم كلما كان آب فلها كل ج د او د ز لانه كلما فرض آب كان ج د فالواو د ج من
 المتصلة اما كل د ز او د ز فان كان د ز فالواو د ج على سبيل آب بل ج د وكل د ز

ج
 د
 هـ
 ز
 ح
 ط
 ي
 ك
 ل
 م
 ن
 س
 ع
 ف
 ق
 ر
 ش
 ت
 ث
 ج
 د
 هـ
 ز
 ح
 ط
 ي
 ك
 ل
 م
 ن
 س
 ع
 ف
 ق
 ر
 ش
 ت
 ج
 د
 هـ
 ز
 ح
 ط
 ي
 ك
 ل
 م
 ن
 س
 ع
 ف
 ق
 ر
 ش
 ت

١٩١

والاستثنائ من شرطه في القياس الاستثنائي في القياس الاستثنائي في القياس الاستثنائي في القياس

وهما يستلزمان كل حجة وان كان قد رفعه فقد برآب يكون الواقع اما كماله او جزءه
 المظهر هذا كله مما اجملى في الاستثنائيات الشرطية واما بيان تفاصيلها فهو مما لا يليق
 بالمختصرات **قال** الفصل الرابع في القياس الاستثنائي وهو مركب من مقدمتين
 احدهما شرطية والاخرى وضع لاحد جزئيهما او رفعه ليلزم وضع الاخر او رفعه
 ويجب انجاب الشرطية ولزومية المتصلة وعنادية المفصلة وكليةها او كلية الرقعة
 او الرفع ان لم يكن وقت الاتصال والانفصال هو بعينه وقت الوضع والرفع
اقول من كان القياس الاستثنائي ما يكون عين النتيجة او نقيضها اما ان يكون فيه
 بالفعل فالمدكور فيه من النتيجة او نقيضها اما مقدمة من مقدم مائه وهو مركب ولا
 يلزم اثبات الشيء بنفسه او بنقيضه او جزء من مقدمته والمقدمة التي جزءها قضية
 تكون شرطية والاخرى وضعية فالقياس الاستثنائي ما يكون مركبا من
 مقدمتين احدهما شرطية والاخرى وضعية او اثبات لاحد جزئيهما او رفعه
 نفيه ليلزم وضع الجزء الاخر او رفعه كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالتها موجود
 لكن الشمس طالعة ينتج ان النهار موجود ولكن النهار ليس موجود ينتج ان
 الشمس ليست بطالعة وكقولنا وانما امان يكون هذا العدد زوجا او فردا
 لكن هذا العدد زوج ينتج انه ليس بهر د ولكنه ليس بزوج ينتج انه فرد في
 المتصلات ينتج الوضع الوضع والرفع والرفع وفي المتصلات ينتج الوضع الوضع
 وبالعكس فتعقبوني انتاج هذا القياس شرطه احدى هاتين الشرطيتين موجبة
 فانها ان كانت سالبة لم ينتج شيئا لا الوضع ولا الرفع فان معنى الشرطية السالبة
 سلب اللزوم والعناد واذ لم يكن بين الامور لزوم او عناد لم يلزم من وجود احدها

والاستثنائ من شرطه في القياس الاستثنائي في القياس الاستثنائي في القياس الاستثنائي في القياس

١٩٢

والاستثنائ من شرطه في القياس الاستثنائي في القياس الاستثنائي في القياس الاستثنائي في القياس

دأئها كما يصح قولنا قد يكون إذا كان الواجب جزءا كان الجزء موجودا من الشكل الثالث
 والواجب جزء دأئها ولا يلزم منه أن يكون الجزء موجودا في الجهة لأن اللزوم منها إنما
 هو على وضع اجتماع الواجب الجزئي في الجزء وهو ليس بواقع أصلا **قال** الشرطية
 الموضوعية فيه أن كانت منفصلة فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي استثناء
 نقيض التالي ينتج نقيض المقدم ولا يبطل اللزوم دون العكس في شئ منهما
 لاحتمال كون التالي اعم من المقدم وإن كانت منفصلة فإن كانت حقيقية فاستثناء
 عين أي جزء كان ينتج نقيض الآخر لاستحالة الجمع استثناء نقيض الجزء كان ينتج
 عين الآخر لاستحالة الخلو وإن كانت مانعة المجمع ينتج القسم الأول فقط لا متناع
 الاجتماع دون الخلو وإن كانت مانعة الخلو ينتج القسم الثاني فقط لا متناع
 الخلو دون المجمع **اقول** الشرطية التي هي جزء القياس الاستثنائي ما متصلة
 او منفصلة فان كانت متصلة ينتج استثناء عين مقدمها عين التالي ولا يلزم
 للعكس الا يلزم عن الملزوم فيبطل اللزوم واستثناء نقيض تابعها نقيض
 المقدم ولا يلزم وجوده ولا يلزم من اللازم فيبطل اللزوم ايضا دون العكس **ثم**
 لا ينتج استثناء عين التالي عين المقدم ولا استثناء نقيض المقدم نقيض التالي
 لجواز أن يكون التالي اعم من المقدم فلا يلزم من وجود اللازم وجود الملزوم
 وكما من عدم الملزوم عدم اللازم وإن كانت منفصلة فإن كانت حقيقية ينتج
 استثناء عين أي جزء كان نقيض الآخر لا متناع المجمع بينهما واستثناء
 نقيض أي جزء كان عين الآخر لا متناع الخلو عنهما فيكون لها اربع نتائج
 اثان باعتبار استثناء العين دأئها باعتبار استثناء النقيض كقولنا

قوله القياس في العلم لا يكون في الشيء بل في العقل
 قوله القياس في العلم لا يكون في الشيء بل في العقل
 قوله القياس في العلم لا يكون في الشيء بل في العقل

اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا لكنه زوج فهو ليس بغير ذلك لكنه فرد فهو ليس بزوج
 لكنه ليس بزوج فهو غير ذلك ليس بزوج فهو زوج وان كان مانعة الجمع لشيء القسم الاول
 فقط اي استثناء عين اي جزء كان نفقيض الآخر لا متناع الاجتماع بينهما ولا يستقيم
 استثناء نفقيض شيء من جزئيهما عين الآخر كما اذا ارتفعوا فليكون لها استنتاج حسب
 استثناء العين كقولنا اما ان يكون هذا الشيء شجر او حجر لكنه شجر فهو ليس بحجر لكنه
 حجر فهو ليس بشجر وان كانت مانعة لحوالتيه القسم الثاني فقط اي استثناء نفقيض
 اي جزء كان عين الآخر لا متناع ارتفع لهما كلايته استثناء عين شيء من
 جزئيهما نفقيض الآخر لا مكان اجتماعهما فيكون لها ايم نتيجتان بحسب استثناء النفقيض
 كقولنا اما ان يكون هذا الشيء لا شجر الا حجر لكنه شجر فهو لا حجر لكنه حجر فهو لا شجر
قال الفصل الخامس في لائق القياس وهو اربعة الاول القياس المركب وهو ما
 يتركب من مقدمات يلزم بعضها نتيجة يلزم منها ومن مقدمات اخره نتيجة
 وهما جزئ الى ان يحصل المقدم وهو اما موصول التتابع كقولنا كل ج ب وكل ب د
 فكل ج د ثم ج ب د وكل ج ب فكل ج ب د وكل ج ب فكل ج ب د وكل ج ب فكل ج ب د
 كقولنا كل ج ب وكل ب د وكل ج ب فكل ج ب د وكل ج ب فكل ج ب د وكل ج ب فكل ج ب د
 قياس مركب من مقدمات ينتج منها مقدمتان منها نتيجة وهي مع المقدمة لآخره
 ينتج لآخره وهما جزئ الى ان يحصل المقدم ذلك فاذا كان القياس للنتيجة
 للمحتاج مقدم متناه واحد فهما الى كسب قياس اخر كذلك الى ان ينقضي الكسب
 الى المبادئ البدئية فيكون هناك قياسات منزوية بحصول المطلوب لهذا
 سمي قياسا موكبا فان حوكم بنتائج تلك القياس من موصول التتابع لوصل

١٩٥

قوله القياس في العلم لا يكون في الشيء بل في العقل
 قوله القياس في العلم لا يكون في الشيء بل في العقل
 قوله القياس في العلم لا يكون في الشيء بل في العقل

جزئياً لأنه لأن الحكم لو كان موجوداً في جميع جزئياته لم يكن استقراء بل قياساً مقسماً ونبيح استقراء لان مقدّماته لا تحصل بالقياس الجزئيات لكننا كل حيوان يخرج فله الأسفل عند المضغ لان الإنسان والبهائم والنسباع كذلك وهو لا يعيد اليقين لجواز وجود جزئي آخر لم يستقر ويكون حكمه مخالفاً لما استقر كالتمساح في مثلاً ذلك قال الرابع التمثيل وهو اثبات حكم في جزء وجد في جزئي آخر لكنه مشترك بينهما كقولهم العالم مؤلف فهو حادث كالبيت اشتبهت عليه المشتراك بالذرات وبالانقسام غير الموددين النفي والاثبات كقولهم علة الحدوث أم لا التأليف كذلك والآخرين بالاطلاق بالتخالف فتعين الاول وهو ضعيف لتمام الدوران فلا يجوز الاخير من العلة وسائر الاشتراطات من ادعى انها ليست بعلة واما التقسيم فالخصم ممنوع لجواز عليته غير المذكور وبقد يرسل على التمثيل المشترك في القيس عليه لا يلزم عليته في القيس لجوازه ان يكون خصوصية القيس عليه شرطاً للعلية او خصوصية القيس مائة عنها اقول التمثيل اثبات حكم واحد واعداً على جملته في جزئه اخر لكنه مشترك بينهما والتفاهة يسمى منه قياساً والجوهر الاول فرعاً والثاني اصلاً والمشتراك علة وجامعاً كما يقال العالم مؤلف فهي حادثة كالبيت يعني البيت حادث لانه مؤلف وهذه العلة موجودة في العالم فيكون حادثاً كالبيت واشتبها عليه المشترك بوجهين احدهما الدوران هو اقتران الشئ بنوعه وجوداً او عدماً كما يقال الحادث دائر مع التاليف وجوداً وعدمه فانما هو في البيت واما عدم ما في الواجب تماماً والدوران آية كون المبدء علة للارثيكون التاليف علة للحادث وثانياً ينوما السيرة والتقسيم وهو اراد اوصافه واصول

6.19

قیود و ضوابط
 و جود و عدم الوجود
 عبدالحکیم

الحكمة في العلم والاعتقاد
من حيثها ما لا يتصور في غيره

الاعتقاد في العلم والاعتقاد
من حيثها ما لا يتصور في غيره

الاعتقاد في العلم والاعتقاد
من حيثها ما لا يتصور في غيره

الاعتقاد في العلم والاعتقاد
من حيثها ما لا يتصور في غيره

التي يحكمها بواسطة لا تغيب عن الذهن عند تصور حدها كالحكم بان الاربعة زوج
لا تقسم بانها غيبا وبين **اقول** كما يجب على المنطق النظري صورة الاربعة لان الحكم
عليه المنطقي موادها الكلية حتى عكسه الاحراز عين الخطا في الفكر من جهة
الصورة والمادة ومواد الاربعة اما يقينية او غير يقينية واليقين هو اعتقاد
بانه كذا مع اعتقاد بانه لا يمكن ان يكون الا كذا الاعتقاد امطابقا لتسليم غير ممكن
الزوال قبل القيد الاول يخرج النظر بالثاني الجمل المركب بالثالث اعتقاد للقدما ما
اليقينية فضروريات وهي مباد اول في الانساب نظريات اما الضروريات
نسبت لان الحكم بصحة القضايا اليقينية اما العقل او الحس والمركب منهما
لا يختص بالمدرك في الحس العقل فان كان الحكم هو العقل فاما ان يكون
حكم العقل مجرد تصور الطرفين او بواسطة فان كان الحكم مجرد تصورهما
سميت تلك القضايا اوليات كقولنا الكلى عظيمة من الجودولن يمكن
حكم العقل مجرد تصور الطرفين بل بواسطة فلا بد ان لا تغيب
الواسطة عن الذهن عند تصورهما ولا يمكن تلخيص القضايا بمبادئ
او ويسمى قضايا قياسا تيمنا معنا كقولنا الاربعة زوج فان تصور الاربعة الزوج
تصور لا تقسام بمقتضى ما في الحال وترتيب في ذهنة ان الاربعة منقسمة بمقتضى
وكل منقسم غيبا وبين فهو زوج ففي قضية قياسا معنا في الذهن وان كان
الحكم هو الحس فهو للشاهدات فان كان من الحواس الظاهرة سميت
حسبا كالحكم بان الشمس مضيئة وان كان من الحواس الباطنة سميت
وجدانيات كالحكم بان لنا خافا وغضبنا وان كان من الحواس العقل

الاعتقاد في العلم والاعتقاد
من حيثها ما لا يتصور في غيره

الاعتقاد في العلم والاعتقاد
من حيثها ما لا يتصور في غيره

الاعتقاد في العلم والاعتقاد
من حيثها ما لا يتصور في غيره

الاعتقاد في العلم والاعتقاد
من حيثها ما لا يتصور في غيره

الاعتقاد في العلم والاعتقاد
من حيثها ما لا يتصور في غيره

١٩٩

الاعتقاد في العلم والاعتقاد
من حيثها ما لا يتصور في غيره

الاعتقاد في العلم والاعتقاد
من حيثها ما لا يتصور في غيره

الاعتقاد في العلم والاعتقاد
من حيثها ما لا يتصور في غيره

فيكون حسن السمع او غيره فان كان حسن السمع ففي التواترات
 فاضاها يحكم العقل بها بواسطة السمع من جم كثير لحال العقل لواطهم على
 الكذب كالحكم بوجود ملكة وتبعلا و صلبه الشهادات غير مخصوصة في عدل الحاكم
 بكمال العدد حصول اليقين ومن الناس من علق عد التواترات وليس بشي وان كان
 غير حسن السمع فاما ان يحتاج العقلاء في الحزم الى تكرار الشهادات مرة بعد اخرى
 او لا يحتاج فان احتياج ففي المجرىات كالحكم بان شرب السفوفيا مشهور بواسطة
 مشاهدات متكررة وان لم ينحصر الى تكرار المشاهدة ففي الحدسيات كالحكم
 بان نور القمر مستفاد من الشمس لاختلف تشككاته النورية بحسب اختلاف
 اوضاعه من الشمس قربا وبعدا والتحد من حوسرة الانتقال من المبادئ الى
 المطالب يقابله الفكر فانه حركة الذهن نحو المبادئ ورجوعها عنه الى المطالب
 فلا بد فيه من حركتين بخلاف الحدس اكل حركة فيه اصلا والانتقال فيه
 ليس بحركة فان الحركة تدريجية الوجود والانتقال فيه الى الوجود حقيقة
 ان يستفهم المبادئ المترتبة للذهن فيحصل العلم فيه والمجرىات والحدسيات
 ليست بحاجة على الغير لانه لا يحصل له الحدس او التجربة المقيدان للعلم بهما

قال والقياس المولف من هذه الستة يستقي بدعاها وهو المسمى وهو
 الذي يكون الحد الاوسط فيه علة للنسبة في الذهن والعين كقولنا
 هذا متعفن الاخلاط وكل متعفن الاخلاط فهو محموم فهذا محموم واما اني
 وهو الذي يكون الحد الاوسط فيه علة للنسبة في الذهن فقط كقولنا
 هذا محموم وكل محموم فهو متعفن الاخلاط فهذا متعفن الاخلاط

فيكون حسن السمع او غيره فان كان حسن السمع ففي التواترات
 فاضاها يحكم العقل بها بواسطة السمع من جم كثير لحال العقل لواطهم على
 الكذب كالحكم بوجود ملكة وتبعلا و صلبه الشهادات غير مخصوصة في عدل الحاكم
 بكمال العدد حصول اليقين ومن الناس من علق عد التواترات وليس بشي وان كان
 غير حسن السمع فاما ان يحتاج العقلاء في الحزم الى تكرار الشهادات مرة بعد اخرى
 او لا يحتاج فان احتياج ففي المجرىات كالحكم بان شرب السفوفيا مشهور بواسطة
 مشاهدات متكررة وان لم ينحصر الى تكرار المشاهدة ففي الحدسيات كالحكم
 بان نور القمر مستفاد من الشمس لاختلف تشككاته النورية بحسب اختلاف
 اوضاعه من الشمس قربا وبعدا والتحد من حوسرة الانتقال من المبادئ الى
 المطالب يقابله الفكر فانه حركة الذهن نحو المبادئ ورجوعها عنه الى المطالب
 فلا بد فيه من حركتين بخلاف الحدس اكل حركة فيه اصلا والانتقال فيه
 ليس بحركة فان الحركة تدريجية الوجود والانتقال فيه الى الوجود حقيقة
 ان يستفهم المبادئ المترتبة للذهن فيحصل العلم فيه والمجرىات والحدسيات
 ليست بحاجة على الغير لانه لا يحصل له الحدس او التجربة المقيدان للعلم بهما

فيكون حسن السمع او غيره فان كان حسن السمع ففي التواترات
 فاضاها يحكم العقل بها بواسطة السمع من جم كثير لحال العقل لواطهم على
 الكذب كالحكم بوجود ملكة وتبعلا و صلبه الشهادات غير مخصوصة في عدل الحاكم
 بكمال العدد حصول اليقين ومن الناس من علق عد التواترات وليس بشي وان كان
 غير حسن السمع فاما ان يحتاج العقلاء في الحزم الى تكرار الشهادات مرة بعد اخرى
 او لا يحتاج فان احتياج ففي المجرىات كالحكم بان شرب السفوفيا مشهور بواسطة
 مشاهدات متكررة وان لم ينحصر الى تكرار المشاهدة ففي الحدسيات كالحكم
 بان نور القمر مستفاد من الشمس لاختلف تشككاته النورية بحسب اختلاف
 اوضاعه من الشمس قربا وبعدا والتحد من حوسرة الانتقال من المبادئ الى
 المطالب يقابله الفكر فانه حركة الذهن نحو المبادئ ورجوعها عنه الى المطالب
 فلا بد فيه من حركتين بخلاف الحدس اكل حركة فيه اصلا والانتقال فيه
 ليس بحركة فان الحركة تدريجية الوجود والانتقال فيه الى الوجود حقيقة
 ان يستفهم المبادئ المترتبة للذهن فيحصل العلم فيه والمجرىات والحدسيات
 ليست بحاجة على الغير لانه لا يحصل له الحدس او التجربة المقيدان للعلم بهما

مقررہ ادائیگی کے بعد

[illegible]

[illegible][illegible]

لا تفتن في الدين
ولا تفتن في الدين
ولا تفتن في الدين
ولا تفتن في الدين

[illegible]

المخيرة لعقله حكم بالادليات دون المشهورات وهي قد تكون صادقة وقد تكون
 كاذبة بخلاف الادليات ولكل قوم مشهورات بحسب ادانهم وادابهم لكل اهل ملة
 ايضا مشهورات بحسب صناعاتهم ومنها المسلمات وهي قضايا مسلمة على الخصم
 وببينة عليها الكلام لدفعه سواء كانت مسلمة فيما بيننا خاصة او بين اهل
 العلم كتسليم الفقهاء مسائل اصول الفقه كما يستدل الفقيه على وجوب الزكاة
 في حجة ابالغة بقوله عليه الصلوة والسلام في المحل زكاة فلوقال الخصم هذا خبر
 واحد فلا ندر انه حجة فنقول له قد ثبت هذا في علم اصول الفقه ولا بد ان تأخذ
 بهذا مسلما والقياس المؤلف من المشهورات والمسلمات يسمى جبلا والغرض
 منه الزام الخصم واتناع من هو قاصر عن ادراك مقدمات البرهان وقتها
 المقبولات وهي قضايا تؤخذ من يعتقدها اهل الامم سماوي من المخرات
 والكرامات الانبياء والادلاء واملا اختصاصه بزيد عقل ودين
 كاهل العل والزهد وهي نابعة جدا في تعظيم امر الله تعالى والشفقة على
 خلق الله تعالى ومنها المظنونات وهي قضايا يلزم بها العقل حكما راجحاً
 نحو زينة فتيته كقولنا مكرن يطوف بالليل وكل من يطوف بالليل فهو
 سارق فتكون سارق والقياس المركب من المقبولات والمظنونات يسمى
 خطابية والغرض منها ترغيب الناس فيما ينفعهم من امور وما شتم ومعلوم
 كما يفعل الخطباء والوعاظ ومنها المخيلات وهي قضايا لا يتجمل بها فتيته شر
 النفس منها قضا وبسما فتشفر وترغب كما اذا قيل انحر يا فتية سيالة
 انبسطت النفس ورغبت في شربها واذا قيل الصلوة موهبة القبضت عنه

[illegible][illegible]

[illegible]

وتفرقت عنه والقياس المؤلف منها يسمى شعرا والغرض منه الفعل النفساني التعقيب
والترهيب يزيد في ذلك ان يكون الشعر على وزن لطيف او يشهد بمقتضى طلب
ومنها الوهميات وهي قضايا كاذبة يحكم بها الوهم في امور غير محسوسة وانما قيد بالامور
الغير المحسوسة لان حكم الوهم في المحسوسات ليس بخاذل كما اذا حكم بحسن
الحسناء وفيهم الشوماء وذلك لان الوهم قوي جسمية لا فنان بل يشترك بها
الحجيات المنزوعة من المحسوسات فهي تابعة للحس فاذا حكم على
المحسوسات كان حكما صحيحا وان حكم على غير المحسوسات باحكامها كانت
كاذبة كالحكم بان كل موجود مشترك اليه وان وزا العالم فضاء لا يتناهى فان
الحس والوهم سبقا الى النفس فهي منجذبة اليهما مستغنية عما تحت احكام الوهميات
ربما لم تميز عند هاتين الاوليات ولولا دفع العقل والشرع ولكن بينهما احكام
الوهم تبقى التباسها بالاوليات ولم يكن يرتفع اصلا ومما يعرف به كذب
الوهم انه ليسا عد العقل في المقدّمات المنتجة تقيض ما حكم بها كالحكم بالوهم
بالخوف عن الميت مع انه يوافق العقل في ان الميت مجاد والمجاد لا يخاف منه المستقيم
لقولنا الميت لا يخاف منه فاذا وصل الوهم والعقل الى النتيجة نكس الوهم
وانكرها والقياس المركب منها يسمى سفسطة والغرض منه تغليب الخصم
واسكاته واعظم فائدة معرفتها الاحتراز عنها قال المغالطة قياس يقيد
صوته بان لا يكون عامية منتجة لاختلاف الشرط بحسب الكمية والكيفية
والجهة او مادته يان يكون بعض المقدّمات والمطلوب شيئا واحدا لكون اللفاظ
متراصة كقولنا كل انسان بشري وكل بشر ضحك فكل انسان ضحك او

[illegible][illegible]

مسائل ۱۲

Erbinthakudi

افتتاح الافغانى القاريه
و كشتور ۱۴۰۱
بلا ستمه و ستمه
الحسين

[illegible]

المستغيب
تسببت في انقراضه
وكانوا المستغيبون فقط

بہارِ شریعت

مکتبہ اسلامیہ

بسم الله الرحمن الرحيم
افتتح كتابه بالاستعارات الدالة على ان احسن الكلام في صدر الكتاب حمد المبدع
ذو الانعام تبييناً على ان صدر الخبر عنه في صدر المقالة ومفهوم الرسالة ليس غريباً
وجعل بكيفية الحال بل عن علم واثقان بان الحق فضل المقال والجملة اشد ارباب
الكمال ولا فتاح بهن النعمة العجيبة والنعيم الغريب لا يوجب خروج الحق عن ابتداء بيان
مخالف الحق بل المشهور مفضي لتقدير سنن الجمهور وان لا ابتداء المذكور في الحديث
مفصلة فيجوز بعلقة باورد متعدد في مقابلة ما هو سبب حسن الحمد في اول الكلام بل يخرج
شخص عن صدره المقال ويجعل لا ابتداء على هذا المصنفين مع التعارض بين حوزتي الابداء بالاشية
والتوحيد على انه يمكن ان يقال ان هذا الكلام محملان الحمد وصفاً بالجميل على قصد العظم
والتبجيل ولما كان للشارح قدس سره نشأة ودفور اهتمام بآيات هذا الحكم
اكد صدره بما هو علم في التاكيد فقال ان ابهى در الجاه اسم تفضيل من البهاء المحسن
اللطيف الفاظ وقد ترجم الله في والى الحمد على التاء اسم جنس يقع على التقليل والكثير
وليس جدي بما لا اسم جمع كذا التاء لا يسمها لا يقعان على التقليل من ههنا على الفرض
الجمعة اسم الجنس لكن من اسماء المجلس ما يكون غريباً في معنى الجمع بحيث لا يطلق على
الواحد ولا اثنين كالكم مثلاً فاميتاً مثل هذا الجنس اسم الجمع غايه الصعوبة
وما يقال ان عدم اطلاق اسم الجمع على التقليل بالرضع والاستعمال وعدم اطلاق اسم
الجنس الغريب في معنى الجمع بالاستعمال فقط فيجوز اعتباراً بنظمه على صيغة الجمع المضاف
من النظر وهو جمع الاول في العقد ويرد في بالياء والتاويل على انه صفة للمضاف والمضاف
اليه المصوب هو الاول ان اسم التفضيل اذا كان بعض المضاف اليه وادنى من التاكيد يندرج

[illegible][illegible]

الحقیقۃً و اکثر دلائل و اقصیل و الدلیل علی
کمال ما یزکی ان فیہ من احوال
الدلیل

حمل مبدع فان التكملة الى الكلام الى مخاطبة ويايحي ورتقه بستان ليسان طالب
 للحكم عليه ^{عليه} فاعلم على ما هو اوضح عند المخاطب بحكمه وافهم عند الغير لكن وضوحه
 ودون وضوح المحكوم عليه ولا يدع لفظة عبارة عن عدم التظير وفي الاصل
 افرام الشيء من عدم الوجود بغير مادة النطق الموجودات من الافلاك
 وما فيها الارض وما عليها اي جعلها ناطقة بلسان الحال والمقال او
 بلسان ^{الشيء} بالآيات وجوب وجوده اي بالعلامات والدلائل الدالة
 على ان ذاته واجب الوجود وما سواه من الكائنات ممكن وما نفوقه بانه
 تليق به او شره ^{بكم} متمتع بالآيات على تقدير المنع من المنطق يجوز ان يكون
 للمتعني في المنطق به والمذكور هو الآيات والمسببية فيكون المقصود
 الثاني بالواسطة لانطق بحد ذاتها ونزل منزلة الاقرب بالنسبة اليه وشكر من
 اخرج مع طرفه محمد مبدع التكملة فعل بديهي عن تعظيم المنعم لكونه منعماً
 واصطلاحاً صرف العود جميع ما انعم الله تعالى الى ماخلق لاجله ولا نقصاً
 بالمنعم اضافة الى منعم وليرد كذا المنعم به ولا المنعم عليه الا شعراً بانه لا يليته
 حد هو ولا يمكن عد هما وصف من جملة افرق مخلوقات في محال افضاله درجة
 لا يجب خصوص المنعم عليه لان المخلوقات وان كانت متناهية لكل ما هو
 منعم عليه بالصدق عليه لكن المنعم عليه المقدر قصد ^{المفهوم} من
 المخلوقات والموايد بالافضل والجود اما المعنى المصدق اي افرق المخلوقات بما
 اتيان فضله وبما جوده ذكره او الحاصل بالمصدق وبما افضاله من اضافة
 المشبهة به المشبهة وذكر جميع محاور في زيادة شيوخ الافضل والجود في رعي المناسبة

[illegible]

في ذكر النعم مع الشكر والمبدء مع المحمدا المبدء لما لم يقدر في مفهوه النعمة فهو
 بالبحر اولى على انه اتي في ذكر المحم مع المبدء قول المص حيث قال الحمد لله الذي ابدع
 نظام الوجود وفي ايتار اسماء الصفات على اسماء الذات وتكثيرها اشعار بانها
 لا حاجة في ملاحظة تلك الذات الحمد عليه باحضارة بالاسم العلى او الوصف
 المعروف بل الواجب لفظ له نوع دلالة عليه فلا لا يرق ولمع في ظلم الليالى الظلم
 جم الظلمة والاضاءة بمعنى اللام ويجوز ان يكون مثل جود قطيفة والظلم عين
 المظلمة والليالى جم الليل انوار فاعل تلك لاجم النور بضم النون وهو ما يكون
 مفيرا بالذات او بالواسطة كالشمس والقمر وقيل هو يختص بالملك بالواسطة
 والضوء المسمى بالذات لقوله تعالى وهو الذى جعل الشمس ضياء والقمر
 نورا حكيمته هي اتقان الفعل والقول واحكامهما وقيل هو فائدة
 وهصلحة ترتب على الفعل من غير ان تكون باعثة للفعل على الفاعل
 الباهرة اى الغالبة من بهر القمر ضياء اى غلب نوا نور الكواكب استنار على
 صفحات الايام اى وجوهها وصفحات الايام استعارة بالكناية وتخيلية
 لانه شبه الايام بظهور بعض الاشياء الموجودة فيها دون بعض شئ له
 ظاهر يظهر ما عليه وباطن يستر ما فيه وانبت له الصفحة وزعم بعض
 الافاضل في مثل هذا التركيب هو قولهم وجه الزمان ان الوجه اما تخيل
 واما مستعار للظاهر المكشوف من الزمان فاودر عليه ان الزمان
 لا ينقسم الى ظاهر مكشوف وباطن مستور فاذا حصل معنى الظاهر كان
 تخيلا لا قسما له اثار جم الاثر وهو العلامة سلطنته القاهرة

[illegible]

و ان باد الوجب استخوانه و انكه و انكه
الوجه تبليغ الاستعاضاي حارة
من افكار الكسوف
من ان كان في حارة
والجانب من حارة
او دونه و انكه
و انكه و انكه
عاصم

[illegible]

عزیز

البغية بالعلم

الحافض

الرسول يقبل

واریت و قلم

فصلنامه تخصصی

مجلس شورای اسلامی

المطبخ

من

استغفار فی الامتنان
لأن الشكر

1

الى المطلوب وقيل الركالة المرسلة الى البغية وهو منقوض بقوله أما وأما ثم قد يناب
فاستحبوا العمى على الهدى ويوفقنا لنرجو بالنصب عطف على يفيض التوفيق
جعل الاسباب موافقة ويعتدى باللام وأما قد يناب بالباء كما في قولنا وفقنا
الله بسعادة الدارين فلتضمن معنى التشريف والدرجة الصعود وهو الحركة
الى العالى في رادوية الى معارج جمع المخرج اسم مكان من الخروج عنأية اى
رافة ودرجته وان يخصص عطف على ان يفيض رسوله الرسول من له كتاب
بخلاف النبى فانه اعم وقيل الرسول من شاهد الملك والنبى من يجبر بالهام مثلا
محمد اعطف بيان لوسوله وتقديم سوال الاضافة والتوفيق على الصلوة على الرسول
لوقوف اجابة هذا المسئول عنه عليه وآما تقديم الاضافة على التوفيق في الاستو
ترقى في السوال اشرف صدق هي صلوات النبىات المخلوقات جم البرية فعيلة من
بر بمعنى خلق بافضل الصلوة متعلق بان يخصص الصلوة من الله تعالى المغفرة
ورفع الدرجة والله المتنجين اصل الال لاهل بدليل هيل وخص استعلا في
الاشراف واولى الخطو واضافه جم صبحا لكس تخفيف صاغت هو من رأى الرسول
ولم يخطه وهو مسلم المتنجين بالجد والخاء المعجم بمعنى اعلى المختارين المكرمين
باكمل الحيات جم النعية دهى تغلة من الجوة بمعنى الاحياء والبقية في الاصل
وتستعمل بمعنى الدعاء والتسليم فقوله وآله معطوف على رسوله وقد عطف
بعاطف واحد شيين على معمولى عاملين مختلفين لانه اعاد العامل في
المعول الثانى وبعد من الطرف المبنية على الضم المنقطعة عن الاضافة اى
بعد الحمد والصلوة فقد طال الفاء اما على نوح اما او على نقد برها الحاح

[illegible]

الحمد لله

الحمد لله

الحمد لله

الحمد لله

الحمد لله

الحمد لله

الحمد لله

الحمد لله

الحمد لله

الحمد لله

الحمد لله

الحمد لله

كليل النيل وظل طليل وغرة الغراء يوازيه المباهلة لوائح السعادات لا يذية جم
 لا تحة من لاجم معن لم الفاعم من فاح الشئ الى ظه من همته العليكو واثم العناية
 السمردية مهند قواعد الملة الربانية اى بهى ويحكم محل الاحكام الشرعية ومعنى
 التقويد بالفسادسية جاي ساحتين والربانية منسوب الى الربك الجسمانية والروحانية
 موسس مشيت وحكم مبلن جم المبنى الدولة بقية الدالين يغلب احد الشئ على الاخر
 فى الحرج بالضم فى المال الجموع وكلات ودول السلطانية العالى عنان المجاهد بفتح العين
 والنون السحاب يات اقباله كانه اراد مصحاب المجاهد ظل رايات اقباله التال لسان
 الاقبال جم الفيل بفتح الفاء وسكون الياء المتناآة وهو الملك يات جلاله ولا يفتح
 ما فى الفقرتين من الاستعارات ظل الله على العليين بفتح اللام ملح الا فاضل العليين
 بكسر اللام شرف الحق الدولة والدين اشارة الى لقبه رشيد الاسلام وهو شرف المسلمين
 اشارة الى لقب امير احمد عطف بيان الله لقبه من عند شرفا لانه شرف دين الهدى
 جم شبيهة وهى المخلوق والعاقل لان الامارة بكسر الهمزة باهت من المباحات وهى الاختيار اخيه
 نسبت لجمال خلق منه سمى اى محمدا لان اسمه وهو امر مشق من الجلال والعلو
 العدل فى ايام دولة عالية بالعين المهملة من العلو وقيمة العلم من اثار توبته غالية
 بالعين المحمودة وايا ياديه جم ايديهم اليد بفتح الهمزة على اهل الحق فاضلة سائلة كثيرة واعايد
 من بين المخلوق غائضة بالعين والضاد المعجمتين بمعنى ناقصة وهو الذى علم اهل
 الزمان باقاضة العدل والاحسان وحض العلماء من بينهم بقواضل متواليسه
 فضاكل غير متناهية القواضل المزايا المتعدية من الواجب العطايا والعصاكل
 المزايا التى لا تسعد كالعلم والزكاة وافهم لاهل العلم حق الامكان ونصب كاريبا لادين صفا

الحمد لله

الحمد لله

الحمد لله

الحمد لله

الحمد لله

الحمد لله

الحمد لله

الحمد لله

الحمد لله

الحمد لله

الحمد لله

الحمد لله

شرح خطه خطي

الحمد لله

الحمد لله

الحمد لله

الحمد لله

الحمد لله

الحمد لله

صیغہ نامہ خطی

رقم	سطر	فعل	جمع	صغر	سطر	فعل	جمع
۳	۱	فلا	تقد	۴۹	۱۵	فیصدق	فیصدقین
۴	۳	تفاسط	تفاسط	۵۰	۳۳	بالکل سائبان کلمات	بالکل سائبان کلمات
۵	۴	بقار	ابقی	۵۱	۳۰	عموم	عموم وخصوص
۶	۵	الغیب	الغیب	۵۲	۱۹	الماہیات	الماہیۃ
۷	۶	ہو	ہو	۵۳	۲۰	بازار	بازار
۸	۱۳	اعلم	اعلم	۵۴	۶	نکلی	نکلی
۹	۱۴	لاضالع	افعال	۵۵	۴	فوزہ نزع	فوزہ نزع
۱۰	۱۵	احصول	احصول	۵۶	۵	تیرب	تیرب
۱۱	۱۶	قسمت بنی	قسمت بنی	۵۷	۱۲	علی	علی
۱۲	۱۷	وال بنی	البنی	۵۸	۱۸	اعالی	الجنس اعالی
۱۳	۱۸	وانظر وانظر	وانظر	۵۹	۶	الجسم	الجسم الطلق
۱۴	۱۹	پور	صور	۶۰	۱۹	والنطق	ادان حق
۱۵	۲۰	وطلوہ	وحدوہ	۶۱	۱۲	حکس	حکس کلی
۱۶	۲۱	لدور	لدار	۶۲	۶	مقدم	مقدم المقوم
۱۷	۲۲	کمانی	کباتی	۶۳	۱۵	اعام	اعام
۱۸	۲۳	یل	یل	۶۴	۵	الغیر	الغیر
۱۹	۲۴	القیاس	التماس	۶۵	۱۱	الغیر	الغیر
۲۰	۲۵	فی	تفصیل یا تفصیل	۶۶	۱۳	تقول	تقول
۲۱	۲۶	تمام	تمام	۶۷	۱۵	اذ	اذ
۲۲	۲۷	دیكون بعضا	دیكون بعضا	۶۸	۱۸	اذا	اذا
۲۳	۲۸	لان	لان	۶۹	۴	تقدیر	تقدیر صدق تغیر
۲۴	۲۹	یبتع انکار	یبتع انکار	۷۰	۴	یبتع	یبتع
۲۵	۳۰	فی الجملۃ	فی الجملۃ	۷۱	۶	ولا بد	ولا بد
۲۶	۳۱	الزوم	الزوم	۷۲	۱	الشیخ	الشیخ
۲۷	۳۲	علی	علی	۷۳	۴	ومن السلب	ومن السلب
۲۸	۳۳	یکو	یکون	۷۴	۵	ارید	ارید
۲۹	۳۴	بعض	بعض	۷۵	۴	اعلم	اعلم
۳۰	۳۵	اقول	اقول	۷۶	۶	افراد	افراد
۳۱	۳۶	کلی	کلی	۷۷	۵	الموجبات	الموجبات
۳۲	۳۷	کلیتین	کلیتین	۷۸	۱۳	نحو	نحو
۳۳	۳۸	تلا صدق	تلا صدق	۷۹	۱	بجست	بجست

معجم	سطر	نفاذ	مصحح	سطر	نفاذ	معجم
٤٥	١	١٠٥	معتقد في الحيات	١٠٥	١	معتقد في الحيات
٤٦	٨	١٠٦	موجود في القاص	١٠٦	٨	موجود في القاص
٨٠	١١	١٢٤	شالين	١٢٤	١١	شالين
٨٥	٤	١٥٣	ربط	١٥٣	٤	ربط
٩٠	١٠	١٥٥	بالنسبة	١٥٥	١٠	بالنسبة
٩١	١٢	١٥٤	سابقة او بالعكس	١٥٤	١٢	سابقة او بالعكس
٩٨	٩	١٥٦	تحقيقها	١٥٦	٩	تحقيقها
٩٩	١٤	١٦٢	تم العلم	١٦٢	١٤	تم العلم
١٠٤	٩	١٦٠	موجود في الحيات	١٦٠	٩	موجود في الحيات
١٠٥	١٣	١٦٤	العرف العام	١٦٤	١٣	العرف العام
١٠٦	١	١٦٥	وكان	١٦٥	١	وكان
١٠٧	١٢	١٦٥	الناسي	١٦٥	١٢	الناسي
١٠٨	٣	١٦٦	تأجيل	١٦٦	٣	تأجيل
١٠٩	١٨	١٦٧	مجموعي	١٦٧	١٨	مجموعي
١١٠	٣	١٨١	اللازم	١٨١	٣	اللازم
١١١	١١	١٨٢	وفي الشقة	١٨٢	١١	وفي الشقة
١١٢	١٢	١٨٦	دور السات	١٨٦	١٢	دور السات
١١٣	١٣	١٩٠	دون الكواكب	١٩٠	١٣	دون الكواكب
١١٤	١٩	٢٠٥	تقنين	٢٠٥	١٩	تقنين
١١٥	٤	٢٠٠	اسود	٢٠٠	٤	اسود
١١٦	١٢	٢٠٩	القوة	٢٠٩	١٢	القوة
١١٧	١٩	٢١٤	العمامة	٢١٤	١٩	العمامة
١١٨	٣	٢١٥	تقيض	٢١٥	٣	تقيض
١١٩	١٤	٢١٨	من افراد النوع	٢١٨	١٤	من افراد النوع
١٢٠	٥	٢١٩	شعنا	٢١٩	٥	شعنا
١٢١	١٠	٢٢٠	تعد كذا	٢٢٠	١٠	تعد كذا
١٢٢	١٤	٢٢٠	لم يتبر	٢٢٠	١٤	لم يتبر
١٢٣	١٤	٢٢٠	الكذب	٢٢٠	١٤	الكذب
١٢٤	١٥	٢٢٠	للاعلم	٢٢٠	١٥	للاعلم
١٢٥	٢	٢٢٠	بالعلم	٢٢٠	٢	بالعلم

